

مكان
مجلة عدالة حول
الأرض والتخطيط والعدل

العدد الثاني، ٢٠١٠
الحق في الرواية الحيزية



مكان: مجلة عدالة حول الأرض والتخطيط والعدل
العدد الثاني، ٢٠١٠
الحق في الرواية الحيزية
ISSN 1565-8031

تصدر هذه المجلة عن عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية
العربية في إسرائيل، بالعربية والعبرية والإنجليزية.

المحرران

هناء حمدان-صليبيا
مخططة مدن ومناطق في مركز عدالة

سهاد بشارة
محامية، مديرة وحدة الأرض والتخطيط في مركز عدالة

مساعدة تحرير
كيتي هيسكث، محررة الإصدار في مركز عدالة

هيئة استشارية

رينا جبارين
محامية، مديرة قسم المرافعة الدولية في مركز عدالة

د. يوسف جبارين
محاضر كبير، كلية الهندسة المعمارية وتخطيط المدن، التخبون
- المعهد التقني لإسرائيل

بروفسور توفى فنستر
بروفسور، قسم الجغرافيا والبيئة الإنسانية، جامعة تل أبيب؛
رئيسة مختبر أبحاث حول التخطيط، البيئة والمجتمع (PEC)؛
رئيسة برنامج دراسات النساء والنوع الاجتماعي (NCJW)

بروفسور ميخائيل كريني
بروفسور، كلية الحقوق، كرسي إدوار س. سيلفر لأصول
المحاكم المدنية؛ مدير معهد ساكر للأبحاث القانونية والقانون
المقارن، الجامعة العبرية في القدس

د. إلكسندر (ساندي) كيدار
محاضر كبير، كلية الحقوق، جامعة حيفا

د. محمود يزبك
محاضر كبير، قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة حيفا؛ رئيس
إدارة عدالة؛ رئيس جمعية الدراسات الشرق أوسطية والإسلامية
في إسرائيل

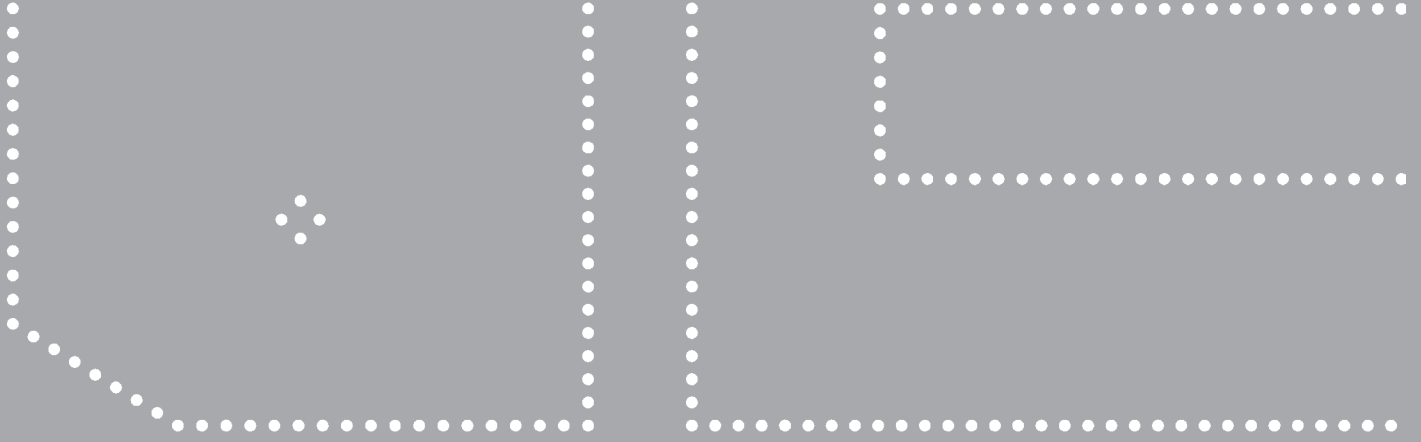
بروفسور أورن يفتحائيل
بروفسور، قسم الجغرافيا والتطوير البيئي، جامعة بن غوريون
في النقب

ترجمة وتحرير لغوي
رؤى للترجمة والنشر

تصميم
شريف واكد

المحتوى





٧<٤

مقدمة
المحررتان

٦٢<٥٩

إعادة «برمجة» من خلال «التحديث»
المحررتان

١٩<٩

صَهينة الحيزّ الفلسطيني - منظورا تاريخية
وتأريخية
إعلان بابه

٨٤<٦٣

مقتظفا من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية
اللوائى الجزئى لمتروبولين بئر السبع
م.م. ١٤/٤ تغيير رقم ٢٣

٤٠<٢١

الوقف الإسلامى في يافا والحيزّ المدينى: من الدولة
العثمانية إلى دولة إسرائيل
محمود يزبك

٨٧<٨٥

مقتظفا من ردّ سلطا التخطيط الشفهى على
اعتراض عدالة
من جلسة الاعتراضا في تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢

٥٨<٤١

«تطبيق مخطّط منحدر يافا»، تحليل لروايا يافية
في سنوا الألفين
رافيت غولدهابر

مقدمة

المحررتان

وهما جزء من الهوية الشخصية والجماعية، تموضعان الفرد في إطار تاريخي أوسع - تاريخ عائلي، مجتمعي، حضري وقومي. لذلك، فإن فقدان الذاكرة الحيزية من شأنه، عملياً، أن يؤدي إلى فقدان الهوية الشخصية والجماعية (Fenster, 2005).

يعكس حيز الدولة في السياق الإسرائيلي، في الأساس، الرواية الأيديولوجية الصهيونية. وتشمل هذه الرواية، أيضاً، قصصاً وصوراً أشبه باللوحة الجرداء (Tabula Rasa)، أي الأرض الخاوية، أو «إحياء القفر»، وهي تشكّل عملياً تعبيراً عن قصص السلب والسيطرة. وهكذا، فإن التخطيط الحيزي في الدولة الجديدة حاول، ولا يزال يحاول، أن يحوّل التصميم الحيزي المناقض للرواية الصهيونية بواسطة محوه عن وجه الأرض. فقد تجاهل التخطيط الحيزي في الدولة الجديدة رواية وذاكرة الأقلية الفلسطينية، وقرّر أن رواية وذاكرة الأكثرية، الجديدين نسبياً، هما ما سيتم التعبير عنه في تصميم الحيز (LeVine, 1999 a; Fenster, 2007).

فعلى سبيل المثال، تطرّق فنستر، (٢٠٠٧)، إلى التخطيط المهني المؤسسي في إسرائيل وتحتاج بأنه بحكم كونه يمثل الأيديولوجيا الصهيونية ويعمل على تطبيقها، فليس بمستطاعه أن يمثل رواية الفلسطينيين وذاكرتهم الحيزية. وتتابع القول، إن « سيرورة بناء الأمة اليهودية لم تشتمل على استبناء

إنّ الدول التي تجري فيها صراعا قومية، إثنية وتاريخية، وخاصة تلك التي تتسم فيها المواجهات بميزا كولونيالية، يشكّل الحيز فيها عموماً تعبيراً عن رواية المجموعة المسيطرة الرسمية والتي يُطمح إليها. فيتمّ الحفاظ على الذاكرة والرواية المرتبطتين بها وتطويرهما، أيضاً، بواسطة التخطيط الحيزي والتصميم الحضري. إنّ المصممين، المخططين والمعماريين التابعين لمجموعة الأكثرية شركاء في عرض قصتها، وهم بذلك يصمّمون ويمثّلون روايتها التاريخية، السياسية والجغرافية في الحيز. وفي الوقت نفسه، فإنّهم يتجاهلون قصة وذاكرة المجموعة المسيطر عليها، كالأصلايين ومجموعا الأقلية الإثنية والثقافية، وفي بعض الأحيان يقومون حتى بمحوها (Zukin, 1995; Sandrcock, 2003; Fenster, 2007). وهكذا، فإنّ القصة الحيزية التي تعكس، أيضاً، الذاكرة الفردية والجماعية من وجهة نظر معينة، تعبّر عن قوة حيزية تساهم في تعريف الماضي العام (Hayden, 1987; Zukin, 1995; Casey, 1987).

هناك من يحتاجون بأنّ الذاكرة مرتبطة بالمكان وبالحيز وبأنّها تمكّن الفرد من الارتباط بالمحيط المأهول، الذي يشكّل جزءاً من المشهد الثقافي (Hayden, 1995; Zukin, 1995; Casey, 1987). كذلك، فإنّ الذاكرة، والذاكرة الحيزية،

السويس. انتصر في أقسام الجغرافيا، اليوم، في جامعا إسرائيل، القومية المتطرفة، وكما يلخص بابه «فإن خطاب الصهيونية القديم والرومانسي كقومجية قد عاد، حيث تشكل الأرض - التي تمّ نهبا من الفلسطينيين - العنصر التأسيسي الرئيسي للذات وللأمة».

يتطرق بابه، أيضاً، إلى الخطاب المتغير في الأكاديمية الإسرائيلية. في نهاية الثمانينيات ظهر في الأكاديمية الإسرائيلية باحثون ناقضوا الروايات التاريخية لدى الحركة الصهيونية وشككوا في تلك القصص. وفي سنة ٢٠٠٠ حلت مكان البحث الأكاديمي النقدي وما بعد الصهيوني، وخصوصاً على أثر الانتفاضة الثانية، المدرسة النيو-صهيونية التي حملت معها «تصديق مجدد على التفسير الحيزي الصهيوني الكلاسيكي للواقع الراهن». إن نشاط هذه المدرسة ليس موجهاً نحو المناطق المحتلة، فحسب، بل نحو النقب، أيضاً، عبر سياسة ترحيل البدو إلى محمية وإلى أماكن أخرى بواسطة التمييز الحيزي.

المقالان التاليان يتمحوران في حيز مدينة يافا من جوانب عدة. قبل عام ١٩٤٨ كانت يافا مدينة مركزية ومزدهرة من ناحية حيزية، اقتصادية واجتماعية. نكبة عام ١٩٤٨ أدت إلى إحداث تغيير حاد في حيز يافا البشري، المادي، الاجتماعي والاقتصادي، مثلما في مجمل حيز فلسطين. يتمحور مقال محمود يزيك، «الوقف الإسلامي في يافا والحيز المدني: من الدولة العثمانية إلى دولة إسرائيل»، في التاريخ الحيزي للوقف الإسلامي في يافا في فترة الدولة العثمانية، ويعرض التغيير الحيزي التي جر على أثر إقامة دولة إسرائيل. يربط يزيك بين ارتفاع عدد عقارات الأوقاف والمباني التي كانت في حيازة الوقف، وبين ازدهار يافا

اجتماعي، اقتصادي وسياسي فحسب، وإنما على استثناء للحيز بوصفه يهودياً ومحو للماضي الفلسطيني، أيضاً». (فنستر، ٢٠٠٧: ١٩٣). أمّا Said (1999)، فيربط ما بين الجغرافيا والذاكرة وبين الاحتلال والسيطرة. ويحاجج بأنّ صراع الفلسطينيين الأكبر هو الصراع على «الحق في الوجود القابل للتذكر، أسوة بالحق في امتلاك واقع تاريخي جماعي والمطالبة به».

يتطرق هذا العدد من «مكان» إلى موضوع «الحق في الرواية الحيزية»، وينقسم إلى قسمين. يتم في القسم الأول إيراد ثلاثة مقالات أكاديمية، وهي تعرض السياسة والممارسة الحيزيتين لدى دولة إسرائيل ومؤسساتها المختلفة. وفقاً لهذه المقالات، فإنّ هدف هذه السياسة والممارسة هو محو الرواية الفلسطينية، من خلال فرض النسيان على الحيز والتاريخ الجغرافيين والسياسيين الفلسطينيين، هدمهما وإجراء تغيير حادّ فيهما. يعرض إيلان بابه في المقال الأول من هذا القسم، تحت عنوان «صهينة الحيز الفلسطيني - منظورا تاريخية وتاريخية»، السيرورة التاريخية للجغرافيا السياسية لأرض فلسطين منذ الحكم العثماني. هذه السيرورة توقفت مع دخول الحركة الصهيونية إلى المنطقة. بابه يحاجج بأنه ابتداء من ثلاثينيات القرن السابق وحتى يومنا هذا تعاطى الخطاب والقصة الصهيونيين مع فلسطين كمكان فارغ، حيز متجمّد وغير متطور. ومع انتهاء الانتداب البريطاني سيطر الحركة الصهيونية على ٥,٨٪ من ملكية الأرض في حيز فلسطين، ولكن مع مغادرة البريطانيين سيطر على ٨٠٪ من البلاد، من خلال القيام بعملية هدم ومحو. وفي العام ١٩٦٧ اتسعت سيطرة الحركة الصهيونية على الأرض أكثر فأكثر، ووصلت حتى شمال هضبة الجولان وإلى قناة



الاقتصادي. فعدد المباني والمشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تم تسجيلها كأوقاف، ارتفع، في الأساس، في فترة الازدهار الاقتصادي، مثلما في فترة الحاكم محمد باشا أبو نبو (الذي عمل كحاكم بين السنين ١٨٠٥-١٨١٩)، والتي شهدت ازدهاراً في اقتصاد المدينة المحلي، خصوصاً على أثر تطوير الميناء. وقد أحدثت المباني والعقارات التابعة للأوقاف تغييراً في حيّز المدينة الحضري والمعماري.

يتمحور مقال يزيك في التاريخ الحيزي والمادي لثلاثة عشر مسجداً تمت إقامتها في أرجاء يافا قبل النكبة، وهو يرافقها، أيضاً، بعد إقامة إسرائيل، إذ انتقلت تلك المساجد إلى سيطرة الدولة بحكم قانون أملاك الغائبين، ١٩٥٠. يحاجج يزيك بأنه كان لهذا القانون «تأثير مدمر على وضع الأوقاف الفلسطينية». وهو يبيّن أنّ القوانين الإسرائيلية، المرتبطة بالأوقاف الإسلامية في أرجاء الدولة وفي يافا، قد تسببت في هدم معظم تلك العقارات أو سلبها. إنّ هدم هذه المباني، أو إهمالها، تسبب في تغيير منظر يافا الحضري بشكل يعكس سياسة محو التاريخ الحيزي للأقلية العربية وإهماله، وهذا إلى جانب التشديد على قصة الأكرية اليهودية وتطويرها. رغم ذلك، يدّعي يزيك أنّ هذه المحاولات لم تنجح بشكل كامل، إذ إن الهدم المنظم للأوقاف في يافا، أرغم الأقلية الفلسطينية على تطوير أدوا للحفاظ على التاريخ والهوية القومية والثقافية.

مقال رافيت غولدهابر، أيضاً، «تطبيق مخطّط منحدر يافا، تحليل لروايا يافية في سنوا الألفين»، يتمحور في حيّز يافا. فهو يركّز على المخطّط الهيكلي المحلي المسمّى «منحدر يافا»، والذي جاء، وفقاً للتصريح، بشأنه وأهدافه، لغرض توفير حل لمشكلة التدهور المادي للمنحدر

الواقع غربيّ الحيين الفلسطينيين العجمي والجبلية. اشتمل المخطّط، أيضاً، على اقتراح لإخلاء وبناء وتجفيف البحر، لغرض زيادة مساحة الأراضي المخصّصة للإسكان الفخم.

ويحلّل المقال الخطاب المؤسسي مقابل خطاب سكّان يافا الفلسطينيين، بشأن تطبيق هذا المخطّط. تحاجج غولدهابر، بأنّ ثمة نوعين من الخطاب والروايا ظهرت حول المخطّط، وهما يمثّلان الصراع على تصميم يافا الحيزي. الخطاب الأوّل، المؤسسي، يتطرق إلى تطبيق مخطّط «منحدر يافا» كجزء من سياسة وممارسة تطوير وترميم مدني-اجتماعي، بهدف إدخال تحسين على جودة حياة سكّان المكان المادية والاجتماعية. تحاجج غولدهابر بأنّ هذا الخطاب يشير إلى انقطاع المؤسسة عن «الفهم والاعتراف بأنّ كل سيرورة ترميم وحفظ يجب أن تشمل السكّان في أحيائهم التقليدية، بما في ذلك تراثهم القومي، ويجب أن تكون ملائمة لقراراتهم الاقتصادية».

إلى جانب الخطاب المؤسسي هناك خطاب سكّان يافا الفلسطينيين، الذي يعكس تهديداً وخوفاً من طردهم، للمرة الثانية، من حيّز يافا، بغية تهويد هذا الحيّز. فسياسة وممارسة صيانة وترميم حيّز يافا ومبانيها، والذي رافقه تدخّل الرأسمال الخاص، قد أديا، في خاتمة المطاف، إلى خصخصة هذا الحيّز، وإلى ارتفاع ثمن العقارات على أثر ذلك. إنّ ارتفاع الأسعار أخرج سكّان يافا الفلسطينيين شحيحي الموارد من دائرة المشترين، وأدخل إلى المدينة اليهود الأثرياء. وتحاجج غولدهابر بأنّ خلف هذا المخطّط تقف أهداف البلدية العلنية، ترميم يافا ودفعها، وكذلك أهداف خفية في مركزها تهويد الحيّز اليافي وخصخصته. السكّان العرب القلائل الباقون في يافا لن يشكّلوا تهديداً على تهويد الحيّز، لكنهم سوف

المصادر

- فنستر، توفي، ٢٠٠٧. «ذاكرة، انتماء والتخطيط الحيزي في إسرائيل»، *نظرية ونقد* ٣٠، صيف، ص ١٨٩-٢١٢. (عبري)
- Casey, Edward (1987) *Remembering: A Phenomenological Study*. Bloomington: Indiana University Press.
- Fenster, Tovi (2005) The Right to the Gendered City: Different Formations of Belonging in Everyday Life, *Journal of Gender Studies* 14(3): 217-231.
- Hayden, Dolores (1995) *The Power of Place: Urban Landscapes as Public History*. Cambridge: MIT Press.
- LeVine, Mark (1999) *Overthrowing Geography, Re-Imagining Identities: A History of Jaffa and Tel Aviv, 1880 to the Present*. A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Philosophy, Department of Middle Eastern Studies, New York University.
- Said, Edward W. (1999) Palestine: Memory, Invention and Space, in Abu-Lughod, I. and Nashef, K. (eds) *The Landscape of Palestine: Equivocal Poetry*. Birzeit: Birzeit University Publications.
- Sandercock, Leonie (2003) *Cosmopolis II Mongrel Cities of the 21st Century*. London and New York: Continuum.
- Zukin, Sharon (1995) *The Cultures of Cities*. Cambridge: Blackwell Publishers.

«يزينون المحيط اليافي المتخيل كنقاط ملونة أصلية» فقط.

يشتمل القسم الثاني من هذا العدد على فقرات من الاعتراض الذي قدمه مركز عدالة إلى المجلس القطري للتخطيط والبناء، بتاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠٠٧، ضد «المخطط الهيكلي اللوائي الجزئي للواء بئر السبع (متروبولين بئر السبع)»، م.م. ١٤ / ٤، تغيير رقم ٢٣). هذا الاعتراض يعبر عن خطاب الحقوق التاريخية، الحيزية والثقافية للفلسطينيين الأصليين في المكان. ترد في هذا القسم فقرات من رد الدولة على هذا الاعتراض كما طرح شفها في الجلسة التي انعقد أمام المحققة التي عينها المجلس القطري للتخطيط والبناء في تاريخ ٢ / ٧ / ٢٠٠٨. يعكس هذا الرد رواية تتميز بالوصاية وتتجاهل احتياجا وطلبا الأقلية الفلسطينية في النقب، كما تتجاهل، أيضاً، الاختلاف الثقافية، الاجتماعية والحيزية لهذه الأقلية. عملياً، رواية الدولة تتنافس مع رواية المجتمع الفلسطيني البدوي في النقب وتختلف عنها.



صَهْيَنة الحَيِّزِ الفِلسطِينِي - منظرًا تاريخيًّا وتاريخيًّا

إعلان بابِه

رئيس قسم التاريخ في جامعة إكستر في بريطانيا
محرر مشترك لمركز إكستر لدراسا إثنية-سياسية

الحَيِّزِ الفِلسطِينِي

في عام ١٨٧٢، أقامت الحكومة العثمانية سنجق القدس، لتنشئ بالتالي، وللمرة الأولى، حيزاً جغرافياً-سياسياً متماسكاً في فلسطين. وبدا، لفترة وجيزة، أن القوى الحاكمة في إستنبول كانت تختبر إمكانية إضافة إقليميّ نابلس وعكا الثانويين إلى السنجق، واللذين يضمّان معظم فلسطين كما نعرفها اليوم. ولو أنهم قاموا بذلك، لكانوا أنشأوا وحدة جغرافية تنهض فيها قومية محدّدة مثلما حدث في مصر. ولكن، حتى حين تمّ تقسيم الإدارة بين شمال (تحت حكم بيرو) وجنوب (تحت حكم القدس)، فإن فلسطين ككلّ علت فوق مكانتها الطرفية (حينما كانت مقسّمة إلى أقاليم ثانوية صغيرة). وهكذا، فلم يتحوّل الشمال والجنوب إلى وحدة منفصلة سوى عام ١٩١٨ مع بداية الحكم البريطاني. في السنة نفسها، وبالأسلوب ذاته، أنشأ البريطانيون أسس العراق الحديث بواسطة صهر الأقاليم العثمانية الثلاثة، الموصل، بغداد والبصرة في دولة العراق. أمّا في فلسطين، وخلافاً للعراق، فإن الروابط العائلية والحدود الجغرافية (نهر الليطاني شمالاً، نهر الأردن شرقاً، والبحر الأبيض المتوسط غرباً) تفاعلت معاً مؤدية إلى التحام الأقاليم الثانوية الثلاثة: جنوب بيرو، نابلس والقدس ضمن وحدة ثقافية

واجتماعية متماسكة، وحيز جغرافي-سياسي له لهجته، أعرافه، فولكلوره وتقاليده الأساسية (Pappe, 2006: 14-17). لو لم تصل الصهيونية شواطئ فلسطين عام ١٨٨٢، لكانت البلاد تحوّلت بشكل طبيعي إلى بيت ودولة الشعب الفلسطيني. ولكن، مثلما حدث في الماضي، كانت المفاهيم الخارجية للحيز هي التي حدّدت مستقبل البلاد السياسي. وعلى النقيض من وجهة النظر الصهيونية، فإنّ وجهتي النظر العثمانية والبريطانية لم تصطدما بشكل دراماتيكيّ بأفهمة الحيز لدى الفلسطينيين (في حالة وجهة النظر البريطانية، على الأقلّ، حتى حوالي الثلاثينيات)، وذلك بسبب ضعف روح المبادرة الفلسطينية الذي يعود جزئياً إلى مستوى التسييس المتدنّي في مجتمع ريفي. صحيح أن المجتمع الريفي تعرّض إلى التقلّص، لكنه، ورغم الأحداث السياسية التي امتدّت حوله، واصل توفير أحياء آمنة لأفراده. كذلك، بقيت القرى مستقلة بذاتها خلال السنوات الأولى للانتداب البريطاني، لأنّ التدخّل البريطاني في حياتها، مثلما كان تحت الحكم العثماني، قد انحصر في الاقتحام العرضي لأغراض تسجيل وجمع الضرائب. بنظرة إلى الوراء، يبدو المجتمع المدني أنه كان أكثر فعالية في مواجهة التحديدا الخارجية للحيز السياسي؛ ولكن، يبدو أن هذا الانطباع نابع من توافر أدبيّ



أوسع حول هذه الشريحة من المجتمع، بما في ذلك التراث المكتوب الذي تركته لنا النخبة. يبدو أن الفلّسطينيين قد تصالحوا مع التحديد العثماني للحيّز الخارجي والداخلي في حياة المجتمع، لكنهم كانوا واعين بالتأكيد لغزل الإمبراطورية البريطانية مع مطامح صهيونية لتهود الحيّز الذي عاشوا فيه. ومع ذلك، وكما يبين رشيد الخالدي في كتابه «*The Iron Cage*»، فقد تباطأوا في الردّ عليها (Khalidi, 2006).

عموماً، وعلى الرغم من ذلك، كان العيش في فلسطين خلال فترة الانتداب (١٩١٨-١٩٤٨) يعني الانتماء إلى وحدة جغرافية-سياسية أكثر تماسكاً مما كانت عليه من ذي قبل. كان هذا نتاجاً لجهود كولونيلية، تلاءمت إلى حدّ بعيد مع النسيج الديني والاثني المتناغم على أرض الواقع. وقد أنشأ هذا التماسك قطيعة مع الماضي، حيث إن فلسطين لم تكن في السابق كياناً واضح المعالم. وفي عام ١٩١٨ باتت فلسطين موحدة إدارياً أكثر مما كانت عليه في الفترة العثمانية، بفعل الدمج المذكور بين الأقاليم الثانوية الثلاثة ضمن كيان إداري واحد بعد الحرب العالمية الثانية. وفي أثناء انتظار التصديق الدولي النهائي على مكانة فلسطين عام ١٩٢٣، كانت الحكومة البريطانية تفاوض على حدود الأرض النهائية، لتخلق حيّزاً ذا معالم أكثر وضوحاً أمام الحركة الوطنية للنضال عليه، وشعوراً أوضح بالانتماء في صفوف الشعب الذي يعيش فيه. وقد ساعد التشكيل النهائي للحدود الحركة الصهيونية في تحديد مفاهيمها بشأن «إيرتس يسرائيل»، أرض إسرائيل، بمفاهيم جغرافية.

الحيّز الصهيوني

منذ بدايا الصهيونية وحتى الثلاثينيات، ظلّ

إدراكها للحيّز، ضمن الخطاب على الأقل، موالياً لخيط من العقائد الكولونيلية والحدائية. فكانت فلسطين تبعاً لذلك أرضاً خاوية ستقوم الصهيونية بتطويرها، وكان هؤلاء الذين يعيشون في «الأرض» الخاوية موعودين بالازدهار (وهي استحالة حتمية في جميع الخطابات الكولونيلية). ويواصل السرد الصهيوني اليوم تمثيل هذا النموذج الحدائي الكولونيالي الذي ينظر إلى فلسطين في العشرينيات الأولى كحيّز راكد وجامد لم يصبح دينامياً إلا بقدم الصهيونية.

بدأت الحركة الصهيونية بلعب دور حاسم في فلسطين منذ بداية الثلاثينيات. وقد باغتت ديناميتها الحكام البريطانيين وشلت القيادة الفلسطينية. فقد اعتمد الصهاينة توجهاً شمولياً نحو مهمتهم، وهو ما بثّ الطاقة والتصميم في جميع مناحي حياتهم الاجتماعية، بالضبط مثلما غزا كلّ حيّز مهمّل أو خاوي من الأرض التي تمكّن هذا التوجّه من الوصول إليها. كانت الحركة بقيادة الثلاثي المؤلف من دافيد بن غوريون، إيلعيزر كابلان وموشيه شاريت، مستفيداً من مشورة وإرشاد ناشطين إيديولوجيين مثل بيرل كاتسنلسون، ومدفوعاً بكولونيين قُساء مثل مناحيم أوسشكين ويهوشوع حانكين. وقد وقفت رغبة هؤلاء في السيطرة المطلقة، على النقيض من استعداد القيادة الفلسطينية ترك حياة مجتمعها الاجتماعية والسياسية في أيدي الحكومة البريطانية. وتجلّى نجاحهم الأعظم في انتزاع المجتمع الصهيوني من الدولة الكولونيلية في مجالاً مركزية، إلى حدّ بلغ أنه حتى المجموع اليهودية غير الصهيونية، كاليهود المتشدّدين (الحريديم)، شكلت هدفاً أمام هيئتا القيادة الصهيونية التنفيذية والتشريعية. أحد الأمثلة المبكرة ينعكس في حقل التعليم

حرب حزيران من ذلك العام امتدَّ مساحة إسرائيل من قناة السويس وحتى قمة مرتفعا الجولان شمالاً. وهكذا باتت مساحة كبيرة من الأرض بين أيدي حركة إيديولوجية مهووسة بالحَيَز والأرض. فتميّز تلك السنوا الأولى التي امتد حتى حرب عام ١٩٧٣ بجهود البناء الخبيثة التي وُقِر العمل والثراء السريع لكثيرين. وتمت تغطية الحَيَز الجديد الذي استُولي عليه كما وصفه الشاعر القومي الصهيوني، نتان ألترمان، «العباءة من الأسمت».

تأسست السيطرة على الحَيَز من خلال استخدام الأساليب والمبادئ نفسها التي تمّت ممارستها خلال الفترة الانتدابية. وحين تحوّل الحَيَز إلى قضية في الثلاثينيات، كان يتم بناء المستوطنات الصهيونية كمجموعاً سكنية مسوّرة سُمّيت «سور وبرج/ حوما ومجدال». لقد كان الاستيطان في قلب الحَيَز الفلسطيني في أيام الانتداب تلك يتطلّب تحصيناً (سوراً) وتحذيراً محدداً (برجاً)، ثم ادعاء الحق على كامل الحَيَز الواقع بين المجموعا السكانية المسوّرة بوصفه حَيَزاً صهيونياً. وحين سنحت الفرصة، كما حدث عام ١٩٤٨، كان ذلك الادعاء يعني، عملياً، نزع عروبة الحَيَز.

لقد تمّ تطبيق الإستراتيجية نفسها في المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وليس في المناطق الفلسطينية فقط، لأن الحُلْم با، الآن، خلق إمبراطورية تشمل مرتفعا الجولان وشبه جزيرة سيناء. فتمّ تشييد أسوار حصينة في كلّ موقع من المناطق التي استولت عليها حديثاً، وكان أشهرها خطّ برليف (على اسم قائد الأركان العامة في حينه حاييم برليف)، الذي امتدّ بموازة قناة السويس أشبه بخطّ ماجينو، ولعب خلال حرب ١٩٧٣ دوراً مشابهاً لنموذجه في الحرب العالمية الثانية. كذلك،

(Shepherd, 2000). فقد كان قسم التعليم الصهيوني، الذي أُقيم في عام ١٩١٤، أداة أساسية في إنشاء هذا الواقع الجديد. وبمساعدة الانتداب، أثر القيادة اليهودية باتجاه الفصل بين أجهزة التعليم منذ عام ١٩٢٣. ورغم أن التعليم الثنائي اللغة والثنائي القومية ظلّ متاحاً، فإنه كان تعليمياً ذاتياً.

ومع ذلك، فحتى نهاية الانتداب لم تمتلك الحركة الصهيونية سوى ٨.٥٪ من الحَيَز بمفهوم ملكية الأرض. ولكن، بقليل من الجهد، وعلى أثر الهولوكوست بشكل رئيسي، اتسع هذا الحَيَز الصغير بشكل دراماتيكي بواسطة الأمم المتحدة التي سحبت القوة الانتدابية، بوصفها الوصي الدولي، في شباط ١٩٤٧. لقد عرضت الأمم المتحدة في اقتراحها الأخير، في تشرين الثاني ١٩٤٧، حلاً مستقبلياً يتمّ بموجبه تخصيص ٥٥٪ من الأرض للدولة اليهودية المستقبلية. ولكن قادة الحركة الصهيونية أوضحوا في المفاوضات أنهم يتوقعون تخصيص ٨٠٪ على الأقل من الأرض لهم (وهي المساحة التي تساوي إسرائيل الحالية باستثناء الضفة الغربية). إن رفض الفلسطينيين لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ورحيل البريطانيين مكّننا الحركة الصهيونية من السيطرة على الـ ٨٠٪ التي طمعت فيها، رغم معارضة عدد من الدول العربية المجاورة. وخلال ستة إلى سبعة أشهر من عام ١٩٤٨، استولت القوا اليهودية على الأرض وطردها منها غالبية الذين كانوا يعيشون فيها.^١

لقد ترافق الاستيلاء مع تدمير فعلي للبيو العربية، تهويد القرى، المدن والمواقع المقدسة، هدم مساجد وكنائس، وتشريع ملكية الدولة لمعظم حَيَز الأرض في البلاد.

التوسّع الحيزي تواصل عام ١٩٦٧، وفي أعقاب



تمّ شقّ طرق جديدة كي تصل إلى المستوطنا الجديدة التي تمّ إنشاؤها في المناطق المحتلة، وسط انتهاك للقانون الدولي. وهكذا، تمّ منح فرص ازدهار للمقاولين من خلال الاستثمار في البناء؛ وقد وقفت هذه المشاريع المزدهرة، مثلما هو الأمر على الدوام في تاريخ إسرائيل وفلسطين المعاصر، في تناقض مباشر مع سلب متواصل لحقوق الفلسطينيين عموماً، واللاجئين خصوصاً.

لم يقتصر الأمر على أساليب الاستيلاء على الأراضي، بل إن الخطاب المرافق، أيضاً، كان مماثلاً. كان محور التوجّه هو الوعد بجلب التقدم والازدهار لمجموعة السكان الأصليين؛ وبالفعل، كان للسيطرة على الأرض جانباً اقتصاديً مهمٌ منذ عام ١٩٦٧. فالضمّ التدريجي للأرض الفلسطينية قاد إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني المحلي في الاقتصاد الإسرائيلي، وأنشأ علاقة من التبعية التي باتت أهم جوانب الحياة المعيشة تحت الاحتلال حتى يومنا هذا. وفيما عدا عام ١٩٧٥؛ حين تدهور الاقتصاد الإسرائيلي إلى حالة من الركود، ولّد الرخاء الاقتصادي في هذه السوق قدراً هاماً من النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة. وبمفاهيم عامة، ولّد هذا النشاط المتنامي ارتفاعاً في مستوى الاستهلاك وتراجعاً للبطالة. وقد أدّى هذان المؤشّران بأكاديميين إسرائيليين إلى التباهي بالسيروا الناجحة لتحديث المناطق المحتلة^٢. ولكن نموذج التبعية الكولونيالية الجديدة كان يعني أنه ليس هناك أيّ استثمار في المناطق الفلسطينية نفسها، ولا بنية تحتية لإيداع ومراعاة قيمة زائدة لرأسمال أو أرباح. ففي الواقع، تراجع هذان المؤشّران الاقتصاديان، الادخار والرخاء، مع تنامي الضمّ الزاحف. كان أسوأ ما في الأمر – بمفاهيم اقتصادية – الأثر على الصناعة المحلية: فقد أغرق الإسرائيليون المناطق الفلسطينية بمُنْتَجَاتهم،

متسببين بخفض أسعار الصناعات والمُنْتَجَا المحلية، وترافقت هذه السياسة مع حملة تسويق عنيفة لعبزنة لافتا التوجية للطرق والمناطق، الأحياز العامة والوعي الفردي.

لقد تحدّى الفلسطينيون هذه السياسة الحيزية وناهضوها. كان للانتفاضة الأولى كلّ المقوماً اللازمة لحركة معادية للكولونيالية، أمّا النضال على الحيز فانتهى بالنمط الكولونيالي التقليدي عديم التماثل. فقد قوبلت الانتفاضة على الفور بسياسة وحشية من العقاب والانتقام. وكان محور العقوبة حيزياً في جانبين منه: أصبحت إسرائيل تملك ذريعة لتقليص الحيز الفلسطيني داخل المناطق المحتلة – بواسطة الضمّ المباشر أو غير المباشر لإسرائيل – وكذلك، صار تقييد الحيز وسيلة عقابية في «أدق» مستويات الحياة، أي بيت المرء. وهكذا، فإن أقسى هذه الممارسات العقابية كان إغلاق وهدم البيو، أو على الأصحّ بيو اللاجئين المؤقتة. لو أخذنا بالاعتبار الحيز المحدود الذي تُتيحهُ مثل هذه «البيو»، فيمكن للمرء أن يتخيّل مجرد أثر مثل هذه العقوبة على السكان الفلسطينيين، وهي نفس السيورة التي تمّ إحيائها بعد الانتفاضة الثانية، بل بمزيد من القوة والوحشية.

كذلك، كان فرض الهيمنة على الحيز والسيطرة عليه داخل إسرائيل، مسألة «عربية» أساساً، تتألف من سياسة موجهة ضد المجتمع الفلسطيني في الدولة اليهودية. فمنذ عام ١٩٤٩، تركّز الفلسطينيون في إسرائيل في منطقتين: المثلث الصغير، أو وادي عارة، والجليل. كانت هناك، ولا تزال، فجوة اجتماعية-اقتصادية بين مركزي الحياة العربية الجغرافيين في الدولة اليهودية. ففي الشمال، تمتع سكان الجليل العرب، بشكل عام، برخاء أكبر منه لدى سكان المثلث الصغير، حيث تمّ حشر

المجتمع اليهودي المعاصر. وبفعل بروزهم في الوعي الجماهيري، شكلوا ظاهرة ثقافية حقيقية في إسرائيل. وقد تعاطى معهم الإعلام الإسرائيلي حينذاك، ولا يزال، بوصفهم باحثين « ما بعد صهيونيين»، وهو مصطلح ملائم لوصف جوهر مشروعهم وسيتم استخدامه هنا، أيضاً، رغم عدم موافقة بعض الباحثين أنفسهم عليه.

من منظور التسلسل الزمني يبدو أن المحاولة الأكاديمية الأولى كانت تبغي إعادة صياغة كتب تاريخ إسرائيل. ولكن على نحو متسارع، ولربما بشكل شبه طبيعي، لم يكتفِ المناهضون من داخل الأكاديمية بإبداء تشكيكهم في «الحقيقة، فحسب، بل أسَرَ اهتمامهم الطريقة التي تمَّ بواسطتها بناء هذه «الحقيقة» وتمثيلها من قبل الأكاديميا. هنا تمَّ كشف الدور الأيديولوجي للأكاديميا من الناحية الحقائقية والمنهجية. فالمناهضون من ناحية الحقائق كابدوا، بأسلوب نقي ووضعي، لتصوير ما آمنوا أنه الطبيعة الحقيقية للمشروع الصهيوني في فلسطين، وخلال فصول مختلفة من ماضي إسرائيل. فعرضوا ذلك التاريخ من وجهة نظر الضحية، وتمَّ تصوير الصهيونية كحركة خلَّفت ضحايا. وقاموا على نحو خاص بإعادة كتابة السلوك الإسرائيلي أو على الأصح السلوك الإسرائيلي السيئ تجاه العالم العربي والفلسطينيين، في الماضي والحاضر. وهكذا فقد تمَّ اتهام التيار السائد في الأكاديميا الإسرائيلية بتغطية وحجب هذه الفصول والحقائق المزعجة عن أعين الجمهور. وقد أثار الصورة التي تجلَّت ردود فعل غاضبة من قبل شخصيا جماهيرية وكتاب صحفيين. فتصوير السياسة والمسلكيا الإسرائيلية والصهيونية تجاه الفلسطينيين والمجتمع العربي المجاورة، كسياسة ومسلكيا عنيفة، وحشية، لإنسانية أحياناً، وغير مُسوَّعة

السكان في حَيَزِ ضَيِّقٍ وُسْمَح لهم بالوصول إلى مجال محدود من المَهَن. ولم يكن مفاجئاً أن الجرائم الخفيفة والبطالة ازداد في بعض البلدا، رغم أنه مع أخذ حجم الضائقة الاجتماعية-الاقتصادية بالاعتبار، يتبيَّن عملياً أن مستوي الجريمة والبطالة بقيت منخفضة نسبياً.^٢

تحدّ حَيَزِي ما بعد - صهيوني

لم تَوَدَّ المقاومة الفلسطينية الشاقّة إلى تآكل السيطرة الإسرائيلية على فلسطين، لكنها أقنعت عدداً من الأفراد والمجموعا اليهود بقبول المنطق الواقع خلف المقاومة. فأدَّ وجهة النظر الحَيَزِيّة الجديدة هذه إلى قدر من التماثل مع المآزق الفلسطينية، في الميدان السياسي، وكذلك، أكاديمياً، إلى قبول جزئي لتفكير ما بعد حدثي ونسبوي. وعليه، فإن هذه النزعة أتاحت التسمية العملية « ما بعد الصهيونية».

لربما سيكون من المفيد هنا إيراد كلمة عامّة عن ما بعد الصهيونية. قبيل أواخر الثمانينيا، أجرى عدد من الباحثين الإسرائيليين، داخل البلاد وخارجها، أبحاثاً حول ماضي وحاضر المجتمع اليهودي في إسرائيل/فلسطين. فجاء بحثهم ليتناقض مع الرواية التاريخية الصهيونية، وتلك الإسرائيلية الرسمية، وقد فضح زيف أكثر «الحقائق التاريخية» قداسة لدى الصهيونية وشكك في صلتها بالنسبة للجيل الراهن. علاوة على ذلك، فإن هؤلاء الباحثين انتقدوا الدور الذي لعبته المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية في صياغة الصورة الذاتية للصهيونية، ووصفها للواقع الفلسطيني. وقاموا، بشكل مباشر وغير مباشر، بتفكيك أعمال أولئك الذين توارثوا السيطرة على الكتابة الأكاديمية الإسرائيلية حول تاريخ فلسطين، بالإضافة إلى



أخلاقياً غالباً، لم يكن أمراً مألوفاً لدى غالبية الإسرائيليين .

بدأ المناهضة الأكاديمية مع ظهور كتب جديدة أعاد كتابة تاريخ حرب عام ١٩٤٨. وبدأ «المؤرخون الجدد» في إسرائيل، كما باتت تُعرف المجموعة التي تكتب عن فترة ١٩٤٨، بالعودة بالزمن إلى الوراء: من فترة ١٩٤٨ إلى التاريخ الصهيوني المبكر. وقد قام بذلك، أساساً، علماء اجتماع وظفوا نظرياً ومناهج، لم يكن قد اقترب منها نظراً لهم حتى ذلك الحين، مُقيمين الدليل على حجة أيديولوجية فجّة: فقد أتاح لهم منظورهم الأيديولوجي النظر إلى الصهيونية كحركة كولونيالية من غير أن يُتهموا صراحة بأنهم يتبنون الخطاب الفلّسطيني بشكل مباشر. ولكن، حتى بمعزل عن تبني موشور الكولونيالية، فإن استخدام أدوا منهجية حيادية، وبمساعدة نظرياً سائدة ومنمّقة، مكّن علماء الاجتماع من فحص الطبيعة الدكتاتورية والاستبدادية للجهاز السياسي اليهودي الذي تطوّر في فترة الانتداب (Ram, 1994). وهكذا أنشأ المنهج الحيادي خطاباً مهنيّاً، با مقبولاً اليوم على معظم الباحثين الذين يكتبون في إسرائيل عن الصهيونية، فيما عدا أولئك المرتبطين بشدّة بالمؤسّسة. وهكذا، تحوّل «افتداء الأرض» إلى احتلال، و«القادم الجديد/العوليه» إلى مهاجر، و«العمل العبري» إلى سلب حقوق وهلمّ جراً.

لقد تقدّم «المؤرخون الجدد» في الزمن إلى الأمام، فبدأوا بـ «إعادة بناء» بداية الخمسينيات. مرة أخرى، كان علماء الاجتماع، أساساً، هم من رسموا اللوحة التي تحدّد الذاكرة القومية الجماعية التي صورّ إسرائيل الفتية كبوتقة صهر تجمّع الشتا كله فيها للعيش من الآن فصاعداً بسعادة أبدية.

وتمثّلت الخطوة الأولى بذبح أكثر بقرا إسرائيل قداسةً - الأمن. فقد عارض علماء الاجتماع هؤلاء تفسيراً الحكومة أنه لسبب اعتباراً الأمن والدفاع القومي، فقط، تمّ دفع اليهود من شمال إفريقيا وحشرهم في هوامش المجتمع الاجتماعية والجغرافية، وحاججوا بأنه تمّ فرض نظام من الأبرتهيد على الفلّسطينيين في إسرائيل، حيث تمّ عرض هذه السياسات على أنها عنصرية وقومية (Shohat, 1989).

أمّا علماء السياسة فذهبوا أبعد من ذلك، من خلال ربط الماضي بالحاضر والبدء باحتساب إسرائيل كمجتمع عسكري. فوفروا تحليلاً ظهر إسرائيل فيها كلاعب فعّال، وليس راداً للفعل فحسب، على الخارطة الإقليمية. فانعدام الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط صار يُعزى الآن، أيضاً، إلى ممارسات إسرائيل، وليس إلى «الراديكالية العربية» أو «التشدّد العربي» فقط. (Eliezer, 1995; Carmi, 1987; Erlich, 1987).

أمّا بخصوص الجغرافيا ما بعد الصهيونية، فهي أصعب للتحقق. هناك العمل الريادي الذي أنجزه أورن يفتحييل، والذي سيتمّ التوسّع حوله، لاحقاً، وهو أحد علماء الجغرافيا القلائل الذين ظلوا نقديين حتى ما بعد الفترة القصيرة لما بعد الصهيونية. ولكن، على العموم، فإن مناهضة المفهوم الحيّزي الصهيوني للأرض جاء من المجال الأخرى، كما وُصفت أعلاه، ويعود السبب في ذلك، خصوصاً، إلى كون جغرافية الأرض جزءاً من الفرع الغريب المسمّى «دراسة أرض إسرائيل»، وهي التي تفوق في بعض الجامعات أقسام دراسة الجغرافيا. وعليه، فإن العديد من علماء الجغرافيا من أمثال هؤلاء، ينتسبون إلى هذه المحاولة الأكاديمية الإيديولوجية لتوفير سقالة صهيونية لبحث الأرض وطبيعتها.

على الحالة الدراسية المحلية، في حين أن الباحثين المناهضين للصهيونية والفلسطينيين النقادين أصروا على أن الوضع القائم على أرض الواقع لا يزال كولونيالياً ولم يصبح ما بعد كولونيالي حتى الآن (Shitrit, 2005). بل إن بعضهم ذهبوا حتى أبعد من ذلك في نقدهم ما بعد الصهيونية على إخفاقها في «السير ميلاً إضافياً». «لذلك، نرى في المستوى التجريبي، أن خطاباً ما بعد صهيوني حقيقي سيُنشئ علاقة جديدة بين المجموعة السكانية، الدولة والمجتمع، سيُشكّل - من جديد - أحياناً تتفاعل فيها هذه المجموعا والأنسجة الاجتماعية، وفي أثناء ذلك، سيُعيد تصميم حيّز فلسطين/إسرائيل، ليس بمفاهيم الحدود فحسب، بل بمفاهيم المدن والأحياء، أيضاً. من هذا المنظور، لا تزال ما بعد الصهيونية حدثاً أو صهيونية»، كما كتب مارك ليفين، مثلاً (Levine, 1996).

في جميع الأحوال، إن هذه الطاقة النقدية - سواء أتم اعتبارها ذا أهمية أم لا - تلاشت عام ٢٠٠٠، إذ حل محلها توازن قوّة جديد في إنتاج المعرفة في إسرائيل: صعود لنمط بحثي نيو صهيوني ومعه تصديق مجدّد على التفسير الحيّزي الصهيوني الكلاسيكي للواقع الراهن.

وفاة ما بعد الصهيونية

إن عواقب الانتفاضة الفلسطينية الثانية في المناطق المحتلة وفي إسرائيل نفسها، وخصوصاً بسبب نجاح الحركة ما بعد الصهيونية النقدية، كانت شديدة القوة فيما يتعلق بجعل العقد ما بعد الصهيوني القصير عديم الأهمية، على الأقل ظاهرياً. ولكن، بنظرة راهنة، بعد مرور ثماني سنوا، يمكن المحاججة بأن المشروع ما بعد الصهيوني زرع بذوراً جديدة من الفكر، من شأنها أن تزهر، إن لم يكن

هناك تحدياً حيّزية ما بعد صهيونية أكثر مباشرة انطلقت خارج نطاق الأكاديميا. فالسينما الإسرائيلية ما بعد الصهيونية أبدت احتراماً لإدراك الطرف الآخر للحيّز، مثل الدراسة المقارنة التي أعدتها نوريت غيرتس للذاكرة البصرية في كل من الشهادا السينمائية الإسرائيلية والفلسطينية. كذلك، فقد حاولت السينما ما بعد الصهيونية، في التسعينيات، استكشاف الحيّز والهوية فيما يتجاوز إطار الصهيونية (Munk, 2005).

لو أخذ المرء مجمل التحديا التي طرحها المؤرخون الجدد، علماء الاجتماع النقديون وعلماء السياسة الأكثر انفتاحاً، لبدا واضحاً أن عدداً جديداً من الباحثين الإسرائيليين قاموا في التسعينيات بتحدّي المفاهيم الحيّزية للصهيونية. كانت أولى الرسائل أن الأرض كانت فلسطينية - بتاريخها، ثقافتها وطابعها - قبل فرض النظام الكولونيالي عليها. ثانياً، إن فرض الهوية الصهيونية على الأرض بعد عام ١٩٤٨ لم يوقع الفلسطينيين ضحية فقط، بل اليهود الشرقيين والنساء، أيضاً. وأخيراً، إن الحافز لإخضاع الحيّز دفع السياسة الإسرائيلية نحو صراع مع الفلسطينيين منذ ١٩٦٧، وهو ما من شأنه تفسير الأفهمة الإسرائيلية للسلام: الرغبة في إنشاء دولة عنصرية اثنية بجوار مجموعة من البوندستانا الفلسطينية، التطهير العرقي المتواصل في الأجزاء التي ترغب إسرائيل بضمّها في الضفة الغربية، التمييز ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وجرائم الحرب المتواصلة تجاه سكان قطاع غزة.

ولكن، من شأن نظرة أكثر تمعناً في التحدي الأكاديمي أن تكشف لبساً حقيقياً في شأن وصف الإخضاع الصهيوني للحيّز ككولونيالي. فقد نزع عدد من الدراسا الحيّزية ما بعد الصهيونية إلى الاهتمام أكثر بتطبيق النظرية ما بعد الكولونيالية



في المستقبل القريب ففي مستقبل أبعد . فحين اندلعت الانتفاضة الثانية بدا يومها واضحاً أن ما بعد الصهيونية، وفقاً لعدد من أنصارها، لم تكن سوى بدعة فكرية أو تكتيك صهيوني: كانت في الوقت نفسه إيماءة عالية الذائقة ووسيلة نافعة لعرض إسرائيل مسألة أكثر أمام العالم . ولكن، ظل البعض الآخر على قناعة راسخة بالحاجة إلى إحداث تحول في البنية التحتية الأيديولوجية التي تقوم عليها الدولة؛ وقد اعتبروا بصدق أن القاعدة الأيديولوجية للصهيونية هي عقبة أمام السلام والتطبيع في كل من إسرائيل وفلسطين .

في غضون بضعة أسابيع على أكتوبر ٢٠٠٠، تشكل خطاب الرأي العام في إسرائيل وفقاً لخطوط إجماعية صارمة . فابتلع خطاب الوحدة الجديد كل شيء، بمن في ذلك العاملون في مجال إنتاج المعرفة المذكورة أعلاه . فالأشخاص الذين أشر إليهم في هذا المقال كـ «ما بعد صهيونيين» أطلقوا مقولاً اتهامية، من خلال إعادة التشديد على ولائهم للصهيونية والتصريح بنزع ثقتهم عن الفلسطينيين في المناطق المحتلة وكذلك بكراهيتهم للأقلية الفلسطينية في إسرائيل .

لقد كشف الخطاب العام شعوراً من الارتياح؛ فقد وصل عقد من التفكك والانقسام إلى نهايته، كي تخلفه وحدة أعاد احتضان حتى الحركة الاستيطانية المتطرفة في المناطق المحتلة .

وقد ظهر الموقف نفسه تجاه الأفهمة ما بعد الصهيونية المترددة - ناهيك عن تلك الفلسطينية - للحيز وللأبعاد الحيزية للصراع . اليوم، يعزو الباحثون الصهيونيون السبب إلى حقيقة أن الأرض بقيت عاملاً مركزياً في الهوية القومية ضمن الخطاب السياسي الراهن لدى طرفي الصراع كليهما، وإلى أن كلتا المجموعتين السكانييتين تعارضان تقاسم

القوة في نطاق الحيز نفسه، خوفاً من هيمنة الآخر . ولكن - وكما يبدو - ففي حين أن هناك تصوراً فلسطينية مختلفة لكيفية تقاسم الحيز، فإن الوصف الوارد أعلاه يجسد بدقة الموقف الصهيوني السائد والمواقف المتشددة لدى مجموعا الإسلام السياسي الفلسطينية . أما نموذج التماثل - أي إسقاط الرفض المطلق نفسه لتقاسم الحيز، على الطرف الفلسطيني - فهو يمثل صورة الواقع التي يرسمها الصهيوني الليبرالي: إن كلا الطرفين متعنت في رفضه تقاسم الأرض، وبالتالي فإن التقسيم أو الفصل بهذا الشكل أو ذاك هما السبيل مستقبلاً . وبالطبع فإن هذا التقسيم كان سيقوم على أكثر المفاهيم انعداماً للمساواة، مع تخصيص ما يزيد عن ٨٠٪ من الأرض للطرف اليهودي، وما تبقى - منطقة كانتونا مفتتة ومفصولة لا تصل حتى ٢٠٪ من حيز الأرض - للفلسطينيين . كان هذا المنطق مقبولاً خلال فترة أوسلو على الوسطاء الخارجيين، إذ شكّل الأساس لجميع مقترحا السلام المجهضة اللاحقة، تحت رعاية الرباعية .

لقد أثار علماء الجغرافيا الصهيونيون، في القرن الحادي والعشرين، الاهتمام في صفوف المواطنين اليهود بخصوص إمكانية إحداث تغيير على التشكيلة الجغرافية لإسرائيل أو خفض أهمية البعد المتعلق بالأرض في الصراع القومي . وهم بذلك، كانوا يضمنون الرغبة في سحب الحضور الإسرائيلي المباشر من أجزاء في الضفة الغربية ومن قطاع غزة كله . ديفيد نيومان هو أحد الممثلين الجدد لهذا الموقف، وهو يصف هذا الموقف الصهيوني الراهن أكثر مما يحلله . وهكذا، يقوم بإحالة الاستعداد التكتيكي لتغيير حدود السيطرة الصهيونية على الأرض، إلى حدوث تغيير أساسي في المفهوم الصهيوني للهوية القومية . هذا التغيير - العديم

وكما يعقب يفتتحيل بحق، فحتى حين تكون هناك إمكانية ضئيلة لقيام إسرائيل ببلورة حدودها - لأي سبب كان - فإن عقيدة التطهير العرقي تروح تلوح بقوة وعلانية؛ مثلما صاغها أفيغدور ليرمان: «لا يوجد شيء غير ديمقراطي في الترانسفير» (Yiftachel, 2006).

مدارك حيزية نيو-صهيونية

إن يفتتحيل هو صو صارخ في البرية. فرد الفعل اللاحق لما بعد بعد الصهيونية في مجال الاعتبار والجدال الحيزية، اشتد كثيراً قياساً برّد الفعل في حقول البحث والنشاط الأخرى. فالنقد النسبي الذي ساد التسعينيات استُبدل بردة فعل نيو صهيونية. وكما أشر في موقع آخر (Pappe, 2006)، كان الإدراك الصهوني التقليدي للأرض والطهارة الاثنية هو الاعتقاد بوجود تحقيقهما إماً من خلال حرب وإما عبر سيرورا متطورة أكثر وأطول، يكون من شأنها إخفاء الأهداف الفعلية، وهي أهداف من شأنها إبعاد «العالم المتحضر». ولكن، مع ردة الفعل النيو صهيونية في القرن الحادي والعشرين، تمّ التنازل عن الحاجة إلى حجب الأهداف الحقيقية للتوسّع أو الطهارة الاثنية. وقد اشتدّ هذه الثقة بالنفس مع هجما القاعدة في ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، وما تلاها من «حرب على الإرهاب» شنتها الولايات المتحدة، والتي ساند واحتضنت الأيديولوجية النيو صهيونية. من الممكن أيضاً أن تكون قد تفاعلت هنا ديناميكية أكثر عمقاً: وهي الرغبة في استئصال أية شكوك ممكنة في أن ما بعد الصهيونية أخفقت في ضرب جذور داخل المجتمع اليهودي في إسرائيل عبر الركون إلى تأويلا الصهيونية الكلاسيكية غير المرنة.

المعنى برأبي - في الفهم الإسرائيلي يُصوّر كاستعداد لاعتبار الهوية القومية أكثر نفوذاً وشمولاً (Newman, 2001). وقد تم بالخطأ استيعاب مثل هذا النوع من الخطاب الأكاديمي الصهيوني الليبرالي مراراً في الغرب وكأنه نقد حقيقي للصهيونية.

بخلاف هذا التوجّه في القرن الحادي والعشرين، واصل أورن يفتتحيل، بوصفه عالم جغرافيا مختصاً، تحديّ سياسا إسرائيل الحيزية، مع القيام بتركيز عينيّ على ممارساتها في النقب. فقد حلل رشّ الحقول التي يفلحها البدو بالمبيدا الكيماوية السامة، هدم بيوتهم وترحيلهم من قراهم، كأمثلة على السياسا الاثنية. وقد عرف إسرائيل كإثنوقراطية. ورغم أن تحليله ركّز على التناقض بين المواطنة وبين الاثنية أكثر منه على السياسا الحيزية، فإن الرابط جليّ لكون الاثنين - هوية الدولة وتعريف الحيز - مترابطين بشكل وثيق. فيفتتحيل ينتقد محاولة اليسار الصهيوني تجاوز الفجوة غير القابلة للجسر بين الحيز الاثني والحيز الديمقراطي عبر تسمية إسرائيل ديمقراطية اثنية، وهي مقولة أكاديمية متناقضة أشبه بمثباتها الأكثر تناقضاً التي رافقت المجتمع الإسرائيلي منذ بدايا الدولة، بما في ذلك «ديمقراطية يهودية»، «طهارة السلاح» و«الاحتلال المتنور». يفتتحيل يقوم بتسليط الضوء على الطبيعية الثنائية القومية للحيز ومحاولة إسرائيل إضفاء الصفة القومية عليه من طرف واحد، من خلال ما يصفه ك«قابلية التطريق الحيزية»، وهي وضعية لا توجد للدولة ضمنها حدود واضحة، ممّا يصعب عليها بالتالي إنشاء طيف مدنيّ لمجموعاتها السكانية المتباينة. مع ذلك، فإن الوضع قابل للقلب بالطبع: فلا يمكن لإسرائيل أن تمدّ نفسها بإطار حيزي مستقرّ - أو بدستور، لذلك الغرض - طالما أنها تضمّ عدداً جديداً من غير اليهود والفلسطينيين.



ليس بالضرورة أن تكون النيو صهيونية قد قاد هنا إلى تحوّل نحو اليمين، بل إنها بالأحرى أعاد تشكيل المركز الإجماعي. فحقيقة أن أ. ب. يهوشوع، عاموس عوز، أرنون سوفير، إفرام سنيه، بنيامين نتيناهو وكثيرين آخرين، قادرون، علانيةً، على تفضيل مبدأ الطهارة الاثنية على أية قيمة أخرى، بما في ذلك قيم مثل حقوق الإنسان أو المواطن، الديمقراطية والتوجه الإنساني – هي حقيقة تبين بوضوح أن هذه المدارك احتلت الأرضية المركزية التي يقوم عليها الجهاز السياسي نفسه وليس هوامشه اليمينية فحسب.

لو أن حكومة أولمر السابقة لم تتضع بسبب التناحر الشخصية، الهزيمة في لبنان، وفوق كل شيء غياب بوصلتها، أريغيل شارون، فإن سياسات الحكومة المعلنة – وليس تلك الممارسة على الأرض فحسب – كانت ستمثّل بدقّة هذه الرؤية النيو صهيونية بشأن الحدود النهائية للدولة اليهودية. إن المرحلة الراهنة، أشبه بعملية السلام في التسعينيات، سوف تتحوّل إلى فترة أخرى تشكل فيها الاعتبار الحيزية بشدّة محور وضع الإستراتيجية الصهيونية، مع ما يرافق ذلك من نتيجة كارثية تترتب على تحديد الحيز أولاً ثم تعريف كيفية تهويده ثانياً. وعلى وجه الخصوص، ستكون هناك منالّة جماهيرية أكبر لوضع مخططاً وسياساتاً في مواجهة الفلسطينيين الذين يعيشون في منطقة «القدس الكبرى» وحول جدار الفصل، وفي التخوم المحددة لمناطق الضفة الغربية التي سيتمّ ضمها إلى إسرائيل.

لا تستهدف السياسات الحيزية النيو صهيونية في القرن الحادي والعشرين المناطق المحتلة فحسب؛ فهي تتمحور في النقب حول ترحيل البدو إلى محميّاً كجزء من الجهود الرامية إلى إسقاط العروبة عن

المكان. بينما في أماكن أخرى، ستواصل سياسات التمييز المعهودة ضبط تداول الأراضي، حقوق الأراضي وملكيّتها، تخصيص الأراضي وهلمّ جراً. كما أشير أعلاه، فإن تحديّ ما بعد الصهيونية، حتى في ذروة نفوذه، لم يخترق أقسام الجغرافيا في جامعات إسرائيل. وليس من المفاجئ أن يُعتبر هذا القسم اليوم قوميّاً متطرف، وأن العاملين فيه داخل إسرائيل وفي الخارج يؤلّفون كتباً غريبة تمتدح جمالية الكولونيالية الصهيونية، التي «أعاد تعريف الحيز بواسطة إزالة الاغتراب عنه» (Zakim, 2006). وبناءً عليه، فإن خطاب الصهيونية القديم والرومانسي كقومجية قد عاد، حيث تشكّل الأرض – التي تمّ نهبها من الفلسطينيين – العنصر التأسيسي الرئيسي للدا وللأمة. نحن نعود إلى حيث بدأنا؛ يا للروعة.

- Levine, Mark (1996) Is Post-Zionism Post-Modern? *Currents*, Spring.
- Munk, Yael (2005) *Border Cinema: Identity and Space in Israeli Cinema in the 1990s*. Doctoral thesis submitted to Tel Aviv University.
- Newman, David (2001) Territorial identities in a Deterritorialized World: From National to Post-national Territorial Identities in Israel/Palestine, *Geojournal* 53(3): 235-246.
- Pappe, Ilan (2006) *A History of Modern Palestine*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ram, Uri (1994) *The Changing Agenda of Israeli Sociology: Theory, Ideology and Identity*. New York: SUNY Press.
- Shepherd, Naomi (2000) *Ploughing Sand: British Rule in Palestine, 1917-1948*. New York: Rutgers University Press.
- Shohat, Ella (1989) *Israeli Cinema: East/West and the Politics of Representation*. Austin: University of Texas Press.
- Yiftachel, Oren (2006) *Ethnocracy; Land and Identity Politics in Israel/Palestine*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Zakim, Eric (2006) *To Build and Be Built: Landscape, Literature, and the Construction of Zionist Identity*. Philadelphia: Pennsylvania University Press.

ملاحظا

- ١ أصفُ هذه السِرورة في كتابي الأخير: *The Ethnic Cleansing of Palestine*. New York and London: Oneworld Publications 2006.
- ٢ يُنظر: رفائيل يسرائيلي (محرر)، ١٩٨٤. *عشر سنوا من الحكم الإسرائيلي في يهودا والسامرة ١٩٦٧-١٩٧٧*. القدس: ماغنيس، (عبري).
- ٣ لم تكن الدولة هي من اضطلع بمسؤولية بقاء مستوى الجريمة منخفضاً نسبياً، بل الأحزاب السياسية والمنظما غير الحكومية العربية. وقد لعبت الحركة الإسلامية بالتحديد دوراً هاماً في هذا الشأن. فقد انطلق الاسلام السياسي في المثلث، وخصوصاً في المناطق التي كانت ظروف العيش الصعبة فيها مماثلة لتلك السائدة في الاحياز الفلسطينية داخل مخيم اللاجئين، وأحياء الفقر داخل المدن والقرى الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المصادر

- بن إلعيزر، أوري، ١٩٩٥. *نشوء العسكرتارية الإسرائيلية، ١٩٣٦-١٩٥٦*. تل أبيب: دفير (عبري).
- شطريت، سامي شالوم، ٢٠٠٥. *النضال الشرقي في إسرائيل، ١٩٤٨-٢٠٠٣*. تل أبيب: عام عوفيد (عبري).
- يسرائيلي، رفائيل (محرر)، ١٩٨٤. *عشر سنوا من الحكم الإسرائيلي في يهودا والسامرة ١٩٦٧-١٩٧٧*. القدس: ماغنيس (عبري).
- Carmi, Shulamit and Henry Rosenfeld (1989) The Emergence of Nationalistic Militarism in Israel, *International Journal of Politics, Culture and Society* 3(1): 5-49.
- Ehrlich, Avishai (1987) Israel: Conflict, War and Social Change, in Creighton, C. and Shaw, M. (eds) *The Sociology of War and Peace*. London: Routledge, pp. 43-121.
- Khalidi, Rashid (2006) *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*. Boston: Beacon Press.



الوقف الإسلامي في يافا والحيز المديني: من الدولة العثمانية إلى دولة إسرائيل

محمود يزبك

محاضر كبير، قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة حيفا
رئيس إدارة عدالة
رئيس جمعية الدراسات الشرقية وأوسطية والإسلامية في إسرائيل

لا يكون في الإمكان تحويل نفعها فقط لمصلحة من ليس مسلماً، وفي هذا مخالفة لإرادة الواقف التي هي كنصّ الشارع. حتى بداية عصر التنظيم العثماني، في ثلاثينا القرن التاسع عشر، لم تتوفر إدارة مركزية تعنى بشؤون الأوقاف الخيرية، فكان لكل وقف متولٌ يدير شؤونه محلياً، ما مكّن مجموعاً صغيرة من النخب الاجتماعية المحلية من السيطرة على إدارة هذه الأوقاف. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبعد إنشاء المجالس الإدارية، سعت الدولة العثمانية، من خلال سياسة المركزية، إلى السيطرة على إدارة الأوقاف الخيرية وسحبها من يد النخب المحلية. ولتحقيق ذلك في متصرفية القدس، على سبيل المثال، تمّ استحداث إدارة للأوقاف ترأسها موظف برتبة مدير، وتبعت لها ثلاث دوائر أخرى عملت في أفضية غزة، الخليل ويافا¹. وتزامناً مع تعاضد دور الدولة في رسم السياسة الاجتماعية والتعليمية، وفي إحكام سيطرتها على الأوقاف وتعزيز الإدارة المركزية، قامت وزارة الأوقاف بنقل إدارة وريع الأوقاف الخيرية لنفسها، لتصبح جزءاً من الميزانية العامة لدعم المؤسسة الاجتماعية والتعليمية والدينية على مستوى الدولة (Barron, 1922: 56-57). وعملياً، ألغت سياسة الإصلاح العثمانية تفرّد

مقدمة: إدارة الأوقاف الإسلامية من الدولة العثمانية إلى دولة إسرائيل

لعبت الأوقاف الإسلامية دوراً أساسياً في توفير الخدمات الاجتماعية والدينية في الدولة والمجتمع الإسلامي حتى نشوء الدولة الحديثة. وفي أحيان عدّة، كانت الأوقاف، وخصوصاً الخيرية منها، رافعة أساسية في تحريك ودفع عجلة الاقتصاد في هذه المجتمعات. وفي حين لم تكن الدولة عاملاً مخططاً أو مبادراً أو مبرمجاً لتوفير الخدمات الأساسية، كالعليم والصحة، أو أماكن العبادة وما شابه، فقد عكست مؤسسة الوقف الإسلامي الإرادة والرغبة المجتمعية المحلية في القيام بهذه المهام. صحيح أنّ السلطان أو الحاكم أو رجال الدولة في نظام الدولة الإسلامية أقاموا العديد من المؤسسات لتوفير الخدمات الاجتماعية والدينية، أو أطلقوا مشاريع عمرانية، كإنشاء السدود والجسور والطرق، لكنّ الغالبية العظمى من هذه المشاريع العامة أنشئت كمشاريع وقفية. ولم تكن المشاريع التي أنشأها المقتدرون من أبناء المجتمع تقلّ في أهميتها عن تلك. ويهمنا هنا التأكيد أنّ الأوقاف الخيرية قدّمت خدماتها لكل أفراد المجتمع. وللتأكيد على دوام هذه الخدمات وعموميّتها، كان لا بدّ من إضفاء صفة التأييد على هذه الأوقاف، فلا يكون في الإمكان مصادرتها أو بيعها أو منع ريعها عن المسلمين، كما



واستقلالية الوقفياً ، وجعلتها جزءاً من شبكة متواصلة ذا إدارة مركزية لخدمة المرافق الاجتماعية لمواطني الدولة جميعاً .

بعد زوال الدولة العثمانية، وبداية الانتداب البريطاني على فلسطين، انتقلت إدارة الأوقاف إلى المجلس الإسلامي الأعلى الذي أصبح مسئولاً عن كل ما يتعلق بأموال الأوقاف، من ميزانياً وخدماتاً وتعييناً وتعميراً، إلخ... وعلى الرغم من كون إدارة المجلس الإسلامي الأعلى جزءاً من الإدارة الحكومية، فقد حقق استقلاليةً شبه تامة في إدارة ورسم سياسات الأوقاف. ولوفرة الموارد المالية الناتجة عن الأوقاف، سهلت هذه الاستقلالية الإدارية والسياسية دور المجلس الطليعي في تشكيل وقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الحكم الانتدابي. وفوق ذلك كله، لم تتبن سلطة الانتداب سياسة منهجية ومبرمجة لتفريغ المؤسسات الإسلامية الوقفية من عقاراتها ونقلها لغير المسلمين، كما حصل لاحقاً .

لقد تغير هذا الواقع كلياً بعد قيام دولة إسرائيل التي سعت، بشتى الوسائل، إلى تفريغ مؤسسة الوقف من مضمونها ومن عقاراتها ومن أملاكها ومن أهدافها. فالفكر الصهيوني الذي وقف من وراء دولة اليهود سعى، منذ البداية، إلى إزالة كل الرموز والمؤسسات العربية والإسلامية داخل إسرائيل، لكي لا تشكل رافعة حركة قومية أو وطنية مناهضة للمفهوم الصهيوني وللدولة اليهودية. إن مؤسسة الوقف، بإمكاناتها الاقتصادية الهائلة، وبما تحمله من أهداف اجتماعية وسياسية كان من الممكن أن تشكل حاضنة اجتماعية وسياسية لمن بقي من الفلسطينيين في وطنهم داخل حدود دولة إسرائيل، كما حدث أيام الانتداب. من ناحية أخرى، امتلكت الأوقاف الخيرية كمّاً هائلاً من الأراضي،

زاد عن ١٥٪ من مجموع الأراضي الزراعية داخل حدود دولة إسرائيل، التي لم يملك اليهود والمؤسسات الصهيونية فيها، حتى عام ١٩٤٨، أكثر من ١٠٪ منها (Reudy, 1971: 135; Dumper, 1997: 29). فشكّلت أراضي الأوقاف وأراضي القرى المهجرة النواة الأساسية التي صادرتها دولة إسرائيل ووضعت يدها عليها في سنواتها الأولى. وفي السنوات اللاحقة، توالى عملية مصادرة العقارات والمؤسسات الوقفية الإسلامية، ما فرغ المؤسسة الوقفية من مفهومها ومضمونها، ومنع ريعها عن مستحقيها، وتحوّل لمصلحة اليهود من السكان، فقط. وواقع الحال أنّ أراضي الوقف الإسلامي يزرعها يهود ويعتاش منها يهود، وتوزع على اليهود فقط. ولا يختلف وضع المسقفا الوقفية عن هذا. وبدلاً من أن يخصّص ريعها حسب شرط الواقف على مصالح المساجد والمدارس والمستشفيات، إلخ... فهي تُعطى لمؤسسات لا علاقة لها بالإسلام ولا بالمسلمين.

ولكي نشرح ما ذكر أعلاه بشكل تفصيلي، ارتأينا أن ندرس أوقاف يافا كعينة دراسية توضح وتوثق ما عانتها هذه الأوقاف في ظلّ دولة إسرائيل.

يافا: تطوّراً وتحوّلاً في أواخر القرن الثامن عشر

مدينة يافا، عروس فلسطين وبوابتها البحرية، توقفت عن الحياة في أواخر القرن الثاني عشر بعد طرد الصليبيين من البلاد. ولم تتغيّر وضعيّة المدينة حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، حين أخذ زراعة القطن في وسط فلسطين تزدهر تدريجياً، إثر تزايد الطلب الفرنسي على هذه السلعة. منذ ذلك الحين، بدأ الحياة بالعودة تدريجياً لميناء يافا ولباقي مدن الشاطئ

الذي زاد عام ١٧٩٧ عن ٧٠٠٠ نسمة (Browne, 411-410: 1806).

لقد قُطع تطوّر يافا من جديد حين تعرّضت المدينة لمذبحة بشعة، نفّذها نابليون بونابرت وجنوده أثناء احتلال المدينة، في السادس من آذار ١٧٩٩، وراح ضحيتها نحو ٤٠٠٠ شخص. ولم تسلم محكمة يافا الشرعية من الحرق والتدمير، وحتى سجلا محكمة يافا الشرعية، وهي مصدرنا الرئيسي لدراسة تاريخ المدينة والمجتمع، لم تسلم هي الأخرى من الحرق. وقد مكنا استنساخ بعض الوقفيا في سجلا المحكمة، حين استأنفت عملها من جديد بعد طرد المحتلين، من تتبّع ظهور يافا مجدداً كمركز تجاري واقتصادي حيوي في أواخر القرن الثامن عشر. ونخص بالذكر أربع وقفيا كبيرة شملت وصفاً لعشرا المباني الموقوفة، ما يتيح لنا فرصة فهم مبنى المدينة الاقتصادي، الاجتماعي والعمراني.

تعود إحدى هذه الوقفيا للتاجر محمد بيبي والذي سجّلها في عام ١٧٤٩،^٤ وتشتمل على ٢٤ عقاراً ومن ضمنها؛ معملاً كبيراً للصابون، ومعصرتان للزيتون، وخمسة عشر دكاناً، وبيتان، وبيارة وثلاثة كروم عنب. وفي عام ١٧٩٦ سجّل وهبة محرّم، التاجر اليافي القاهريّ الأصل، كتاب وقفه في المحكمة (الجبرتي، ١٩٦٨: ص ٢٧٥، ٣٢٧). كما ترك هذا الأخير دفترًا مفصلاً لنشاطاته الاقتصادية قبل مقتله أثناء الاحتلال الفرنسي للمدينة. وقد شمل كتاب وقفه ٩١ عقاراً، منها: ثلاثة معامل للصابون، ومعصرتان لزيت السيرج، ومطحنة قمح، ومخبز، وواحد وثلاثون مسكناً، وثمانية وعشرون دكاناً، وبايكتان، وخمس بيّاراً، وتسعة كروم وعدة بيو.^٥ وتشير وقفيته إلى قيام شراكة تجارية ما بينه وبين مفتي يافا، السيّد

الفلسطيني، فأولت السلطات العثمانية هذه المناطق اهتماماً أكبر. ومع بداية القرن الثامن عشر حظيت يافا بخطة متكاملة رسمت في إستانبول لحمايتها وتقوية مكانتها، فبنيت قلعتها وزوّدت بخمسة عشر مدفعا وفرقة دائمة من جنود الإنكشارية. وشهد التجارة في ميناء يافا نمواً سريعاً، رافقه ازدياد ملحوظ في كميا الجمارك التي جبتها خزينة الدولة، وبدأ تظهر كذلك بوادر النمو السكاني. لقد شجعت هذه التحولا مستثمرين ومتمولين من القدس لينشئوا في يافا مرافق اقتصادية درّ عليهم أرباحاً كبيرة. إنّ وعي الإدارة العثمانية للتحوّ لا الجذرية بأهمية يافا الاقتصادية والإستراتيجية، جعلها ترفع مكانتها الإدارية إلى سنجق، بل وتربط ميزانية الميناء والتزام ضرائبه مباشرة بالإدارة المركزية في إستانبول. وقد لاحظ قسطنطين فرنسوا فولني، حين زارها عام ١٧٨٥، الارتفاع الحاد في النشاط التجاري الذي شهده الميناء، ووصف كميا الجمارك التي جباها كمركبي الميناء بأنّها «جيدة جداً». ويتابع قائلاً إنّ الأرز الديمياطي (الذي يصل من منطقة دمياط في مصر) يرد إلى يافا في طريقه إلى القدس وأنحاء فلسطين. وتصل إلى هنا كذلك منتجات مصنع القطن الفرنسي الذي يعمل في الرملة. ومن هنا يدخل الحجّاج القادمون من اليونان وإستانبول، وإلى هنا تصل منتجات الساحل السوري والقطن الفلسطيني المغزول. كما تصدر من هنا البضائع الواردة من أنحاء فلسطين المختلفة (Volney, 330, 334, 338: 1788). وفي هذه الفترة تمّ إطلاق مشروع لتجفيف بعض البصا بمحيط المدينة لتحويلها لبيّاراً حمضيات، كما رمت المطاحن المائية الواقعة على ضفاف نهر العوجا. وانعكس هذا التطوّر إيجاباً على نموّ سكان المدينة



يحيى الطيبي، تتعلّق بمصبنة الدرويشية، كبرى مصابن يافا في ذلك الوقت، والتي اشتملت على اثني عشر عقداً^٦. وتشير كتب الوقف، غالباً، إلى استثمار العقارا بالتأجير لازدياد الطلب عليها، وهذا دليل آخر على تحوّل مكانة يافا الاقتصادية، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

يستطيع الدارس، من خلال مطالعة المعلوما الواردة في كتب الوقف المذكورة، تحديد المعالم العمرانية والحضرية لمدينة يافا عشية الاحتلال الفرنسي. ويتضح أنّ يافا حوّ آتذاك ثلاث أسواق مركزية، ومجموعة خاناً عاملة في المدينة^٧. وإضافة إلى كونها فنادق لإقامة الحجّاج والتجّار، فقد شكّلت هذه الخاناً أماكن تخزين رئيسية لبضائع تجّار الداخل الفلسطينيّ الواردة من وإلى الميناء. وعلى ما يبدو، فإنّ التحوّل الاقتصادي الذي شهدته يافا عشية الغزو النابوليوني جذب للمدينة أعداداً كبيرة من الناس والسكّان، ما حدا بالسيدّين الطيبي ومحرم بناء مسجدين لخدمة أعداد المصلّين المتزايدة. وأصبح في يافا، في هذه الفترة، سنّة مساجد عاملة، هي: مسجد البحر الذي بناه وأوقفه عام ١٦٧٥ حاكم سنجق غزّة موسى رضوان باشا^٨، ومسجد بيبي الذي أوقفه التاجر اليافيّ محمد بيبي عام ١٧٣٨^٩، والجامع الكبير الذي أقيم عام ١٧٥٦ (Cohen, 1973: 155)، ومسجد الطابية ومسجدا السيّد يحيى (١٧٩٢) ووهبه محرم (١٧٩٦) المذكوران سابقاً^{١٠}.

ويتّضح من وقفية القبودان (قائد البحرية) حسن باشا الجزائري، والذي التزم جمارك يافا، أنّه أنشأ في عام ١٧٨٠ سبيلاً (مكان لتزويد عابري الطريق بالماء) في يافا بالقرب من بوابة المدينة. وأوقف على مصالح هذا السبيل مجموعة من الدكاكين في سوق يافا القائمة بمحاذاة جامع يافا الكبير^{١١}، ومن ضمنها

المقهى الواقع على بوابة المدينة، والذي أصبح يُعرف فيما بعد بمقهى المدفع، وكان من أشهر مقاهي يافا قبل تدميره عام النكبة.

حاول حاكم يافا الجديد، محمّد باشا أبو مرق، بعد طرد الجيش الفرنسي، إعادة الحياة من جديد لمدينة يافا. ولتشجيع التجّار على العودة السريعة إلى المدينة، قام بتخفيض الضرائب والجمارك المفروضة على بضائع التجّار المُصدّرة والمستوردة، وأعاد بناء الجسور والطرق التي دُمّر وخفّض أجور النقل من وإلى يافا^{١٢}. وعلى الرّغم ممّا تتّسم به محاولاً أبو مرق من أهمية، إلا أنّ يافا تدين فعلاً بقبلة الحياة لحاكمها الجديد محمّد باشا أبو نبو الذي خلف أبو مرق عام ١٨٠٥.

يافا في فترة أبو نبو : مشروع عمرانيّ متكامل^{١٣}

كان محمّد باشا أبو نبوت من مماليك الجزّار، وعيّنه والي عكا سليمان باشا العادل، متسلماً لسناجق جنوب فلسطين؛ غزّة والرملة ويافا. واستمرّ في هذا المنصب حتى عام ١٨١٩. إنّ فترة الاستقرار الطويلة التي شهدتها يافا، وتطلّعا أبو نبو الشخصية لجعلها عاصمةً لا تقلّ بهيبتها عن عكا، ومحاولاته الشخصية لبناء حاشية وبيت وعائلة مملوكية تضاهي أكابر البيو المملوكية في تلك الفترة، جعل يافا تتألّق بلمسات فنية إستانبولية ودمشقية. وعلى الرّغم من توالي عوامل الهدم والإهمال المتعمّد التي تعرّضت لها يافا بعد النكبة الفلسطينية، إلا أنّ بصمات أبو نبو ما زالت ظاهرة للعيان. فقد أنشأ أبو نبو في يافا مشروعاً عمرانياً متكاملًا رافق مشروع السياسيّ في المدينة. وجعل كلّ ما أنشأه وقفاً خيريّاً لخدمة مصالح المدينة وخدمة أهلها وزوّارها وسكّانها. يعتبر وقف محمّد

وغرفاً للطلبة ومكتبة لخدمة طلبة العلم. كما أنشأ عند المدخل القبلي للمسجد الواقع على مدخل المدينة واحداً من أجمل السبل التي عرفتها فلسطين، وهو السبيل المحمودي، والذي عُرف، أيضاً، باسم السبيل الجواني^{١٦}. وليس بعيداً من هنا، أنشأ في سوق الفرج، وهي السوق المركزية للمدينة، سبيلاً آخر غاية في الجمال. ورغم ما عانتها يافا من تدمير، بعد عام ١٩٤٨، إلا أن هذه المعالم ما زالت بارزة في وسط مدينة يافا حتى يومنا هذا، شاهداً لتذكير السكّان والزوّار بماضي هذه الديار.

وبما أن هذه المعالم العمرانية شيدت كعقارا وقيّة، ولا يعلم الكثيرون ماضيها، ويتجاهل آخرون حقيقتها عمداً، فمن المفيد أن نثبت هنا بعضاً من أوصافها وما يتعلّق بماضيها، ولنبدأ بالجامع الكبير. لقد تعرّض جامع يافا الكبير لكثير من الدمار أثناء الغزو الفرنسي للمدينة، كما لم تسلم أوقاف المسجد من الدمار والتدمير^{١٧}. وقد علّل محمد باشا أبو نيو قراره تجديد بناء الجامع الكبير بأنّه «رأى... الجامع الكبير الواقع بمحروسة يافا خراباً وضيّقاً...»^{١٨} وفي معرض وصفه لأعمال الترميم التي قام بها، يشير أبو نيو إلى أنّه «عمّر الجامع وجدّده... عمارة محكمة ووسّع توسيعاً حسناً وأجرى له الماء ورتّب فيه وظايف يحتاج إليها...»^{١٩}. كما أضاف أبو نيو أوقافاً جديدة لخدمة مصالح المسجد. وهكذا، شملت وقيّة المسجد ما مجموعه أربعون دكاناً، وثلاث دور سكنية وما ذكر أعلاه^{٢٠}. ودرّ هذه المرافق أرباحاً طائلة على المسجد، ما مكّن المتولّين مستقبلاً من إضافة عقارا أخرى لهذا الوقف.

وقد سجّل محمد باشا أبو نيو كتاب وقف السبيل المحمودي أو الجواني^{٢١} في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٢٧ (٢٧ كانون الأوّل ١٨١٢). وقام

باشا أبو نيو من أعظم الأوقاف التي أقيمت في المدن الفلسطينية عامة.

إلى جانب التحوّل الهائلة التي أحدثتها أبو نيو في البنية الاجتماعية للمدينة، فقد أحدثت أوقافه تغييراً هائلاً في المظهر العمراني للمدينة بعد أن استثمر أموالاً طائلة لإقامة مبانٍ ذات زخارف بديعة. ولم يكن هذا الاستثمار ممكناً لولا الازدياد الهائل في مداخيل الخزينة الناتج عن ارتفاع حادّ في الحركة التجارية التي شهدتها ميناء المدينة، والذي أصبح، بحق، ميناء وسط فلسطين وجنوبها. ومن خلال مجموعة من الأوقاف الخيرية، أنشأها ما بين ١٨٠٩-١٨١٦، رَمّم وجدّد وأنشأ المنشآت التالية: أسوار المدينة والميناء والجامع الكبير والمدرسة والمكتبة (كتبخانه) وأربعة أسبلّة وخانان وخمسة وستون دكاناً وعدداً كبيراً من البيوت.

بعد أن اشترى الكثير من البيوت لإيواء مماليكه، وبعد أن امتلك الكثير من العقارا، بدأ أبو نيو بتنفيذ مشروعه لتغيير مظهر المدينة. بدايةً قام بنقل موقع المقبرة الإسلامية من داخل أسوار المدينة إلى خارجها، فاشترى قطعة أرض بمحاذاة السور الشمالي وأوقفها لتصبح مقبرة إسلامية جديدة^{٢٢}. لاحقاً، وفي فترة الانتداب البريطاني، أصبحت تعرف هذه المقبرة بالقديمة، وأقيمت بالقرب منها وعلى أطرافها عمارة شهيرة، مثل عمارة السرايا وعمارة بسترس وسرسق. وفي عام ١٩٢٨ أجرى المجلس الإسلامي الأعلى جزءاً من أرضها لنادي يافا الرياضي، ولاحقاً أقيمت على أرضها عمارة البنك الألماني الفلسطيني التابعة لإدارة الأوقاف العامة^{٢٣}. وعلى أنقاض مسجد يافا الكبير وسبيل الجزائرلي الذي بجواره، واللذين عانيا الكثير أثناء الغزو الفرنسي، أنشأ أبو نيو، في عام ١٨٠٩، مجمّعاً عمرانياً ضخماً شمل مسجد يافا الكبير ومدرسة



بالحاق مجموعة كبيرة من العقارا على مصالح هذا السبيل في الأعوام اللاحقة. وبما أن العقارا التي أوقفها أبو نوبو على خدمة مصالح المؤسسة العامة في المدينة، وعلى مصالح السبيلين والبئر قد تمّ تدميرها وجرفها بعد عام ١٩٤٨ وأزيلت عن الوجود وأقيمت على أنقاضها حديقة عامة مزروعة بالعشب الأخضر، فمن الضروري توثيقها حتى لا تُطمس الذاكرة التاريخية كما طُمت المعالم العمرانية. فالعقارا الموقوفة على السبيل شملت:

١. جميع الخانا التي أنشأها الواقف باسكلة يافا، قرب الجامع الكبير وبوابة المدينة.
٢. سبع وثلاثون دكاناً موزعة على أسواق المدينة: السوق الجديدة، وسوق الفرج وسوق الستر وسوق الحدادين. وجميع هذه العقارا كانت قريبة من الجامع الكبير وسور المدينة من الجهة الشرقية.
٣. أربع دور في حارة البرج وفي حارة الفلاحين.
٤. مقهى بمحاذاة بوابة المدينة.
٥. البيارة (الجنينة) قرب باب المدينة والملاصقة لظهر السبيل المحمودي.
٦. قطعة الأرض (المراغة) الواقعة بين السورين والتي يستقرّ فيها ماء الوضوء الخارج من الجامع.
٧. البايكة الواقعة بلصق الخان الجديد المذكور أعلاه.

ولتعزيز المكانة الإدارية ليافا وجعلها عاصمة تصلح لولاية تضاهي مكانة عكا، أنشأ أبو نوبو مدرسة الجامع الكبير لتكون منارةً للعلم في جنوب فلسطين. وقد ذكر في كتاب وقفه الخاص بالمدرسة أنه «أنشأ مدرسة مُشيّدة الأركان عديمة النظر والمثال والإتقان بالجامع الكبير المعمور بذكر الله تعالى... وعين لها علماء ومصدرين وطلبة ورتّب

لهم ما يكفيهم»^{٢٢}. وقد اشترط أبو نوبو أن يُصرف ريع الوقف كالتالي: «لمن واظب على قراء [ء]ة العلم بالمدرسة وكان أهلاً للتعلم والتعليم. يدفع المتولّي لهم بذلك بقدر كفايتهم بحسب الوقت وبحسب الريع... وأما الطلبة فحسب حالتهم. فالجتهد منهم والمتفرغ للطلب والفاضل ليس كغيره»^{٢٣}.

ولم يكتفِ أبو نوبو بذلك، بل أقام في صحن الجامع قاعة واسعة لتكون مكتبة للمدرسة. وقد تمّ تسجيل موجودا المكتبة في سجل المحكمة الشرعية، وتشمل القائمة المسجّلة في سجل المحكمة الشرعية لعام ١٨١٢ مائة وسبعة وثلاثين عنواناً في مجالاً الحديث والفقه والتاريخ والتوحيد والمنطق والنحو. وفي عام ١٩١٣ تمّ تحضير قائمة بموجودا المكتبة وبأثمان المجلّدا شملت مائتين وستة عناوين لمجلّدا في شتى أنواع المعرفة.^{٢٤}

في عام ١٨١٥، وبعد أن اشتدّت الحركة التجارية وزاد التنقل من وإلى يافا، قرّر أبو نوبو إنشاء سبيل الشفاء أو السبيل البراني على بعد حوالي كيلومترين شرقي أسوار المدينة على طريق القدس والرملة في موقع عُرف باسم «أرض ضريبة الحجار» وذلك لتسهيل حركة التنقل والمسافرين.^{٢٥} ويشير أبو نوبو في كتاب وقفه أنه «أنشأ مجدداً سبيلاً في قارعة الطريق الأعظم [مبنيّاً] بالأبنية اللطيفة والإتقان المحكم مع كمال الزخاريف وإكمال الصناعة بصناعة»، وإتته «حفر بيراً معيناً جديداً ودولاباً وما لزمه خشباً وحديداً. وبنا بطرفي السبيل إيوانين عظيمين بالحجر والشيد، فكانتا نفعاً في ذلك الصعيد»^{٢٦}. وقد أوقف على مصالح هذا الوقف مجموعة من العقارا شملت بيارة برتقال محاذية للسبيل وفيها ثلاثة بيو، ودارين في داخل يافا وستة دكاكين في سوق الفرج والسوق الجديدة.^{٢٧}

المتزايدة، وإعادة بناء أسوار المدينة لتعزيز دفاعاتها، جعلت يافا تظهر بمظهر لا يقل أناقةً وعظمةً عن عكا، ميناء شمال فلسطين. وعند مقارنة مضمون وقفية أبو نبو مع وقفية أحمد باشا الجزائر يظهر وجه الشبه الكبير بين الوقفتين ليس فقط لأن أبو نبو كان مملوكاً لدى الجزائر في عكا، بل لأن أبو نبو أراد أن يتمثل بسيده ويجعل يافا لا تقل بهيبتها عن عاصمة الولاية. فمجمع أبو نبو لا يقل هيبة وروعة وريعاً عن ذلك الذي أقامه الجزائر في عكا.^{٢٩}

مساجد يافا: تاريخها وأحوالها في الوقت الحاضر

إضافةً إلى الأوقاف المذكورة أعلاه فقد شملت الأوقاف العامة في يافا حتى أواخر الحكم العثماني مجموعة أخرى من المنشآت ضمت المساجد والزوايا والمقامات والمدارس والمقابر. أما المساجد فكان مجموعها ثلاثة عشر، وهي جامع الطابية وجامع البحر وجامع حسن باشا الجزائري وجامع بيبي وجامع يحيى الطيبي وجامع وهبة محرم وجامع الكبير وجامع السكسك وجامع إرشيد ومسجد الشيخ رسلان البكري وجامع العجمي وجامع الجبلية (من المتبع تسميته بلهجة أهل يافا بـ الجبلية)، وكان آخرها جامع المنشية أو حسن بك.

أقدم هذه المساجد هو **مسجد البحر** الذي أنشأه موسى باشا من آل رضوان أمير الحاج وأمير بلاد غزة عام ١٦٧٥^{٣٠}. وكما هو اسمه، فهذا المسجد يقع بالقرب من الشاطئ بمحاذاة ميناء المدينة. وفي تقرير لمهندس بلدية تل أبيب، من عام ١٩٦٢، بشأن أوضاع المساجد في يافا، كتب عن هذا المسجد «إنه من أقدم مساجد يافا وبني قبل حوالي ٣٠٠ عام.

لقد استمرّ السبيل المذكور بأداء وظيفته حتى أواخر العهد الانتدابي. لكن، بعد مصادرة البيارة وهدم العقارا الموقوفة على مصالح السبيل، بعد عام ١٩٤٨، توقّف الماء عن الجريان في هذا السبيل، واعتبر، حسب قوانين دولة إسرائيل، شأنه شأن معظم العقارا الوقفية، بمثابة «أملاك غائبين». ورغم الإهمال المتعمّد، ومنع ترميمه، فما زال هذا البنيان قائماً على قارعة الطريق الموصل ما بين يافا والقدس.

بالإضافة إلى الأوقاف المذكورة، أنشأ أبو نبو سبيلاً آخر في داخل سوق الفرج الذي أنشأه على أنقاض خان النقيب بالقرب من المسجد الكبير، عُرف باسم **سبيل السوق**. وقد شملت وقفية مدرسة الجامع وصفاً كاملاً لهذا السبيل الذي أقيم في ساحة السوق المركزية التي يشار إليها بمصطلح العرصة. لقد هدمت دولة إسرائيل هذا السبيل. ولحسن حظّ هذا المعلم الحضاري فقد احتفظ أرشيف مؤسسة إحياء التراث الإسلامي في أبو ديس برسم وبملفّ خاص له حينما شرع المجلس الإسلامي الأعلى بترميمه عام ١٩٢٦.^{٢٨}

إنّ العمارة الوقفية العديدة التي أنشأها أبو نبو في يافا والمزينة بزخارف متعدّدة وبأنواع مختلفة من حجارة الرخام قد غير معالم المدينة العمرانية. وقد شكّلت هذه الإنشاءات الوقفية جزءاً من مشروع عمرانيّ ضخم وشامل لترقية مكانة يافا العمرانية، عن طريق رفع مكانتها الإدارية من رأس سنجق إلى عاصمة لولاية جديدة كان يسعى أبو نبو إلى تحقيقها (العورة، ١٩٣٦: ٣٥٢، ٣٦١، ٣٦٢). فالعمارة الوقفية المزخرفة، إضافة إلى الأسواق الكبيرة التي أنشأها الواقف مثل سوق العمود وسوق الفرج وسوق الستر، وإعادة بناء وتطوير منطقة الميناء لتتناسب مع حركة التجارة



مخطّط سبيل السوق

القلعة قرب ما كان يعرف بقلعة يافا في وسط المدينة العثمانية.^{٣٣} كان هذا المسجد، أساساً، زاوية صوفيّة لأتباع الطريقة الخلوتية ولا نعرف متى أقيمت. ويعتقد مصطفى الدباغ في كتابه «بلادنا فلسطين» أنّ هذه الزاوية أقيمت على البقعة التي كان ينزلها صيفاً الشيخ أرسلان الرملي (الدباغ، ١٩٨٨: ٢٤٩). ويعتقد الدباغ أنّ الشيخ أرسلان هو الصوفي أحمد بن حسن الذي توفي عام ١٤٤٠م، وقد بنى في الرملة جامعاً كبيراً وعمّر في يافا برجاً كان يكثر من الإقامة فيه. وهو الذي يعرف فيها باسم «جامع الشيخ رسلان» (الدباغ، ١٩٨٨: ٤١٧). لقد خصّص التقرير الرسمي لوزارة الأديان الإسرائيلية لعام ١٩٥٠ سطرًا واحدًا لهذا المسجد، فكتب: «مسجد رسلان، تسكنه عائلة من اليهود الشرقيين، أمّا البناء فهو نظيف وبحالة جيّدة» (ماير وفينكرفيلد، ١٩٥٠: ٣٠). لم يرد اسم هذا المسجد في تقرير مهندس بلدية تل أبيب الذي تحرّى أوضاع المساجد في يافا عام ١٩٦٢. فهذا المسجد، شأنه شأن القبر الذي في داخل المقام، تمّ هدمه وأزالته عن الوجود في خمسينيات القرن العشرين، حين قامت السلطة الإسرائيلية بعملية منهجية لإزالة الوجود والتاريخ الفلسطيني لمدينة يافا. ومن يزور يافا في أيّامنا سيجد فضاءً فسيحاً ممتدّاً ما بين كنيسة القديس بطرس، وما بين مسجد يافا الكبير، ويتكوّن هذا الفضاء بمعظمه من العشب الأخضر والأشجار والرياحين. تحت هذا العشب الأخضر كانت تقوم يافا العثمانية، وضمنها جامع الشيخ رسلان البكري ومقامه وزاويته.

إنّ جامع السيّد وهبة محرّم الذي ذكر سابقاً أنشأه الواقف السيّد وهبة إلى جانب داره الواقعة بمحاذاة مقام الشيخ إبراهيم الملاحى. وقد أقيم هذا

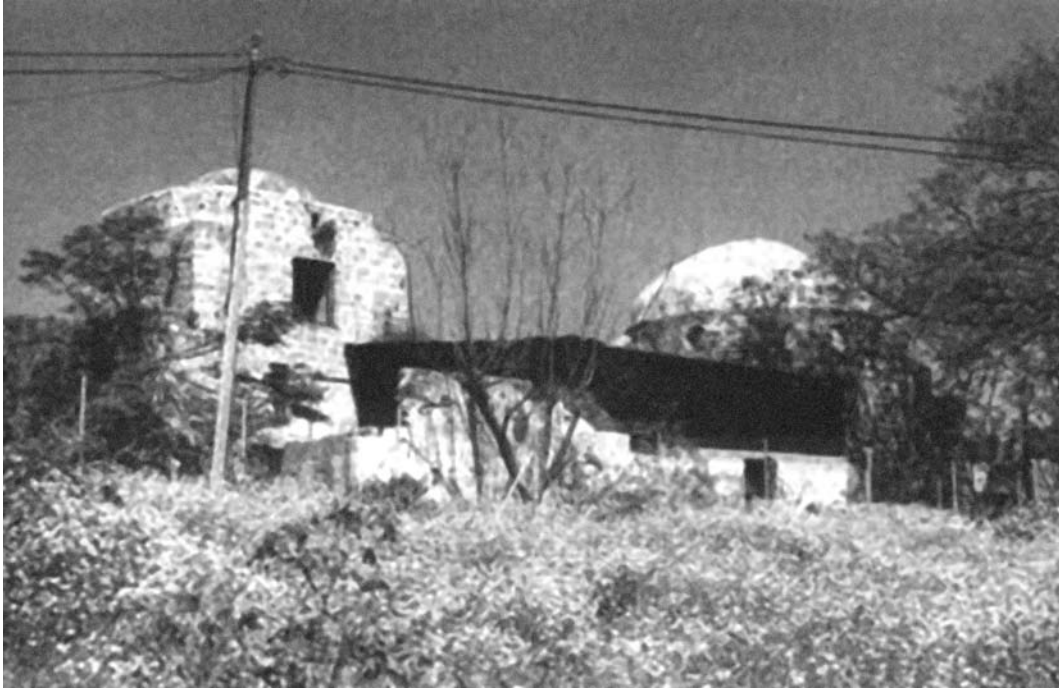
المسجد يشمل قاعة كبيرة مكوّنة من عقدين ويشمل مئذنة ذات شكل فريد. . . أمّا اليوم فيُستعمل هذا المسجد كمخزن». ويضيف التقرير أنّ هنالك مخطّطاً لدى «جمعية تطوير يافا القديمة» [أي المؤسسة الحكومية المنوط بها هدم المعالم العربية والإسلامية لمدينة يافا وتهويدها] لترميم المبنى وتهيئته ليصبح معرضاً للفنون، أو متحفاً، أو ما شابه.^{٣١} لكن، بعد صراع طويل وضغط جماهيريّ خاضته القيادة الإسلامية في يافا والقيادة الفلسطينية داخل إسرائيل أنقذ المسجد وأعيد إلى أيدي المسلمين ليفتح أبوابه مجدداً أمام المصلين.

جامع الطابية الواقع على سفح المدينة من الناحية الغربية يطلّ على الميناء، وتقع بالقرب منه منارة الميناء التي أقيمت عام ١٨٦٥ والتي لا تزال مستخدمة حتى يومنا هذا. وهو من المساجد القديمة في يافا، ويظهر في الوثائق منذ أواخر القرن الثامن عشر. بعد قيام دولة إسرائيل توقّف المسجد عن أداء وظيفته، فأغلقت أبوابه أمام المسلمين، وما زالت كذلك حتى يومنا هذا. وفي تقرير رسمي صادر عن وزارة الأديان الإسرائيلية عام ١٩٥٠، ذكر أنّ «الدولة جعلت المسجد بيتاً تسكنه عائلة مسيحية تعمل في إدارة الفنار الواقع بمحاذاة» (ماير وفينكرفيلد، ١٩٥٠: ٢٨). وجاء في تقرير مهندس بلدية تل أبيب المذكور أعلاه، بشأن أوضاع مساجد يافا، ما نصّه: «إنّ هذا المسجد يشمل قاعة ومئذنة، ولا شيء يشير إلى أنّه مسجد سوى اسمه. وفي حقيقة الأمر، فإنّ المسجد يستعمل كممرّ لمكان مقدّس لدى المسيحيين، الذين يعتقدون أنّ القديس سمعان سكن هذا المكان».^{٣٢}

مسجد زاوية الشيخ رسلان البكري وقع في محلّة



بقيايا



بقايا مسجد الشيخ رسلان البكري وزاويته قبل هدمه في خمسينيًا القرن العشرين (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٨)

والسكناء المحيطة بها، عُطِّل المسجد وأصبح مأوى لعائلة عربية فقد مسكنها. وذكر تقرير مهندس بلدية تل أبيب أنّ مسجد الجبالية يقوم في الطرف الجنوبي من جفعا هعليا (وهو الاسم العبري الذي أطلقته دولة إسرائيل على سكنة الجبالية في محاولة منها لتغيير التاريخ والجغرافيا من الوعي الفلسطيني). ويضيف التقرير أنّه مسجد صغير وقاعته مقسّمة إلى أربع غرف، ويسكن المنطقة عدد قليل من العرب، وحتى لو تمّ ترميمه فلن يتسع لأكثر من ٥٠ مصلياً.^{٣٧} وهذه في الحقيقة توصية مبطنة لإخلاء المسجد من سكّانه تمهيداً لهدمه. وقد شاء الظروف ألا يُهدم هذا المسجد بفضل العائلة التي سكنته. وقد قامت الحركة الإسلامية بإنقاذ المكان بعد أن دفعت تعويضاً للعائلة التي سكنت فيه. وفي أواخر ثمانينا القرن العشرين، تمّ ترميم المسجد، وأعيد له اسمه، كما عاد الصلاة فيه خدمة لأهالي حيّ الجبالية (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٥).

جامع السكسك هو ثاني جامع أُقيم خارج أسوار المدينة، وقد أنشأه الحاج عبد القادر السكسك عام ١٨٨٥ على أرض بيّارتهم الواقعة على طريق يافا القدس (البواب، ٢٠٠٣: ٤٤١). ويشير تقرير وزارة الأديان المذكور سابقاً إلى «أنّ الحالة العمرانية لمسجد السكسك جيّدة جداً، لكن يجب إصلاح أبوابه وشبابيكه وإعادة حنفياً الماء التي تمت سرقتها» (ماير وفينكر فيلد، ١٩٥٠: ٣٠). وفي تقرير رسمي لمهندس بلدية تل أبيب، من عام ١٩٦٢، ترد هنالك إشارة إلى هذا المسجد تقول «لم يبقَ من المسجد سوى برج وقوس، أمّا المبنى نفسه فهو مهدم ولم يبقَ منه إلا بعض الحيطان. ويستعمل جزء من المكان كمقهى يهودي».^{٣٨} عند التمعّن بالمصطلح التي يستعملها المهندس يبدو واضحاً

المسجد فوق خمسة دكاكين ضمّت لريعه، إضافةً إلى العديد من الأوقاف التي أوقفها على مصالحه.^{٣٤} لاحقاً، أنشأ والي يافا محمّد باشا أبو نبو سراياه بالقرب من المسجد. وقد رمّم الجامع وبقي فاتحاً أبوابه أمام المصلّين حتى عام النكبة، وكما حصل لجامع الشيخ رسلان بعد النكبة، فقد لاقى جامع وهبة أو الدباغ مصيراً مشابهاً. وقد ذكر التقرير الرسمي لوزارة الأديان الإسرائيلية، عام ١٩٥٠، «أنّ المسجد لم يتعرّض لأيّ أضرار هندسية» (ماير وفينكر فيلد، ١٩٥٠: ٣٠). ورغم ذلك فقد أغلقت أبوابه ومنع المصلّون من إقامة الشعائر الدينية فيه. وفي أواخر سبعينياً القرن العشرين استعملت قاعة الصلاة كمكاتب لمتحف بلدية يافا الذي أقيم في سرايا محمّد باشا أبو نبو. وبعد فترة قصيرة أزيلت معذنة الجامع وأصبح يستعمل معرضاً للوحا الفنّانين والرسمّامين (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٦). تظهر الصورة التالية معذنة جامع الدباغ قبل هدمها في بداية ثمانينا القرن العشرين.

سُمِّي مسجد السيّد يحيى، الذي أزيل عن الوجود بعد النكبة، بهذا الاسم، نسبة لمنشئه السيّد يحيى الطيبي، مفتي يافا في أواخر القرن الثامن عشر.^{٣٥} وقد أوقف الشيخ يحيى على مصالح الجامع العديد من الأوقاف داخل يافا وخارجها.

مسجد الجبالية هو أوّل مساجد يافا التي أقيمت خارج أسوار المدينة، وقد أقيم في سكنة الجبالية نحو عام ١٨٨٠. وقد أنشأه الحاج محمد السكحفي الذي أوقف على مصالحه مجموعة من الأوقاف لتغطية تكاليف وظائفه ومصاريفه.^{٣٦} وبعد النكبة وترحيل السكّان العرب عن يافا



مأذنة جامع وهبة محرّم (الدباغ) قبل هدمها في بداية ثمانينا القرن العشرين

وتتحول، تدريجياً، في سبعينيات القرن التاسع عشر إلى حيّ سكني، أصبحت الأرض الوقفية المتاخمة للمقام، والتي كانت كرمًا مزروعًا بمختلف الأشجار المثمرة تستعمل مقبرة مسلمي هذا الحي.^{٤١} وفي عام ١٩٣٦ سمح المجلس الإسلامي الأعلى لحسن عرفه بإنشاء وقف إسلامي خيري على القسم الخالي من القبور في مقبرة العجمي، وجعله مدرسة وقفية تُعرف حتى اليوم باسم مدرسة حسن عرفة. وأمّا السلطة الإسرائيلية فقد أفقدت المدرسة صفتها الوقفية وصادرتها مع باقي الأملاك الوقفية بحجة أنّها «أملاك غائبين»، لأنّها كانت تدار من قبل المجلس الإسلامي الأعلى الذي اعتبر غائباً بعد النكبة.

أنشأ حسن بك الجابي قائم مقام يافا عام ١٩١٥ جامع حسن بك (المنشية). إنّ اختيار موقع المسجد في أقصى شمال حيّ المنشية الواقع شمال يافا لم يكن صدفة، بل كان جزءاً من مشروع متكامل لتطوير شمال المدينة وتحسين المواصلات في داخل البلدة القديمة وربطها بالميناء. والأهمّ من ذلك هو أنّ إنشاء المسجد في هذا المكان كان يهدف لوقف المخطّط الصهيوني والذي بدأ معالمه تتضح مع إقامة أحياء تل أبيب الأولى، عام ١٩٠٩. فقد كان واضحاً للقائم مقام أنّ القيادة الصهيونية تسعى لإحاطة يافا بأحياء يهودية لتحجّ من توسّعها شمالاً، ثمّ تبدأ بالسيطرة عليها (Levin, 2005: 74). وكان هذا السبب هو الدافع الأساسي لحسن بك لينشئ وقفاً واسعاً على أطراف المنطقة المأهولة في أقصى شمال أراضي حيّ المنشية، وليبني مسجداً كبيراً ورائع الزخرفة في هذه المنطقة الخالية من السكّان تقريباً.^{٤٢} وعلى الرّغم من استغراب ومعارضة النّاس لبناء مسجد في منطقة بعيدة عن أماكن سكنهم

التغاضي المقصود عن قدسيّة المكان ووظائفه الإسلامية، فالبرج الذي يشير إليه إنّما هو المئذنة التي ما زالت قائمة وبحالة جيّدة حتى يومنا هذا. أمّا القوس فما هي في الواقع إلتحفة معمارية شكّلت مكان السبيل الملتصق بالمسجد. وعند معاينة المسجد، في يومنا هذا، نجد قويّ البنيان، لكنّه يعاني من الإهمال. إنّ التغاضي المقصود عن أهميّة المكان، كما ورد في تقرير المهندس أعلاه، هدفه تمهيد الأرضية لهدمه وإزالته من الوجود كما خطّطت لذلك بلدية تل أبيب التي سعت لإزالة كلّ ما يذكر بالماضي العربي لمدينة يافا. وبعد أن عطلت الصلاة في المسجد منذ عام النكبة، وحوّلت ساحته وبعض من قاعة الصلاة فيه لمقهى، تمّت مصادرته نهائياً عام ١٩٦٥ (ياهاف، ٢٠٠٤: ٤٢). إضافةً إلى المقهى فقد أقيم في جزء منه معمل لصناعة الأدوات البلاستيكية، وأمّا طابقه الثاني فقد أصبح نادياً لليهود البلغاريين (صحيفة هآرتس، ٢٠٠٥). وقد حاول أبناء السكسك التوجّه إلى القضاء، مرّاً عدّة، لتحرير المسجد المصادر، لكن دونما فائدة. وفي أيّامنا هذه تخوض الحركة الإسلامية معركة قضائية وجماهيرية لتخليص مسجد السكسك ممّا حلّ به.

جامع العجمي هو ثالث جامع أقيم خارج أسوار المدينة. أنشأه الحاج يوسف المناوي عام ١٨٩٥ فوق أشهر مقاما يافا، مقام الشيخ إبراهيم العجمي.^{٣٩} وبعد النكبة، تمّ تجميع السكّان العرب الذين بقوا في مدينتهم في حيّ العجمي،^{٤٠} وحتى أواخر ستينيات القرن العشرين لم تسمح السلطان الإسرائيلية لسكّان يافا بإقامة الصلاة في الأوقاف الخمسة إلا في هذا المسجد. وحينما أخذ منطقة العجمي تكتظّ بالسكّان



وعن مركز المدينة (هيكل، ١٩٨٨: ٧٦)، فقد سعى حسن بك من خلال هذا المسجد لإبقاء هذه المنطقة الإستراتيجية تحت سيطرة عربية مستديمة، لمنع زحف الأحياء اليهودية تجاه الشواطئ غير المأهولة بعد الواقعة في شمال يافا. وباستثناء المسجد فقد جعل معظم هذه المنطقة وقفاً ذرياً حتى لا تنتقل ملكيته إلى الأبد لأيدٍ غير إسلامية (Levin, 2005: 74). ومن خلال إنشاء المسجد في هذه البقعة، وربطه مع المدينة بشبكة شوارع وجادا عصرية، تمّ عملياً تحويل مركز المدينة ونشاطاتها العمرانية من البلدة القديمة تجاه حدود تل أبيب. وقد علّق على ذلك يوسف هيكل، آخر رئيس لبلدية يافا قبل النكبة قائلاً، إنّ مسجد حسن بك والوقف المحيط به، منع مدينة تل أبيب من الامتداد جنوباً نحو يافا (هيكل، ١٩٨٨: ٧٧، ٨٠). وكما نعلم، فبعد النكبة أزيلت الأحياء العربية جميعاً من الوجود ومحيت عن خارطة المدينة، وتمت مصادرة الأراضي الوقفية المحيطة بالمسجد، وهدمت المباني الوقفية جميعاً، وعاد المسجد من جديد وحيداً في منطقة أصبحت بكاملها يهوديةً تعجّ بالفنادق والشركات التجارية وأماكن اللهو والمطاعم والمقاهي.

وبعد أقلّ من سنتين على تعيينه في يافا، وعند انضمام الدولة العثمانية إلى العالمية الأولى، نقل حسن باشا من يافا إلى خارج فلسطين. وأمّا المسجد الذي لم تكتمل عمارته بعد، والذي انتقلت إدارته بعد الحرب كباقي أوقاف فلسطين لدائرة الأوقاف التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى، فقد أكمل بناؤه وبعض زخارفه الخارجية عام ١٩٢٣، ورست المقاوله على المهندس اليافي درويش أبو العافية.^{٤٣} وقام المجلس الإسلامي بأعمال ترميم وصيانة، وفي عام ١٩٣٥ بنيت الأسوار المحيطة به.^{٤٤} وبعد أن أصبح

حيّ المنشية من أكبر أحياء المدينة وبرز البُعد السياسي والإستراتيجي لموقع المسجد، أولى المجلس الإسلامي الأعلى هذا المسجد اهتماماً كبيراً ليصبح من أهمّ المرافق الاجتماعية في شمال يافا. وهذا الاهتمام بدا واضحاً في وثائق المجلس واستجابته السريعة لكلّ المطالب المتعلقة بالترميم والإنفاق. لم يتوان المجلس عن توفير الميزانين لوظائف التدريس في المسجد، ولا عن توصيل الماء لخدمة المصلين أو تبليط الساحة وإقامة الأسوار وما إلى ذلك.^{٤٥} بعد أن محت دولة إسرائيل كلّ أثر عربي وجد في المنطقة الممتدة ما بين مركز مدينة يافا وما بين جامع حسن بك وسوّته بالأرض، أصبحت حارة المنشية عبارةً عن متنزه عام مزروع بالعشب الأخضر وبأشجار النخيل، على اسم المتبرّع تشارلز كلور، وبقي مسجد حسن بك وحده محاطاً داخل أسواره، من دون أيّ وقف أو ريع يكفل مصاريف صيانته. وقد اتّهم هذا المسجد في الوعي والصحافة الإسرائيليين بأنّه كان يأوي في داخله وعلى أسطحه ومعدنته، قبل عام ١٩٤٨، مقاتلين وقناصةً وجّهوا رصاصهم نحو تل أبيب (سوريان، ١٩٨٣). وبعد النكبة أغلق المسجد ومنعت الصلاة فيه، وتدهور وضعه. ويصف أحد التقارير المقدمة لبلدية مدينة تل أبيب، والتي ضمت يافا إليها، وضع المسجد قائلاً: «لا توجد حراسة في المكان، لقد نهبوا المسجد، سرقوا شبابيكه وأبوابه وخلعوا منه أحجار الرّخام التي غطّت أرضه. وقد دتّسوا المسجد وجعلوه بيت خلاء».^{٤٦}

السياسة الإسرائيلية تجاه الأوقاف الإسلامية ونتائجها

بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وبغية السيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين، سنّ البرلمان

وضعها تحت سيطرة «الحارس». وحتى عام ١٩٦٥ أعطي وزير الشؤون الدينية وكالة عامة بالتصرف بجميع الأملاك الوقفية التي وضعت تحت يد «الحارس». وهكذا، وفي ظل الحكم العسكري المفروض على الفلسطينيين في إسرائيل تم نقل ملكية أكثر من ٧٥٪ من الأملاك الوقفية الذرية والخيرية لمؤسسا يهودية (Lustic, 1980: 98-100).

بغية إضفاء صبغة شرعية على السيطرة على الأوقاف، عينت الحكومة الإسرائيلية مجموعة من اللجان الاستشارية، يكون أعضاؤها من المسلمين المستعدين للتواطؤ مع الحكومة من أجل مراقبة إدارة المؤسسا الوقفية، كالمساجد والمقابر والمقاما. وكان هؤلاء بمثابة أداة مساعدة تحكم من خلالها السلطة الإسرائيلية للسيطرة على الأوقاف. وعند التمعن في الخلفيا الاجتماعية الخاصة بأعضاء هذه اللجان يظهر أن بعضهم لم يخف تردده الدائم والعلني على خمّارا تل أبيب، لا بل كان يوقع وثائق نقل ملكيا الأوقاف الإسلامية مقابل بعض من كؤوس الخمر (صحيفة هآرتس، ١٩٨٤). ومن الطبيعي أن هؤلاء الأعضاء لم يُمثلوا إلا أنفسهم، وقد وقّعوا إمضاءاتهم وأختامهم سرا حتى لبيع أراضي المقابر والمساجد. وحين علم السكان العرب في يافا ببيع مقبرة ومقام عبد النبي لشركة استثمارا إسرائيلية حدثت مظاهرا، لكن هذا لم يؤثر في سياسة الحكومة التي وقفت من وراء هذه الصفقة. اليوم، يقوم على أرض مقام ومقبرة عبد النبي الواقعة شمال يافا، فندق هيلتون تل أبيب، كما تم نقل ملكية غالبية أراضي مقبرة طاسو لإقامة شارع سريع على أرضها (صحيفة هآرتس، ١٩٨١؛ Jiryis, 1970: 120).

وفي عام ١٩٦٥ قام الكنيست الإسرائيلي بسنّ تعديل لقانون املاك الغائبين والمتعلّق بالأوقاف

الإسرائيلي، في ٢٠ آذار ١٩٥٠، قانوناً أطلق عليه اسم «قانون أملاك الغائبين»، أي اللاجئيين. وحسب هذا القانون، أقيمت دائرة أطلق عليها اسم «حارس أملاك الغائبين»، قامت بوضع يدها على جميع عقارا وأملاك اللاجئيين، افتراضاً، إلى أن تتم تسوية موضوع اللاجئيين. وفي الواقع، فإن هذا القانون شرعن مصادرة هذه الأملاك، وخوّل حارس الأملاك نقل العقارا التي يحرسها لأي طرف كان دون مساءلة قانونية. لقد كان لقانون أملاك الغائبين عام ١٩٥٠ تأثير مدمر على وضع الأوقاف الفلسطينية، فقد عمل سوية مع شبكة من القوانين والأنظمة المنبثقة عنه لنقل أملاك الوقف الإسلامي، والتي أنشئت أصلاً لمصلحة المسلمين، إلى اليهود في إسرائيل، من خلال جعل هذه الأملاك ملكاً لسلطة التطوير الحكومية أو للصندوق القومي اليهودي، والتي حرّم العرب والمسلمون قانونياً من الاستفادة منها (Peretz, 1958: 143). ومن الطبيعي أن هذا القانون لم يدق في أصول هذه العقارا، كونها ملكاً خاصاً أو وفقاً ذرياً، أو خيرياً، فجميعها لاقت المصير نفسه (Eissenman, 1978: 225). وتم اعتبار الأوقاف الإسلامية التي كانت تدار من قبل المجلس الإسلامي الأعلى أنها «أملاك غائبين»، لأنّ رئيس المجلس، المفتي الحاج أمين الحسيني، والمجلس نفسه، أصبحوا لاجئيين أو خارج حدود الدولة العبرية (Dumper, 1997: 32). وعلى الرغم من تمكّن نحو ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني من البقاء في أرضهم ليشكّلوا اليوم نحو ١٨٪ من سكان إسرائيل، فقد تجاهل القانون وجودهم، ولم يعتبرهم ذوي حقّ واستحقاق للاستفادة من أوقافهم أو حتى إدارتها. وهكذا، وحسب منطق «قانون أملاك الغائبين»، أصبحت المقابر والزوايا والمقاما والتكايا والمساجد جزءاً من «أملاك الغائبين»، وتمّ



الإسلامية والتي ألغت الطابع الوقفي لجميع الأملاك الوقفية، وشرعت مصادرتها وتحويلها للملكية الدولة، فتستطيع بيعها أو نقل ملكيتها لمن شاء.^٧ ومن أجل إيجاد غطاء «أخلاقي» لهذه الخطوة، عيّنت الحكومة لجاناً من المسلمين، أطلقت عليها اسم «لجان أمناء»، تكمن وظيفتها الفعلية في توفير غطاء إسلامي لعملية الاستيلاء على ما تبقى من الأوقاف،^٨ وبعد تعيين هذه اللجان تم بيع قسم كبير من الأوقاف الإسلامية لمستثمرين يهود وإسرائيليين (Lustic, 1980: 190).

تشير وثائق دائرة أوقاف يافا، من أيام الانتداب، إلى أن نحو ٣٣٪ من متاجر المدينة كان ملكاً وقفياً.^٩ وبعد النكبة نقلت ملكية غالبية العقارات في يافا، ما عدا تلك التابعة للأوقاف الكنسية، لسيطرة «حارس أملاك الغائبين»، ثم نقلت إلى ملكية «سلطة التطوير الإسرائيلية»، أو «الصندوق القومي اليهودي». أما أحياء مدينة يافا الواقعة في شمال المدينة كحيّ إرشيد والمنشية للذين امتدّوا من مركز المدينة على طول الشاطئ حتى مسجد حسن بك، فقد تمّ محوهما نهائياً، وأقيمت على أنقاضهما المنزّها العامة. أما الأوقاف الإسلامية، في هذه المناطق، كما هي الحال في سائر أرجاء المدينة، فقد تمّ نقل ملكيتها برعاية «قانون أملاك الغائبين» لشركة استثمار يهودية، وتمّ تحويل ما تبقى من تلك المتاجر وبعض المساجد والمقامات الإسلامية إلى متاجر لبيع التذكاريات ومطاعم ومقاهي (صحيفة هآرتس، ١٩٨١). وفي عام ١٩٧١، وبمنتهى السرية، قامت «لجنة أمناء الوقف» في يافا بتحكير مسجد حسن بك بمبلغ رمزي، لمدة ٤٩ عاماً، لشركة إدغار الاستثمارية، وهي شركة خاصة بملكية جي جي بيرس، وهو شقيق رئيس الدولة، شمعون بيرس (ياهو، ٢٠٠٤: ٤١). وقد

تمّ اكتشاف هذه العملية مع بداية ثمانينات القرن العشرين حينما بدأ الشركة بـ«تنفيذ مخطّطها لجعل المسجد مركزاً سياحياً يشتمل على العديد من المطاعم والمقاهي ومحلا بيع التذكاريات» (صحيفة معاريف، ١٩٨٣). إنّ هذا الاعتداء السافر على الوقف والمسجد أثار غضب الفلسطينيين في إسرائيل وبعض القوى اليسارية، ما اضطرّ مراقب الدولة إلى فحص قانونية هذا التحكير. وقد أكد تقرير مراقب الدولة الصادر عام ١٩٧٥ عدم قانونية هذا التحكير، لأنّ لجنة الأمناء نقلت ملكية، في مرحلة لاحقة، الأرض والمسجد الذي عليها إلى الشركة المستحكرة، وهذا غير جائز (ياهو، ٢٠٠٤: ٤٢). وقد أبطل هذا التحكير في أعقاب ضغط جماهيري متواصل قادته الحركة الإسلامية والأحزاب العربية.

إنّ الإهمال المتواصل للمسجد، وعدم السماح بترميمه، أدّى إلى سقوط مئذنته في نيسان ١٩٨٣. إنّ سقوط المئذنة واتهام الهيئة العربية والإسلامية لفنّاء يهودية متطرّفة بالقيام بهذا العمل المقصود جعلاً قضية مسجد حسن بك، مجدداً، محوراً صحافياً وجماهيرياً كشف سياسة الحكومة الإسرائيلية وفتح قضية مصادرة الأوقاف والمقدّسات الإسلامية على مصراعيها (صحيفة معاريف، ١٩٨٣). وفي ظلّ هذه المعطيات، قامت المؤسسة العربية والإسلامية، وخصوصاً الحركة الإسلامية، بالدعوة إلى إقامة الصلاة من جديد في المسجد، متحديةً بذلك سياسة إغلاقه خلال أكثر من ٣٠ عاماً. وفي ظلّ الغضب العارم الذي اجتاح الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل، لم تستطع المؤسسة الإسرائيلية معارضة المصلّين. وقامت المؤسسة الإسلامية بجمع التبرّعا وبمساعدة منظمة الوحدة الإسلامية في عمّان، ودائرة الأوقاف الإسلامية في

ملاحظا

- ١ للاستفاضة في إدارة الأوقاف في متصرفية القدس، يُنظر: Gerber, Haim (1085) *Ottoman Rule in Jerusalem, 1890-1914*. Berlin: Klaus Schwarz, pp. 183-194، وعن نظام إدارة الأوقاف في أواخر العهد العثماني، يُنظر: نوفل نعمة الله نوفل (مترجم) (١٩٨٥)، الدستور، مجلد ٢، المطبعة الأدبية، بيروت، ص ١٤٤-١٢٤.
- ٢ للاستفاضة في إدارة المجلس الإسلامي الأعلى، يُنظر: Uri (1987) *Islam Under the British Mandate for Palestine*. Leiden: E.J. Brill.
- ٣ للاستفاضة في قضايا سياسة الإحلال في الفكر الصهيوني، يُنظر: Masalha, Nur (1992) *Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer," in Zionist Political Thought, 1882-1948*. Washington, DC: The Institute for Palestine Studies, pp. 4-5; Dumper, Michael (1997) *Islam and Israel, Muslim Religious Endowments and the Jewish State*. Washington, DC: The Institute for Palestine Studies, p. 19 (سيُشار إلى هذا المصدر عند وروده فيما بعد: Dumper, *Islam and Israel*).
- ٤ سجل محكمة يافا الشرعية، مجلد رقم ٢، محرّم ١٢١٦هـ/١٤ أيار ١٨٠١، ص ٣١ (سيُشار إليه عند وروده فيما بعد، سجل يافا).
- ٥ سجل يافا، مجلد ١، ذي الحجة ١٢١٤هـ/١٧ أيار ١٨٠٠، ص ٢١-٢٢؛ مجلد ٣، (د. د.) ص ٥٦٧-٥٧٠.
- ٦ سجل يافا، مجلد ١٠، ٣٠ شوال ١٢٤٧هـ/٢ نيسان ١٨٣٢، ص ١٧٩.
- ٧ قام الباحث كامل العسلي بنسخ وقفية خان النقيب في كتابه وثائق مقدسية تاريخية، ص ١٢٥-١٢٨ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسا والنشر، ١٩٨٥).
- ٨ سجل يافا، مجلد ٢، ١٥ ذي القعدة ١٢١٦هـ/١٩ آذار ١٨٠٢، ص ٦٨-٦٩.
- ٩ سجل يافا، مجلد ١، ١ محرّم ١٢١٦هـ/١٤ أيار ١٨٠١، ص ٣٧.
- ١٠ سجل يافا، مجلد ٥، ١٤ ذي القعدة ١٢٣٦هـ/١٣ آب ١٨٢١، ص ١٠٥-١٠٦.
- ١١ دولة فلسطين، مؤسسة إحياء التراث والبحوث

القدس، وشرعت عام ١٩٨٥ بعملية ترميم شاملة للمسجد، وأعيد بناء المئذنة كما كانت عليه (Jerusalem Post, 1981, 1987). فعاد المسجد وفتحت أبوابه أمام المصلين حتى يومنا هذا. إن اكتشاف عملية بيع المسجد وإفشالها فتح الباب على مصراعيه لمراقبة عملياً بيع أخرى قامت بها «لجان الأمان»، وقد تمّ الكشف عن بعض من هذه الصفقا عبر الصحافة الإسرائيلية. لكن، وبما أن الوثائق الرسمية لأعمال هذه اللجان تعتبر سرية للغاية فسيكون من الصعب، على ما يبدو، الكشف عن بقية العملياً (Jerusalem Post, 1987, 1988).

هكذا، وفي ظلّ القوانين الإسرائيلية، تمّ سلب العقارا الوقفية أو تدميرها، لتصبح المؤسسة الإسلامية، كالمساجد والمقاما والمدارس، دون ظهير اقتصادي أو دخل دائم يدعم وجودها وموظفيها. إن معظم المساجد في يافا، كما هي الحال في سائر المدن والقرى العربية داخل إسرائيل، تُبنى وتدار ويصرف عليها من تبرعا وميزانياً أهلية، ما يوفّر للمؤسسة الإسلامية استقلالية في العمل تتعارض، في كثير من الأحيان، مع سياسة الدولة التي تسعى إلى السيطرة على هذه المؤسسة. فalcضاء المنهجية على الأوقاف الإسلامية لم يقض على المؤسسة الإسلامية، كما أمل المشرّع الإسرائيلي، بل على العكس من ذلك تماماً، فقد دفع المجتمع إلى تنظيم نفسه من جديد، واستحداث آلية داخلية، حافظ من خلالها على هويته الوطنية والدينية.



- الإسلامية، ملف رقم، ٣-٣، ١٩٥٠-١٦ (سيشار إليه عند وروده فيما بعد، مؤسسة إحياء التراث). ١٢
- سجل يافا، مجلد ٢، ١٥ ذي القعدة ١٢١٦هـ/ ١٩ آذار ١٨٠٢، ص. ٦٨-٦٩؛ ٣ شوال ١٢١٩/ ٥ كانون الأول ١٨٠٥، ص ٢٠٦. ١٣
- للاستفاضة في تاريخ يافا في فترة أبو نبو وأوقفه، يُنظر: Kana'an, Ruba (1988) Yaffa and the Waqf of Muhammad Aga Abu Nabbut (1799-1831): A Study in the Urban History of an East Mediterranean City. Ph.D. Dissertation, Oxford University. ١٤
- سجل يافا، مجلد ٢، ١ ذي الحجة ١٢٢٠/ ٢٠ شباط ١٨٠٦، ص ٢٣٠. ١٥
- مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم، ١٠-٢٤، ١-١٨-١٦. ١٦
- سجل يافا، مجلد ٢، ١٥-١٩ ذي القعدة ١٢٢٣/ ٥-١ كانون الثاني ١٨٠٩، ص ٢٨٢-٢٨٣. ١٧
- مكتبة يافا الإسلامية، وقفية السبيل المبارك (مخطوط)، نسخة ميكروفيلم، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، تصنيف: يافا، المكتبة الإسلامية، شريط رقم ١٨، مخطوط رقم ٢١٢، عدد الصفحا ٨٠ (سيشار إليه عند وروده فيما بعد: وقفية السبيل المبارك). ١٨
- وقفية السبيل المبارك، ص ٢١. ١٩
- وقفية السبيل المبارك، ص ٢٥. ٢٠
- وقفية السبيل المبارك، ص ٢١-٣٤. ٢١
- وقفية السبيل المبارك، ص ١-١٣، ٦٢-٦٥. يُنظر، كذلك، سجل يافا، مجلد ٢، ١٥ ذي الحجة ١٢٣٣/ ١ كانون الثاني ١٨٠٩، ص ٢٨٣. ٢٢
- وقفية السبيل المبارك، ص ٤٢-٤٥. يُنظر، كذلك، صورة لوقفية المدرسة، مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم، ٣-٧، ٢٢٧-١٦. كما سجلت الوقفية في سجل يافا، مجلد ١٠، ٢٢ ذي القعدة ١٢٢٧/ ١٣ شباط ١٨١٢، ص ٨٨. ٢٣
- وقفية السبيل المبارك، ص ٧٨. ٢٤
- مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم: ٣-١، ٥-٣٢٩-١٦. ٢٥
- وقفية السبيل المبارك، ص ٥١-٦٢. لقد تم تسجيل هذا الوقف في ١٥ شعبان ١٢٣٠/ ٧ تموز ١٨١٥. ٢٦
- وقفية السبيل المبارك، ص ٥١. ٢٧
- سجل يافا، مجلد ٤، ١ محرم ١٢٣٢/ ٢١ تشرين الثاني ١٨١٦، ص ٦٢. ٢٨
- مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم: ٢٠/ ٤، ١٤/ ٢٣/ ١٦. ٢٩
- للاستفاضة حول وقف الجزار، يُنظر دراسة وافية في الموضوع: غسان محبيش، مجمع الجزار الخيري في عكا، مؤسسة الأسوار، عكا ١٩٩٩. ٣٠
- سجل يافا، مجلد ٢ (د. .)، ص. ٦٨-٦٩. ينظر كذلك، عثمان مصطفى الطباع الغزي، تاريخ غزة منذ العصور القديمة حتى بداية العهد المملوكي، ١٩٩٩، ٤ مجلداً: تحقيق ودراسة عبد اللطيف زكي أبو هاشم، مكتبة اليازجي، غزة، مجلد ١، ص. ١٧٨، ١٨٣ (سيشار إليه عند وروده فيما بعد: الطباع، تاريخ غزة). ٣١
- أرشفيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملف رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧/ ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأول ١٩٦٢ (بالعبرية). ٣٢
- أرشفيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملف رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧/ ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأول ١٩٦٢ (بالعبرية). ٣٣
- سجل يافا، مجلد ٥، ١٧ شوال ١٢٣٧/ ٩ أيار ١٨٢٢، ص ٤. ٣٤
- سجل يافا، مجلد ٣، الوثيقة غير مكتملة وينقصها التاريخ، ص ٥٦٧-٥٧٠؛ مجلد ٨، غزة ذي الحجة ١٢١١/ ٢٨ أيار ١٧٩٧، ص ٢٤-٢٦. ٣٥
- سجل يافا، مجلد ٥، ١٤ ذي القعدة ١٢٣٩/ ١١ آذار ١٨٢٤، ص ١٠٥. ٣٦
- سجل يافا، مجلد ٤٦، ٢٧ صفر ١٢٩٨/ ٢٩ كانون الثاني ١٨٨١، ص ٢٠؛ البواب، موسوعة يافا الجميلة، م. ٢، ص ٤٤٠. ٣٧
- أرشفيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملف رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧/ ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأول ١٩٦٢ (بالعبرية). ٣٨
- أرشفيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملف رقم ٢٢٤١، وثيقة رقم ٨٧٧/ ٦٢، تقرير مهندس بلدية تل أبيب، ٩ كانون الأول ١٩٦٢ (بالعبرية). ٣٩
- سجل يافا، مجلد ٦٤، غزة ذي القعدة ١٣١٣/ ١٤ نيسان ١٨٩٦، ص ١٣؛ البواب، موسوعة يافا الجميلة، م. ٢، ص ٤٤١. ٤٠
- أرشفيف بلدية تل أبيب، صندوق رقم ٨٩٧، ملف رقم ١١/ ٨/ ي، رسالة رقم ١٧، من رئيس البلدية يسرائيل روكح إلى رئيس الحكومة، ٢١ أيار ١٩٥٠. ٤١

الوقف الإسلامي في يافا والحيز المدني: من الدولة العثمانية إلى دولة إسرائيل

- ٤١ سجل يافا، مجلد ٥٢، ٥ ربيع الثاني ١٣٠٢/٢٢ كانون الثاني ١٨٨٥، ص ٩.
- ٤٢ للاطلاع على وقفياً حسن بك التي سجلت بتاريخ ٢٣ ذي القعدة ١٣٣٣/٢ تشرين الأول ١٩١٥ و ١٥ جمادى الثاني ١٩٣٤/١٩ نيسان ١٩١٦ و ١٢ محرّم ١٣٣٤/٢٠ تشرين الثاني ١٩١٥، والتي تمّ نسخها في سجلّ المحكمة الشرعية، يُنظر: سجلّ يافا، مجلد ٥٣ (فترة الانتداب البريطاني)، صحيفة ١٢٩-١٣٥.
- ٤٣ مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم ٣/٢٠، ٤/٢٣/١٦، من رئيس الهيئة الفنية إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ١٩٢٣/٣/٥ ومجموعة كبيرة من المراسلات؛ ملف رقم، ١٤/٢٠، ٤/٢٣/١٦، من مأمور أوقاف يافا إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، ١٩٢٣/١/٤.
- ٤٤ مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم ٣/٤٠، ١/٣٧/١٦ من وكيل مدير الأوقاف العام إلى سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى، ١٩٣٧/١١/١٨.
- ٤٥ مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم ٥/٤٠، ١/٣٩/١٦ من مدير الأوقاف العام إلى وكيل سكرتير المجلس الإسلامي الأعلى، ١٩٤١/٦/٤؛ ملف رقم ١/٤٠، ١/٣٥/١٦، من رئيس المجلس الإسلامي الأعلى إلى مدير الأوقاف العام، ١٩٣٥/١٠/٢.
- ٤٦ أرشيف بلدية تل أبيب، مجموعة ٤، ملف ٩/ط، رقم ٤٨/٣٢٩، ٥/٧/١٩٧٨.
- ٤٧ للاطلاع على بحث وتحليل شاملين لهذا القانون، يُنظر: *Dumper, Islam and Israel*، ص ٤٤-٦٢.
- ٤٨ يُنظر: دولة إسرائيل، «قانون أملاك الغائبين»، البند ٢٩ ب (بالعبرية).
- ٤٩ مؤسسة إحياء التراث، ملف رقم ١٠/١٨، ٥/١٩/١٦، ١٠/٢٧، ١٦/٢٢/١٦ تحوي هذه الملفا على وثائق من عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٩، وهي عبارة عن جداول لأعداد هذه المتاجر ومواقعها وأنواعها، يُنظر، كذلك: *Dumper, Islam and Israel*, p. 54, and: Barron, John Bernard (1992) *Mohammedan Wakfs in Palestine*. Jerusalem: Greek Convent Press, p. 63.
- المصادر
- البواب، علي حسن، ٢٠٠٣. *موسوعة يافا الجميلة*. مجلد ٢، عمان: المؤسسة العربية للدراسا والنشر.
- الجبرتي، عبد الرحمن، ١٩٦٨. *تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار*. مجلد ٢، بيروت: دار الجليل.
- الدباغ، مصطفى مراد، ١٩٨٨. *بلادنا فلسطين*، في الديار الياضية. مجلد ٤، بيروت: دار الطليعة.
- العورة، إبراهيم، ١٩٣٦. *تاريخ ولاية سليمان باشا العادل*. صيدا.
- بن حورين، يتسحاق، ١٩٨٣/٤/٣. «إنهيار معذنة مسجد حسن بيك بارتفاع ثمانية أمتار»، صحيفة *معاريف* (عبري).
- ربور، ميرون، ٢٠٠٥/١٠/١٦. «كان هنا مسجد ذا مرة»، صحيفة *هآرتس* (عبري).
- سوريان، يتسحاق، ١٩٨٣/٤/٣. «المسجد الذي استُخدم منصّة للفتاوة»، صحيفة *معاريف* (عبري).
- شحوري، إيلان، ١٩٨١/٥/٢٨. «العرب في يافا: تنظّم قومي»، صحيفة *هآرتس* (عبري).
- كسلو، ران، ١٩٨٤/١/١٣. «عرب يافا: قبيلة موقوتة على قارعة الطريق: أين اختفت ثروا الوقف؟»، صحيفة *هآرتس* (عبري).
- مثير، ليو أري، وفينكرفيلد، يعكوف، ١٩٥٠. *مباني دينية إسلامية في إسرائيل*، تقرير. القدس: المطبعة الحكومية (عبري).
- هيكل، يوسف، ١٩٨٨. *أيام الصبا*. عمان: دار الجليل.
- ياهاف، دان، ٢٠٠٤. *يافا، عروس البحر: من مدينة رئيسية إلى أحياء فقير - مثال لعدم مساواة حيزي*. تل أبيب: تموز (عبري).
- Barron, John (1922) *Mohammedan Wakfs in Palestine*. Jerusalem: Greek Convent Press.
- Browne, William George (1806) *Travels in Africa, Egypt and Syria from the Year 1792 to 1798*. London: Catdell.
- Cohen, Amnon (1973) *Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration*. Jerusalem: The Magnes Press.
- Dumper, Michael (1997) *Islam and Israel, Muslim Religious Endowments and the Jewish*



State. Washington, DC: Institute for Palestine Studies.

- Eissenman, Robert (1978) *Islamic Law in Palestine and Israel: A History of the Survival of the Tanzimat and the Shari'a in the British Mandate and the Jewish State*. Leiden: E.J. Brill.
- Goldberg, Andy (1987), "Plan to Sell Cemetery in Yaffa Foiled", *Jerusalem Post* (newspaper), 27 November.
- The Jerusalem Post (1987) "Double Probe Set into Cemetery Sale," 24 April.
- Jiryis, Sabri (1970) *The Arabs in Israel*. London: Oxford University Press.
- Levin, Mark (2005) *Overthrowing Geography, Yaffa, Tel Aviv, and the Struggle for Palestine 1880-1948*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
- Lustick, Ian (1980) *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. London: University of Texas Press.
- Peretz, Don (1958) *Israel and the Palestine Arabs*. Washington DC: Middle East Institute.
- Reudy, John (1971) The Dynamics of Land Alienation, in Abu Lughod, I. (ed) *The Transformation of Palestine*. Evanston: Northwestern University Press, pp. 124-142.
- Rotem, Michael and Andy Goldberg (1988) Yaffa Murder Linked to Huge Land Sale Scandal, *The Jerusalem Post*, 17 November.
- Volney, Constantine Francois (1788) *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784 and 1785, Vol. 2*. London: Westmead.
- Yudelman, Michal and Asher Wallfish (1981) Surprise Twist in Mosque Controversy: State got Hassan Bek in 1980 expropriation, *The Jerusalem Post*, 11 November.



«مخطّط منحدر يافا» تحليل لروايا يافية في سنوا الألفين

رافيت غولدهابر

قسم الجغرافيا، جامعة بن غوريون

مقدّمة

مخطّط منحدر يافا هو مخطّط تطوير، وُضع في الستينيات ليافا. وهو يشمل في نطاقه الحيّين العربيّين العجميّ والجبلية ومقطع الشاطئ الموازي لهما - مقطع المنحدر. غاية المخطّط هي إنتاج أرض جديدة عبر تجفيف البحر، بحيث تضيف مناطق مفتوحة للجُمهور وأراضي لبناء شقق سكنية بمستوى عالٍ نسبياً، تستغلّ شاطئ البحر... (مخطّط ٢٢٣٦ - منحدر يافا). يشكّل المخطّط «مخطّط ظلّ»، حيث يُفترض بكلّ مشروع يُنقذ في نطاق حدوده أن ينسجم مع إطار تعليماته. تمّ في السنوا الأربعين الأخيرة تطبيق عدد من مراحل المخطّط، لكنّه لم ينل مصادقة نهائية سوى في العام ١٩٩٥. وجاء تطبيق مخطّط المنحدر وفقاً لسياسة الأراضي التي انتهجها المخطّطون في البلدية خلال فترة مختلفة، لكن ظلّت مبادئه متشابهة منذ بدء تطبيقه: تغيير النسيج الماديّ-الاجتماعيّ للأحياء. يعمل الخطاب الجماهيري الذي يرافق المخطّط وتطبيقه كميدان يتواجه فيه اللاعبون المختلفون الناشطون في يافا (المؤسسة اليهودية والسكّان العرب) على إعادة تصميم الحيّز. فالبلدية تعرض المخطّط كجزء من سياسة ترميم وتطوير مدنيّ-اجتماعيّ شامل للمنطقة، غايته تحسين حياة السكّان وتحسين التصوّر بشأن الأحياء العربية ورفع

مكانتها. أمّا الخطاب العربيّ المحليّ فيكشف عن مشاعر التهديد الوجوديّ على كينونة المجتمع. سوف أدعي في هذا المقال بأنّ مصالح قومية، اقتصادية ومدنية-اجتماعية تتقاطع في تطبيق مخطّط منحدر يافا، وتثير صراعاً على هوية الحيّز. في الإمكان فهم التنافس على الحيّز اليافيّ وعلى استخدامه من خلال إدراك إسرائيل كمجتمع يقوم على أيديولوجيا حيّزية تهويدية (Yiftachel, 2006; 1999)، ذا مبنى اقتصاديّ ليبراليّ (شيلو، ٢٠٠٦). عدا ذلك، سأفحص ما هي إسقاطا تطوير من هذا النوع على السكّان الأصليين، وما هو تأثيره على العلاقا بين اليهود والعرب.

سأعرض ادّعاءاتي من خلال تحليل الخطاب المؤسسيّ الذي يكشف السياسة الحيّزية في المكان، إلى جانب تحليل الخطاب العربيّ المحليّ الذي يعكس نضال العرب لأجل التمسكّ بالمكان وإبراز طابعه العربيّ.

يتألّف هذا المقال من خمسة فصول. يعرض الأوّل منها المنطق الإثنيّ كإطار نظريّ ل«احتلال» مدن «أصلائية» من قبل متوطنين ومهاجرين. بعد ذلك، تُعرض مبادئ مخطّط منحدر يافا وسياسة التخطيط على مرّ السنين. ولاحقاً، تُعرض المصالح القومية، الاقتصادية والمدنية-الاجتماعية المطبّقة من خلال



مخطّط منحدر يافا. ويتمحور الفصل الرابع في الخطاب المؤسسي وفي الخطاب العربي المحلي المرافق للمخطّط وتطبيقه. أمّا خاتمة المقال فتفحص إسقاطا التطوير على السكّان الأصليين-العرب، وعلى العلاقا بين اليهود والعرب، وعلى مستقبل المجتمع الأصليّ العربيّ في يافا.

المنطق الإثنيّ و«احتلال» مدن «أصلانية»

يعرض الحيزّ المدنيّ على جميع سكّانه، مثلما يشير ليفبر (Lefebvre, 1996)، «الحقّ في المدينة»: انفتاح، ليونة، اعتراف بالاختلاف، الحقّ في الانضواء، الحقّ في تطوير هويّة شخصية أو جماعيّة، اتّخاذ قرارا مستقلّة إلى جانب تقسيم متساوٍ للموارد ولرأس المال. لكنّ هذا التوصيف للحيزّ المدنيّ يظلّ بمثابة أمر مثاليّ، لكونه خاضعاً على الدوام لتأثير علاقا القوى بين مجموعا اجتماعيّة، ولصراعا القوى بينها، على تصميم الحيزّ. وهكذا يتضرّر ويتراجع الحقّ في المدينة بالنسبة إلى قسم من المجموعا. حين لا تُحتسب المجموعا الاجتماعيّة على إثنية واحدة، ينضاف إلى الصّراع على تصميم الحيزّ المدنيّ والسيطرة عليه منطقٌ إثنيّ، يشمل إقصاءً لمجموعا إثنيّة ضعيفة واستبعادها نحو هوامش اقتصاديّة، سياسيّة، اجتماعيّة وحيزيّة في المدينة (Sibley, 1995; Yiftachel, 1999). يتمّ تجنيد المنطق الإثنيّ، بموجب يفتحيل (Yiftachel, 2006) حين تكون هناك محاولة لبلورة استقلال للأمة، لوضع حدود لدول جديدة ولتوطين التخوم الخارجيّة (استيطان في دولة أو في قارة أخرى) أو الداخليّة (استيطان في مدن مختلطة)، بواسطة «مجتمع مستوطنين» ومهاجرين (يعقوبي وصفاديا، ٢٠٠٤؛ رودد، ٢٠٠٦). إنّ توطين التخوم الخارجيّة من قبل

مجتمع المستوطنين يتمّ على أثر اقتحامهم المكان أو هجرتهم إليه. يمكن رؤية مثال على ذلك في الهجرة الأوروبيّة إلى أستراليا وكندا في القرن الثامن عشر. أمّا التخوم الداخليّة فتوطن من قبل مجتمع المهاجرين على أثر توزيعهم وتوطينهم في تلك الأماكن التي تكون الدولة معنيّة فيها بتقوية سيطرة مجموعة الأكثرية على مجموعة الأقلية. يمكن رؤية أمثلة على هذا في سريلانكا، أستراليا، اليونان وماليزيا (يفتحييل وكيدار، ٢٠٠٣). إنّ مجتمع المستوطنين يدفع باتجاه البنية الاجتماعيّة-الإثنية في حيزّ سيطرة الدولة وينشئ تراتبيّة مؤلفة من طبقا إثنية. في هذا الإطار يحاول مجتمع المهاجرين إعادة بلورة الحيزّ الثقافي-القومي بحيث تخلق شرعيّة لتملّك الحيزّ القومي واحتلاله. يهدف تملّك الحيزّ إلى منع الاختلاط مع السكّان المحليين، وفي بعض الأحيان حتى إلى السّعي نحو تطهيره عرقياً (Sibley, 1995). في الوقت نفسه، تتعرّز الطبقة المهيمنة مقابل الطبقا الوسطى والدنيا. وهكذا ينشأ مجتمع يقوم على تقسيمة إثنية-طبقية. يشير يفتحيل وكيدار (٢٠٠٣) إلى أنّ هذه السيرورة تؤدّي إلى خلق ثلاث طبقا إثنية أساسيّة: مجموعة المؤسّسين التي تحظى بمكانة مهيمنة؛ مجموعة المهاجرين التي تمرّ بسيرورة اندماج نحو الأعلى، إلى داخل مجموعة المؤسّسين؛ مجموعة السكّان الأصليين (الذين يعتبرون «محليين» أو «غرباء») التي يتمّ إقصاؤها إلى هوامش المجتمع الجديد الاقتصاديّة، الثقافيّة والحيزيّة. وهو إقصاء يُطبّق بوسائل السيطرة على الأرض، المنطق الإثنيّ لحركة رأس المال، جهاز القضاء، جهاز تخطيط حيزيّ-أرضي، فرض ومأسسة الثقافة المهيمنة وتقزيم ثقافة السكّان الأصليين المحليّة وحتى محوها (بنفستي، ١٩٩٧؛

واضحة (هداس وغونين، ١٩٩٤). إنّ أغلبية المدن المختلطة في إسرائيل هي نتاج لظروف جغرافية، تاريخية وسياسية تضرب جذورها في سيرورة إقامة الدولة (غونين وخمايسي، ١٩٩٢)، وهي ليست نتيجة لإنشاء أو توجيه مؤسّسيّ. عموماً، ينزع السكّان العرب في المدن المختلطة إلى السكّن في تجمّعا منفصلة عن السكّان اليهود (وهو نمط شائع لدى مجموعا إثنية في مدن كثيرة في العالم (بن أر تسي وشوشاني، ١٩٨٦؛ Boal, 1976)، لكن هناك، أيضاً، أحياء مختلطة لليهود وعرب. إنّ العرب في الغالب هم أقلية في هذه الأحياء. في يافا، العجميّ والجبليّة هما حيّان عربيان منفصلان، فيهما أكثرية عربية مطلقة. الأحياء المحاذية لهما، شرقي شارع ييفت، هي أحياء مختلطة. بفعل كون المدن المختلطة ظاهرة هامشية في الحيز المدني في إسرائيل، وهي لا تتوافق مع الأيديولوجيا الحيزية التهودية والساعية للفصل، تنشأ حاجة في فحص مجمل المصالح التي تقف خلف السياسة العامة-التخطيطية.

سأبيّن في هذا المقال كيف أنّ المنطق الإثني تسرّب إلى السياسة العامة-التخطيطية في يافا (بهية المصلحة القومية والمصلحة الاقتصادية)، وساهم في احتلالها وتحويلها إلى مدينة يهودية من جهة، ومسّ بالسكّان الأصليين-العرب من جهة أخرى، بواسطة مخطّطاً مختلفة لتصميم الحيز وسيرورة التبرجّز (التي سأتناولها بتوسّع لاحقاً) الجارية في يافا ابتداءً من نهاية الثمانينيات.

مبادئ مخطّط منحدر يافا وسياسة

التخطيط في يافا

هدف مخطّط منحدر يافا (٢٢٣٦)، الذي يشمل المنحدر (غربي شارع كيدم) والحيين العربيين

بن شيمش، ٢٠٠٣؛ بار-غال، ٢٠٠٢؛ رودد، ٢٠٠٦؛ Yiftachel, 2006). يورد يفتحئيل (Yiftachel, 2006) ورودد (٢٠٠٦) مثلاً على سيرورة توطّن مجتمعا مستوطنين في التحوم الداخليّة واحتلالها في سربلانكا وفي أستونيا، وهما يبينان كيف يشكّل التخطيط الحيزي-الأرضي أداة مركزية في توسيع سيطرة مجموعا مهيمنة. لقد دار نزاع في سربلانكا على تقسيم الحيز والقوة بين الأكثرية السنهالية والأقلية التاميلية. أما في أستونيا فقد ضمتّ السيرورة سياسة مناهضة للسوفييت، أقصت المواطنين الروس، الذين يشكّلون ثلث سكان الدولة، بل ألغت مواظنتهم. في المقابل، انتهجت سياسة «أستنة» فرضت على الجهاز السياسي، الثقافي والحيزي ووضعت نصب عينها هدف إحياء القومية الأستونية وثقافتها.

توجد للمدينة المختلطة وظيفة هامة في بلورة العلاقا الحيزية-السياسية بين مجموعا إثنية، وإعادة إنتاجها بواسطة تخطيط وخلق الحيز، سيطرة المجموعة المهيمنة على إمكانية الوصول إلى الموارد ورأس المال وتوزيعها، صبّ مضامين رمزية في الحيز والاستقاء من مصادر ثقافية مفضّلة (Yiftachel and Yacobi, 2003). ينكشف في المدن المختلطة المنطق الإثني من خلال السياسة المدنية. وهو يكون جلياً، أحياناً، ومتخفياً داخل مصالح مختلفة، أحياناً أخرى. إنّ مصطلح «مدينة مختلطة» يصف نمط إسكان مختلط لعدد من المجموعا الإثنية في حيز مشترك. في إسرائيل، يصف المصطلح (هداس وغونين، ١٩٩٤؛ مونترسكو وفيان؛ حمدان، ٢٠٠٦؛ يعقوبي، ٢٠٠٦؛ Yiftachel, and Yacobi, 2003; Falah, 1996) نمط إسكان يهود وعرب، وهو غير شائع: نحو ٨٪ من العرب فقط يسكنون في مدن مختلطة ذا أكثرية يهودية



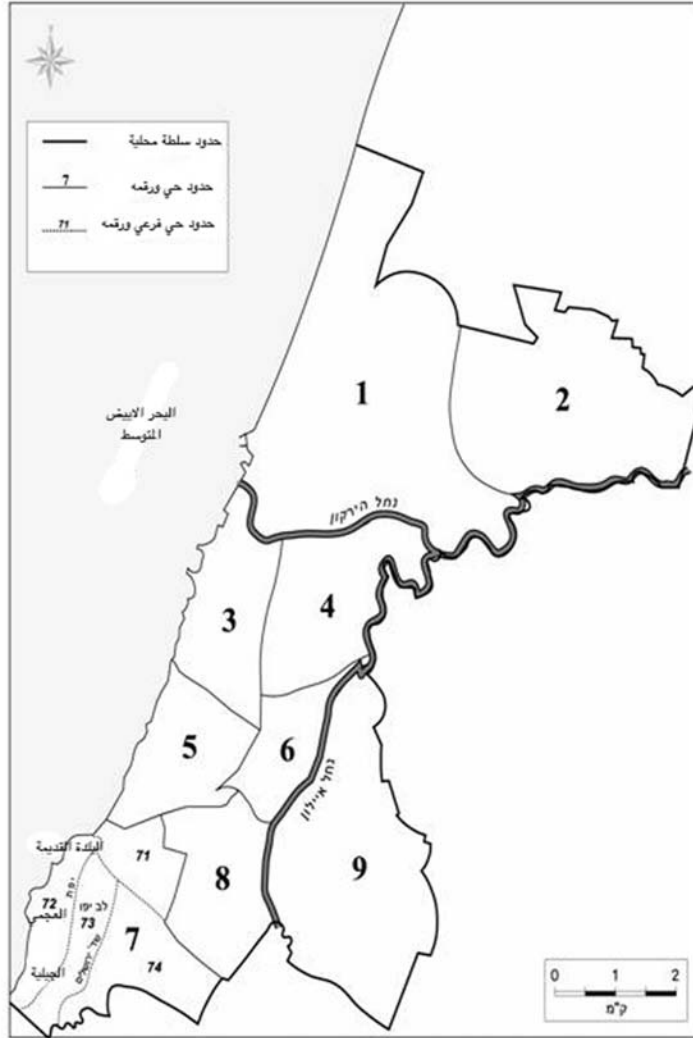
العجمي والجبيلية (شرفي شارع كيدم) (المخطّط الهيكلية المحلي رقم ٢٦٦٠)، بحسب البلدية، إلى توفير حلّ لمشكلة تدهور الحيّين وذويهما الماديّ والاجتماعيّ (ينظر الخارطة رقم ١). تمّ في المنحدر، غربي شارع كيدم وحتى البحر، تجميد مخطّط البناء وتجري معالجة المنطقة التي جُفّفت، فحسب^٢. قُدّم المخطّط للتصديق عليه منذ ١٩٦٥ وبدأ تطبيقه في تلك الفترة، لكن لم يتمّ التصديق عليه سوى في أواسط العقد الماضي (كانون الثاني ١٩٩٥). خلال السنوات التي انقضت منذ تقديم المخطّط للمرّة الأولى تغيّر سياسة البلديّة العامة-التخطيطيّة بخصوص هذين الحيّين.

بغية التمكن من إجراء تقييم جدّي لإسقاط سياسة التخطيط في يافا على السكّان العرب، يجدر التذكير بمكانة وأهميّة يافا في المجتمع الفلسطينيّ عشية احتلالها عام ١٩٤٨. لقد تطوّر يافا وباتت مدينة ميناء كبيرة في المئة سنة قبل احتلالها، خلال فترة الحكم العثماني والبريطاني، وكانت مركزاً سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً وتجارياً هاماً. فقد أقامت علاقة تجاريّة في البلاد وخارجها وذاع صيتها، أيضاً، بفضل قطاع الحمضيّ الوفير فيها. وقد ارتفع شأنها في البلاد إلى حدّ تسميتها مدينة الميناء المقابلة للقدس (كرك، ٢٠٠٣). إنّ حرب الاستقلال بحسب الرواية اليهودية، أو النكبة، هزيمة ١٩٤٨ في الرواية العربية، أضّرّ بتطوّر يافا المدنيّ ومحيطها، وكذلك بتطوّر مدن عربية أخرى. من بين نحو ٧٠٠٠٠ عربيّ سكنوا يافا في أوجها (عام ١٩٤٧)، بقي فيها عام ١٩٤٨ نحو ٣٨٠٠ إنسان، تمّ تركيزهم في حيّ العجمي والجبيلية اللذين كانا تحت حكم عسكريّ إسرائيليّ حتى العام ١٩٥٠ (Portugali, 1991). لقد أقيم العجمي والجبيلية كحيين لمن نجا من العرب، في حين

تمّ تدمير حيّ المنشية وبقية البلدة القديمة فارغة (مزاوي ومخول، ١٩٩١). في العام ١٩٥٠ تمّ ربط يافا بتل أبيب وأصبحت واحداً من أحياء المدينة (حي رقم ٧). لقد تمّ تغيير اسم تل أبيب الرسميّ وسُمّيت، منذ ذلك الحين، تل أبيب-يافا. لقد انهار الأثر الثقافيّ، الاجتماعيّ والاقتصاديّ التي كانت قائمة في الماضي في يافا تماماً، وكذلك الأمر بالنسبة لمؤسّسات المجتمع العربيّ التي شلّ نشاطها. لقد غادر المدينة قادة المجتمع والسكّان من الطبقة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة الوسطى-العليا وأبقوا خلفهم مجتمعاً مهشماً، دون قادة محليين، قام في الأساس على سكّان من طبقة اجتماعيّة-اقتصاديّة دنيا. إنّ يافا، التي منحتها مكانتها في البلاد لقب عروس البحر وعروس فلسطين، تحوّلت كما قال شقر (١٩٩٦) إلى ضاحية فقيرة تابعة لتل أبيب. إنّ السياسة العامة-التخطيطيّة التي وجّهت البلدية، على مدى سنوات، والتي سأستعرضها فيما يلي، هي أحد الأسباب المركزيّة في وضع يافا القاتم اليوم. إنّهجت في الستينيّات سياسة للإحياء المدنيّ (Urban Renewal)، بواسطة مخطّط إخلاء-بناء «ترميم عنيف»، وهو الذي كان منتشرًا في العالم الغربيّ (Kipnis and Schnell, 1978). تضمّن تطبيق هذه السياسة إخلاء أحياء فقيرة وهدمها وإسكان سكّانها الفقراء في إسكان شعبيّ بديل في مناطق أخرى من المدينة. وجرى تخطيط شقّ طرق وإقامة أحياء جديدة في المناطق التي أُخليت، مخصّصة في معظمها للسكّان من الطبقة الوسطى-المرتفعة (Hall, 1988). فقد افترضت السلطا أنّه سيتمّ، بهذه الطريقة، القضاء على الفقر وتشجيع الاستثمار الخاصة (كرمون، ١٩٩٣، ١٩٩٧؛ إيرز وكرمون، ١٩٩٦). لم يتعاط هذا الإدراك مع جانب حفظ المباني القديمة والبيو التي



«مخطّط منحدر يافا»



خارطة رقم ١: تل أبيب- يافا: التقسيم إلى أحياء وأحياء فرعية



تتسم بتميز معماري أو تاريخي، ولم يأخذ بالاعتبار المشاكل الاجتماعية التي قد تنجم في أعقاب إخلاء أحياء بكاملها. هكذا جرى تخطيط مشروع إخلاء-بناء لحيي العجمي والجبيلية، والذي كان جزءاً من مخطط منحدر يافا. جرى في هذا المشروع تخطيط إخلاء المكان وسكانه (العرب واليهود)، لغرض إقامة بيو سكنية فاخرة لسكان من طبقة اجتماعية-اقتصادية عليا. اشتمل المخطط، أيضاً، على توسيع مساحة البناء، بواسطة تخفيف مقطع من البحر (أُعلن عن المكان كموقع منطقي للتخلص من نفايات البناء). وقد تحول الموقع المحفّف إلى مكرهه بيئية، صحية وجمالية خطيرة على الناس وعلى الثروة السمكية في البحر (أور سبوريا، ١٩٩٨). لم تكن سياسة الهدم رسمية (Portugali, 1991)، لكنها كانت فعّالة. قامت دائرة أراضي إسرائيل وشركة عميدار، في إطار المخطط، بهدم ١٣٤٧ مبنى سكنياً، بدعم من السلطا (شقر، ١٩٩٦). وشكّلت نحو ٤١.٤٪ من مجمل وحدا السكن في حيي العجمي والجبيلية (بلدية تل أبيب يافا، ١٩٩٣). لقد جرى تطبيق سياسة إخلاء الأحياء العربية وبنائها من جديد، والتي كانت مقبولة على بلدية تل أبيب ودائرة أراضي إسرائيل، على امتداد نحو عشرين عاماً من قبل مقاولين ثانويين - شركتي عميدار وحلميش - عبر وسائل منها تجميد البناء، منع الترميم، هدم مبانٍ أو سدّها والتطوير المتدني للمنطقة (مزراوي ومخول، ١٩٩١). إنّ وجود قطع أراضٍ فارغة لا تتمّ معالجتها وبيو جزء منها مهدم ومهجور، إلى جانب انخفاض جودة الخدمات، خلقت للحيين طابع المنطقة المشلولة. وعلى الرغم من تدهور المنطقة وهدم أغلب البنية التحتية والمباني فيها، فقد ظلّ يعيش فيها سكان كثيرون،

وأغلبيتهم من العرب (مركز البحث الاقتصادي الاجتماعي، بلدية تل أبيب-يافا، ٢٠٠٣). أمّا غالبية اليهود فقد نجحوا في مغادرة الحيين، إذ كان بمقدورهم الاختيار بين التعويض المالي والسكن الشعبي في أحياء أخرى (مثل يافا د)، أو في مدن أخرى (با يام، حولون أو رما غان المجاورة، مثلاً). في المقابل، تمّ بناء مشروع إسكان بديل واحد^٢ للسكان العرب، وقد فشل هو الآخر. وهكذا، لم يبقَ لديهم سوى خيار واحد - تلقّي تعويض مالي - لكن هذا لم يكن كافياً، لمعظمهم، لغرض الانتقال إلى أحياء أخرى. في أواسط الثمانينيات تمّ تغيير السياسة العامة-التخطيطية في يافا. وبدلاً من إخلاء-بناء، انتهجت السلطا سياسة تجديد، ترميم وتطوير بمشاركة السكان (Rehabilitation). جرى التشديد على المعالجة المدمجة لمشاكل تخطيطية مادية ومشاكل اجتماعية. وجاء التحول في سياسة الترميم من النقد الحاد الذي وُجّه إلى سياسة التجديد المدني بواسطة الترميم العنيف. فقد أُنهم منقذو المخطط بتجاهل السكان الذين تمّ إخلاؤهم، باستبعادهم عن إقرار المخطط وبقصر النظر في كل ما يتعلّق بالثمن النفسي القاسي للإخلاء القسري والثمن الاجتماعي لتدمير مجتمعاً سليماً (كرمون، ١٩٩٣). بروح الفكرة التخطيطية الجديدة، بادر البلدية إلى ضمّ حيي العجمي إلى المشروع القطري لترميم الأحياء، الذي انطلق في أواخر السبعينيات. وقد اتخذ البلدية هذه المبادرة حين أدركت أنّ الضمور المدني الذي تفشّى في يافا لا يسمح بخلق بنية تحتية لحي حديث جديد. وهكذا نضج لدى البلدية الإقرار بأنّه لن يكون من الممكن حلّ مشاكل السكان العرب سوى بواسطة الترميم في مكان سكنهم (مناحيم وشبيرو، ١٩٩٢). انتهى مشروع ترميم

الأصلية، والتي تجري في مرحلة متقدمة من سيرورة الاستيطان. هذا الواقع يؤدي إلى أن ترى المجموعة الإثنية الأصلانية-العربية في سيرورة التبرجّز اجتياحاً عنيفاً لحيزها ومحاولة لتعميق التنافس على الهوية الإثنية القومية للمكان، بغية تغييره. يتعزّز هذا الشعور في إزاء استمرار مشكلة النقص في الإسكان وتفاقمها داخل أحياء السكان العرب التقليدية. ورأينا الدليل على هذا عن كثب في المسيرة التظاهرية التي جر في يافا في ٢٠ نيسان ٢٠٠٧، احتجاجاً على النقص في الإسكان للأزواج الشابة وعلى عدم معالجة هذه المشكلة الملحة.

مصالح قومية، اقتصادية ومدينة-

اجتماعية في تطبيق مخطّط منحدر يافا

يمكن العثور في موقع الإنترنت التابع لبلدية تل أبيب ٢٠٠٧ على نسخة من مخطّط بناء المدينة ٢٢٣٦ - ألا وهو مخطّط منحدر يافا. في الغرف التي تشغلها مكاتب طاقم تخطيط يافا والمكمّلة ليافا تتوفر معلوما تخطيطية غنية حول تحسين يافا في المشهد المدني لتل أبيب- يافا. في دائرة أراضي إسرائيل يتحدثون عن سيرورا خصخصة الأراضي، تسويقها للجماهير اليافا بشروط مفضّلة واستثمارا متكررة في يافا كجزء من ترميم الحيز. كل هذا يخلق الشعور بأن الخطاب حول تطبيق مخطّط منحدر يافا يتركّز في أطر مهنية لدى مخطّطين ومعماريين، يعملون على ترميم النسيج المدني من أجل رفاهية السكان الحاليين والمستقبليين. الخطاب مضمّن في لغة كونية تخطيطية معمارية، وهو يخلو من أيّ تعبير سياسي-قومي ويُعرض كموجّه لتحقيق أهداف أدائية وجمالية في الحيز اليافا، بقدر متساو لجميع المواطنين. فهو لا يتضمّن في داخله التطرّق إلى

الأحياء عام ١٩٩٤، لكن من دون تحقيق الأهداف المادية والاجتماعية التي جاء من أجلها، بشكل كامل (مناحيم وشيرو، ١٩٩٢).

منذ مطلع التسعينيات وحتى اليوم، تغيّر ما شدّد عليه سياسة الترميم والتطوير، التي تتمحور أساساً في الجانب التجاري-الاقتصادي (كرمون، ١٩٩٣). وهكذا، تزداد المبادرا الخاصة إلى جانب التدخل الجماهيري. تجلّت المبادرة، الخاصة منها والعامّة، أساساً، في سيرورة التبرجّز، Short, (1989; Ley, 1992)؛ غونين وكوهين، ١٩٨٩؛ مزراوي ومخول، ١٩٩١؛ غينزبرغ، ١٩٩٣؛ مونترسكو وبيان، ٢٠٠٣)، التي بدأوا في إطارها ببناء مشاريع إسكان للأثرياء. توجد لسيرورة التبرجّز إسقاطا على الحيز المدني والاجتماعي، حيث أنّها تساعد على الإحياء المدني، القضاء على الفقر وتغيير التصوّر بشأن الحي ومكانته عبر دخول مجموعا سكان قوية إلى المنطقة وإقصاء السكان الأصليين الفقراء إلى خارج الأحياء، من خلال المسّ بنسجها الاجتماعي (شنل وغرايتسر، ١٩٩٤). تبدو سيرورة التبرجّز في يافا، لأوّل وهلة، كسيرورة مدنية طبيعية، لكنها تحظى، بكاملها تقريباً، بدعم سلطا البلدية في استثمار الميزانيتها، منح تراخيص بناء لأصحاب المبادرا العقارية ولأفراد، تسريع التصديق على مخطّط بناء المدينة وتغيير تخصيص استعمال الأرض في العممي (مونترسكو وبيان، ٢٠٠٣). إنّ هذا الرّد هو الحيز في حالة دفاع: إنّ المجموعة المهيمنة اليهودية، من خلال سيرورا التبرجّز التي تجذب سكّاناً يهوداً إلى الأحياء العربية، تعيش حالة دفاعية مقابل المجموعة الإثنية في محاولة لتغيير الميزان الديمغرافي في المنطقة. لذلك، يتمّ النظر إلى هذه السيرورة على أنّها إحدى طرق «احتلال» المدينة



تاريخ، ثقافة أو سياسة المكان. لكن الطابع العقلاني التكنوقراطي للخطاب يطمس ويموه إسقاطا مخطّط منحدر حيفا على السكّان المحليين العرب، ويقلّل من الانشغال بالمصلحة القومية في ممارسا السيطرة اليهودية على الأراضي والمصلحة الاقتصادية في ممارسا خصخصة الأراضي.

في أواسط الثمانينيات أعلنت بلدية تل أبيب - يافا أنّ «وجهها للجنوب»، طامحة إلى ترميم النسيج المادي والاجتماعي ليافا بعد إهمال طال سنوا. وأقيم لهذا الغرض طاقم تخطيط يافا، الذي أقرّ أنّ سياسة الترميم بواسطة «إخلاء-بناء» قد فشلت ويجب تطبيق مخطّط المنحدر بطريقة أخرى، تحافظ على السما المدينة والمناظر ذا الخصوصية للمنطقة؛ ترعى العناصر المميزة ليافا لغرض جذب سكّان جدد ليقووا الموجودين فيها؛ وتعمل على تأهيل المجتمع المحلي داخل أحيائه التقليدية (بلدية تل أبيب- يافا، ١٩٩٧). تطلّب ترميم يافا توجيهاً مكثفاً للموارد. لهذا، فقد عملت البلدية على عدّة مستويا. سرّعت إعداد مخطّطاً بناء المدينة ليافا، حتى يتسنّى بناء مستقبلي في المنطقة. وبأدر إلى ضمّ يافا لمشروع ترميم الأحياء، الذي وجد في إطاره، بواسطة الوكالة اليهودية، مجموعة متبرّعة (المجموعة اليهودية في لوس أنجلوس) لمشروع الترميم في العجمي. وقّعت البلدية اتفاقية اقتصادية مع أصحاب الأراضي والمباني، دائرة أراضي إسرائيل، وحدّد فيها أن تحوّل الدائرة قسماً من الأرباح العائدة من بيع عقارا في يافا لصالح تطوير بنى تحتية فيها. هذه النشاطات أتاحت تطبيق مخطّط منحدر يافا. وفوق ذلك، بادر وزارة الإسكان، أواسط التسعينيات، إلى مشروع إسكان شعبي للعرب في يافا. الأوّل خصّص لمستحقّي الإسكان من المجتمع

العربي في يافا. لكن، من بين ٤٠٠ وحدة سكنية تمّ التعهّد بها لم توفر سوى ٥٠ منها في أرجاء يافا. المشروع الثاني، على طريقة «ابن بيتك»، خصّص لأزواج شابة من مستحقّي الإسكان من السكّان العرب. وقد فشل المشروع لأنّ السكّان لم يتمكنوا من تحمّل أعباء تكاليف التطوير العالية، التي كانت جزءاً من المشروع، وذلك بسبب موقع المشروع خارج الأحياء العربية. في صيف ٢٠٠١، جر محاولة ثانية لتسويق مشروع «ابن بيتك». هذه المحاولة، أيضاً، باء بالفشل، لأسباب مشابهة. لقد اعتقدوا في البلدية أنّ المشروع فشل بفعل مشكلة إسكان اجتماعي، والتي يجب حلّها في إطار حكومي لدى وزارة الإسكان. في العام ١٩٩٩، أقيمت المكمّلة ليافا، وهي هيئة تشكّل ذراع البلدية الطويلة في يافا، والتي تعمل على دفع مشاريع اجتماعية ومادية في يافا من خلال ملاءمتها لاحتياجاتها الخاصة (بلدية تل أبيب- يافا، ٢٠٠٣). لقد كانت المكمّلة طريقة أخرى أراد البلدية عبرها إظهار استعدادها لمعالجة مشاكل يافا وسكّانها العرب بشكل حقيقي، وتطوير المدينة وترميمها، مادياً واجتماعياً.

يعكس وصف نشاطا البلدية، لأول وهلة، محاولة جديدة للترميم المدني-الاجتماعي للأحياء العربية التقليدية. لذلك، ومن نظرة أولى، فمن المثير للاستغراب إدراك السّخط الذي أثارته تلك النشاطات لدى المجتمع العربي. هذا السّخط يعكس القلق من إسقاطا تطبيق المخطّط على مستقبلهم في المكان كأفراد وكمجتمع - وليس رفض المجتمع للترميم والتطوير. لقد جذب مخطّط التطوير إلى يافا مستثمرين اقتنوا أراضي وعقارا بطريقة «لمن يدفع أكثر». وقد حلّقت أسعار العقارا في يافا إلى مستويا لا تسمح للسكّان

توزيع السكّان، المناظر في الجليل، مستوطننا النجوم، مزارع الأفراد وغيرها). يرمز تطبيق مخطّط منحدر يافا إلى علاقة المبادرين إليه بتهود الحيز، حتى لو لم يكن هناك تصريح علنيّ بذلك، بشكل رسمي. فالخطّط يطمس العلاقة القيميّة والمادية بين المجتمع العربي وبين أحيائه التقليدية بطرق عدّة، تصبّ جميعاً في إطار سياسة حيزية إقصائية. أولاً، كما ذكر، على مدار نحو عشرين عاماً عملت البلدية على هدم وحدا سكنية في الأحياء العربية، بشكل منهجيّ، وعلى التطوير المتدنيّ للمنطقة. هذه النزعا ساهمت في إخراج المجتمع العربي من أحيائه وفي محو الخلفية التاريخية، المعمارية والثقافية لخصوصيّ السكّان المحليين. ثانياً، عالج مشروع ترميم الأحياء في الثمانينيات، عملياً، أقلية هامشية من سكّان يافا العرب ولم ينجح في تغطية الإهمال المادي والاجتماعي المتواصل لسنوات (مزراوي ومخول، ١٩٩١). ثالثاً، إنّ تشجيع سيرورا التبرجس أدّى إلى ارتفاع قيمة أجور العقار والتكاليف المرافقة لها. نتيجة ذلك، لا يقدر السكّان المحليون، ومعظمهم من الفقراء، تحمّل عبء الضرائب أو شراء العقار، وبالتالي فهم يغادرون المنطقة. فيما عدا ذلك، فإنّ مخطّط المنحدر مقيّد بتوزيع الأراضي القائمة، وبموجبها يمكن البناء على مساحا صغيرة. حقوق البناء في هذه المساحا منخفضة (معدّل مساحة الوحدة السكنية هو ١٠٠ متر مربع)، كثافة الأبنية متوسطة (نحو ٧٠٪ من قطعة الأرض)، ولا يزيد ارتفاع المباني عن ثلاث طبقات. من هنا، فإنّ البيو التي تُقام والتي ستقام في المنطقة التي يتطرق المخطّط إليها ستكون مخصّصة لسكّان ذوي ثقافة تشجّع على إقامة عائلات صغيرة، خلافاً لما هو متعارف عليه في الثقافة العربية التي تشجّع

العرب بأن يكونوا شركاء في التنافس. إنّ البناء العصري، الفاخر والمكثف، سيؤدّي إلى تغيير المشهد المعماري في المكان وإلى محو ماضيه الثقافي. علاوة على ذلك، فالأحياء العربية هي محاور للشعور بالانتماء وطمأنينة البيت (Suttles, 1972) بمعنى الأمان الشخصي والثقافي. لذلك، فالنضال ضدّ مخطّط منحدر يافا يُنظر إليه كنضال وجودي في وجه تدمير النسيج الاجتماعي القائم. مشروع «ابن بيتك» لا يوفّر حلاً لمشكلة السكّن، خصوصاً أنّه يقع خارج الأحياء العربية التقليدية. هذه المعطيا تعزّز مخاوف شديدة من إقصاء العرب من الأحياء التقليدية، طردهم من المنطقة وتفتّت المجتمع العربي في يافا.

حسب ما ذكر، إلى جانب المصلحة في ترميم مدني-اجتماعي، هناك دوافع مخفية، قومية واقتصادية، تدفع باتجاه تطبيق مخطّط منحدر يافا في صيغته الحالية.

إنّ الحركة القومية الصهيونية، التي وضعت نصب عينها هدف إنقاذ الأرض واحتلال القفار، بلور أيديولوجيا حيزية تهويدية (Yiftachel, 2006) حتى قبل إقامة الدولة. بهذه الطريقة، آمن أنصار الصهيونية، أنّ في الإمكان توطين منطقة يهودية وتحديد حدودها. تمّ في مركز الأيديولوجيا الصهيونية تفعيل مشروع قوامه مناهضة العروبة، عبر خلق تجانس ديمغرافي، سياسي وثقافي للحيز المكاني وأثنته العرب (شنهاف، ٢٠٠٦). إنّ السياسة المطبّقة للأيديولوجيا الإثنية-القومية اليهودية، عملت ولا تزال تعمل، في مجال الأراضي، في الأساس. فهي تستخدم مؤسّسات الدولة ومنظّما خارج الدولة، كمؤسّسات الشعب اليهودي: صندوق إسرائيل القومي والوكالة اليهودية (كيدار، ٢٠٠٣)، لتحقيق هدفها (مثلاً:



العائلا وفيرة الأولاد. إنّ الوحداء السكنية الصغيرة لن تسمح للسكان المحليين، أيضاً، بالحفاظ على طابع السكن الحالي لديها، الذي يسكن الأهالي في إطاره مع أبنائهم المتزوجين ومع عائلاتهم. من شبه المؤكد أنّ الازدحام سوف يقهر السكان وهم سيغادرون المنطقة. إضافة إلى ذلك، فقد تمّ في إطار المخطّط إخلاء سوق العجمي (المعروف، أيضاً، بسوق الأترج أو غان تمار) من التجارة غير المنظمة رسمياً ومن مشغليه غير القانونيين (على حدّ قول البلدية: التجار الغزيون). وفي مكانه يُخطّط لإقامة مبنى كبير، تكون في طابقه الأرضي حوانيت للتجارة المحلية، بيو سكنية في طوابقه العليا، وفي مركزه «ساحة أوروبية» تلائم السكان المستقبلين (مقابلة مع المهندس المعمارية في طاقم تخطيط يافا التابع للبلدية، ٢٠٠٧). يتوقّع المخطّطون أن يجذب هذا المبنى السكني سكاناً من طبقة اجتماعية-اقتصادية متوسطة غير محلية، سواء لعدم تبلور طبقة كهذه في يافا، أو بفعل نمط البناء المستوحى من أوروبا. إنّ إخلاء السوق مسّ، أساساً، بالسكان الفقراء، الذين يشكلون أغلبية المجتمع المحلي العربي، الذي اضطرّ إلى الابتعاد حتى الحوانيت التجارية في جادة القدس والدفع أكثر مقابل الاحتياجا. إضافة إلى ذلك، فإنّ المخطّط يشمل عدداً من «المشاريع الرائدة» في باحا أرض واسعة ومتوقّرة، مثل تل أندروميديا ويافا فيليج. وهي تقترح مجعاً سكنية مغلقة، معزولة عن محيطها المادي والاجتماعي ومخصّصة لسكان من طبقة اجتماعية-اقتصادية عليا. بهذا الشكل، يتمّ ضمان إبقاء إمكانية السكن في المكان مغلقة أمام السكان المحليين الفقراء، وإقصائهم من الحيز. يتوقّع المخطّطون أن يؤدّي دخول سكان يهود من طبقة اجتماعية-اقتصادية عليا إلى خروج معظم

السكان المحليين العرب من الأحياء التقليدية. وهكذا تظلّ في الأحياء النخبة الاقتصادية العربية. هذه الشريحة الضيقة، التي ستسعى للتمتّع بخيرا المحيط المرفّه، ستختلط مع السكان الجدد وتلائم نفسها لثقافة الأكثرية. وبهذا الشكل، يتقلّص الحضور المادي والرمزي للسكان العرب في العجمي والجبلية ويتخذ المكان هوية يهودية. إذا، تمّ دمج مخطّط منحدر يافا بلون قومي-إثني تهويدي، لكن منذ التسعينيات أضيف إليه لون اقتصادي، أيضاً. وهذا الأخير هو انعكاس للتحوّل البنيوي في الاقتصاد السياسي في إسرائيل في العقدين الأخيرين، وأساسه سيرورة اللبرلة التي انحسر فيها التدخل المباشر الحكومي-العام، وازداد التدخل التجاري-الخاص (Aharoni, 1998). تتميز البنية الاقتصادية بتقلّص دور الدولة في تقاسم المداخل ورأس المال، الانفتاح على الاقتصاد العالمي وسيرورا المخصّصة. هذه السيرورا تغلغت، أيضاً، إلى السياسة التخطيطية في إسرائيل (حتى لو لم تكن لدى سلطا التخطيط سياسة موجهة لمخصّصة الحيز العام). وتنعكس تلك في يافا من خلال تشجيع سيرورا التبرجّز الخاص والعام، استثمارا رؤوس أموال أجنبية (مثلما في تل أندروميديا)، وتسريع سيرورة مخصّصة الأراضي من قبل دائرة أراضي إسرائيل. إنّ البناء الفاخر والاستثمار العامة والخاصة في البنى التحتية تجذب سكاناً أغنياء إلى المنطقة، وتصل على أثرها خدمات نوعية وحوانيت فاخرة. هذه السيرورة ستترافق مع رفع كلفة أجور الأرض، ونتيجة لذلك سترتفع، أيضاً، الضرائب البلدية في المنطقة، لصالح الخزينة العامة. فيما عدا هذا، ففي مشاريع رائدة مثل تل أندروميديا ويافا فيليج، تحوّل البلدية إلى السكان تكاليف تطوير وصيانة

يجب أن تشمل السكّان في أحيائهم التقليدية، بما في ذلك تراثهم القومي، ويجب أن تتمّ ملاءمتها مع قدرتهم الاقتصادية. لن يكون بمقدور أيّ شكل بناء آخر ضمان تطوير مُستديم من أجل يافا وسكانها الأصليين.

«لقد تحوّل المخطّط في إطاره الحالي إلى مخطّط مناصر للسكّان. فهو سيسمح لهم ببناء، ترميم وشراء دارهم من دائرة الأراضي. عملياً، سيتمكنهم من مواصلة العيش في العجمي بشروط بيئية أفضل بكثير... إنّ مخطّط المنحدر سيجذب إلى هنا أناساً أثرياء بمستوى اقتصادي أعلى، وسيغيّرون في نهاية المطاف التصوّر عن هذه الأحياء من أحياء فقر إلى جوهره يافا».

(مقابلة مع مهندسة معمارية من طاقم تخطيط يافا، ٢/٢٠٠٤).

«من المهمّ القول إنّ قسماً كبيراً من الأرباح موجهة ثانية إلى يافا. لدينا اتفاقية بهذا الشأن مع البلدية. من جهتنا، سنبيع السكّان وكذلك السوق الحرّة، حتى يكون هنا تطوير وتغيير إيجابي في وجه الحيّ. البيع في السوق الحرّة مهمّ لغرض ضخّ دم جديد، ثريّ قويّ ليافا وتغيير التصوّر السيء عنها».

(مقابلة مع رئيس دائرة أراضي إسرائيل، لواء تل أبيب، ٢٦/١/٢٠٠٣).

«تشمل جميع المخطّط تعليمات بحفظ النسيج القائم، تعليمات متعلّقة بالتصميم تلائم النمط القائم، هناك مصادر بأدنى حدّ وحساسية تجاه القائم... إنّ المباني الجديدة ستشمل، أيضاً، أنماطاً أخرى، كالساحة الأوروبية والنوافذ الطولية بدلاً من الدائريّة. إنهم (المحلّيون) سيضطرّون إمّا إلى التعود على هذا أو المغادرة. ولكن في جميع الأحوال، فإنّ

المساحات العامة، وبذلك فهي تقلّل من مصروفاتها. في المقابل، ستتوسّع حلقة مزوّد الخدماء وعمّال اليافا الزرقاء. للوهلة الأولى، تبدو هذه السياسة بمثابة سيرورة ستؤدّي إلى زيادة «الخبر العام» وتحسين الوضع الاقتصادي للسكّان المحليين، بسبب رفع قيمة عقاراتهم وتحسين جودة حياتهم. لكن، عملياً، فهي تؤدّي إلى جعل السكان المحليين، ومعظمهم من الفقراء، غير قادرين على الصمود في التنافس الاقتصادي وأمام تكاليف حيازة العقارات في المناطق الباهظة الثمن، وسيغادرون المنطقة نحو أحياء فقر أخرى. في الواقع، لقد تعمّق التقاطب الطبقيّ في يافا، واضطرّ السكّان العرب المحلّيين إلى توفير أعمال وخدمات للسكّان الجدد، الأغنياء، اليهود.

الخطاب المؤسّسي: سياسة ترميم مديني-اجتماعي

يكشف تحليل الخطاب المؤسّسي بالنسبة لمخطّط منحدر يافا رواية أساسية تدور حول الترميم المديني-اجتماعي. إنّ الأمثلة الواردة لاحقاً اختيرت من بين نحو ثلاثين مقابلة أجريت مع ممثلي المؤسسة اليهودية (طاقم تخطيط يافا في بلدية تل أبيب، الناطق بلسان المكمّلة ليافا، دائرة أراضي إسرائيل، لواء تل أبيب) في السنوا ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. يتمحور الخطاب المؤسّسي حول تغيير وجه الأحياء العربية من ناحية مادية، اجتماعية وطبقيّة، وحول تحسين جودة حياة السكّان المحليين. ينبع التمحور في هذا الوجه من السيرورة من التوتّر القائم بين المؤسسة والسكّان، بسبب الإهمال المستمرّ منذ سنوا وخيبة الأمل من الوعود بالترميم التي لم تُطبّق. فالمؤسسة منغلقة على الفهم والاعتراف بأنّ كل سيرورة ترميم وحفظ



الغالبية ستغادر لأنهم لن يستطيعوا تحمّل العبء الاقتصادي لصيانة البيو والمساكن في بيئة فاخرة» (مقابلة مع مهندسة معمارية من طاقم تخطيط يافا، ٢٠٠٧/١/٨).

الخطاب المحلي العربي: سياسة البلدية كتهديد وجودي على الكينونة الاجتماعية

إنّ تحليل الخطاب المحلي العربي بخصوص مخطط منحدر يافا، يكشف رواية أساسية تدور حول نضال للسيطرة على المنطقة وهويّتها العربية. إنّ الأمثلة الواردة لاحقاً اختيرت من بين نحو مئة مقابلة أجريت في السنين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ في أوساط المجتمع العربي في يافا.

إنّ تحليل الخطاب المحلي يعكس خشية من نية المؤسسة لإفراغ يافا من سكّانها العرب وتهويدها. فالعرب واعون إلى أنّهم كأقلية إثنية لديها قوة قليلة أصلاً، ومن شأنها أن تختفي في حيز يقع تحت سيطرة الأكثرية، فالتوزيع يعني الانقطاع عن مؤسسا الدين ومؤسسا الجمهور العربية، الانقطاع عن بيئة اجتماعية وروحية داعمة وتمزيق النسيج الاجتماعي. لذلك، يتمّ استيعاب النضال بوصفه وجودياً بالنسبة لكينونة المجتمع. كأقلية تُعرض تواصلها التاريخي في المكان للانقطاع وتدمر طابعها الثقافي والمادي، لا تنجح القومية في توفير هوية لها. وعليه، يوجد للمنطقة المحلية موقع مركزي في الجهود الساعية إلى توفير هوية ثقافية-قومية في يافا (Schnell, 1994). يتجسّد الشعور المكاني في الأحياء العربية التقليدية في يافا عبر مفهوم شعور المكان «Sense of Place»، الذي وضعه ريلف (Relph, 1976)، إذ أكّد على إبداء مشاعر الهوية مع المكان كمؤشر على التجارب التي تُنسب للمكان ويتمّ تشخيصه بواسطتها. إنّ تغيير

البيئة من ناحية مادية وتغيير تركيبة سكان المجتمع العربي في يافا تُبقي تجربة المكان كذاكرة بعيدة ومفقودة، لا يمكن استعادتها.

«منذ ١٩٤٨ جرى محو يافا العربية. إنّ البلدية بسياستها ومخططاتها تدير صراعاً على طابع الحيز، لقلبه إلى غربيّ لليهودي». (مقابلة مع امرأة من سكان يافا، ٢٨ سنة).

«إنّ مخطط منحدر يافا وتجفيف البحر جاء بغية تطوير العجمي ليس من أجل السكان العرب الذين يقطنون هنا، وإنما على حسابهم. هذه المخطّط تسلب العرب في يافا، وهم فقراء في معظمهم، أي احتمال لمواصلة العيش في يافا. المخطّط تهجر العرب من بيوتهم ومدينتهم... بناء الأحياء الفاخرة سيؤدي إلى تمكّن أناس من طبقة اجتماعية-اقتصادية عليا فقط من اقتناء بيو هنا، وهؤلاء هم من اليهود. لذلك، إنّ المخطّط لم تأ لترميم العجمي، بل لتهويده. هذه طريقة لبقّة لتطهير العرب من هنا وتوطين يهود. إذا كانوا يريدون الترميم لصالح السكّان المحليين، فلماذا لا يسمحون بترميم البيو؟ لماذا لا يبنون من أجل المجتمع العربي؟ لماذا لا يوجد بناء للأزواج الشابة؟ إنّ البناء الجديد والشمين هو فوق طاقة معظم السكّان الاقتصادية، ومن سيسكن هنا هم يهود أغنياء فقط». (مقابلة مع امرأة من سكان يافا، ٤٩ سنة).

إنّ عمليّة التبرجز هي تلقائية، جزئياً، وهي ثمرة مخطّط البلدية بجزئها الآخر، إذ وصل في إطارها إلى يافا أصحاب مبادرا خاصة، مبادرو عقارا وأصحاب رؤوس أموال اقتصادية يبحثون عن استثمارا إلى جانب أرباح عالية. منذ مطلع التسعينيات بدأ أسعار العقارا في العجمي

الآيلة للسقوط (لأنّ هناك حظراً على الترميم) لا يكفي من أجل شراء بيت جديد في العجمي، بل لشراء دار صغيرة في عمارة شقق في يافا أو في مدينة أخرى. في جميع الأحوال، فإنّ النتيجة هي الخروج من الأحياء العربية التقليدية والانقطاع عن مؤسّسات الدين والثقافة.

«... إنّهم (البلدية) يخرجون الناس من البيو عن طريق الخداع، لكنهم يقومون بهذا بطريقة قانونية. إنّهم لا يسمحون بالترميم ويدبّون اليأس في الإنسان إلى أن ينهار السقف على رأسه، وإذا لم يساعدهم هذا فإنّهم يغرونه ليخرج بواسطة المال، والذي لا يكفي للشراء في يافا. وإذا لم يساعدهم هذا، فإنّهم يمزّون له شارعاً في قلب الصّالون. كيف؟ يُصادرون - الآن هذا عام. إنّهم يقولون: الأفضل أن تأخذ تعويضاً مالياً وتذهب - هذا الأفضل بالنسبة لك. انتقل بسعر منخفض إلى اللد، الرملة، ربّما إلى بلدة في المثلث... ففي النهاية ستخرج مع قليل من المال، عالماً في عمارة شقق، البيت فيها ليس لك، بعيداً عن كلّ ما عرفته.» (مقابلة مع رجل عربي من سكان يافا، ٣٨ سنة)

إسقاطا مخطّط منحدر يافا على السكّان الأصلاانيين وعلى العلاقا بين اليهود والعرب فيها

إنّ مستقبل المجتمع الأصلااني-العربي في الأحياء العربية التقليدية غير مضمون، لأنّه ليس معرّفاً كأقلّيّة قومية-إثنية ذات خصوصية في الحيز اليهودي. هذا التعريف كان من شأنه أن يمكّن من حفظ الثقافة العربية والهوية العربية في الأحياء التقليدية، وأن يقلّص احتمال اختفائها في غياهب التاريخ التخطيطي. إنّ السياسة التخطيطية في يافا تعجّ، على طول طريقها، بالمنطق الإثني، الذي

بالارتفاع ووصلت في ذروتها، أواسط التسعينيات، إلى حد ٣٠٠,٠٠٠ دولار للبيت الصغير بمساحة ٦٠ متراً مربّعاً (شيفر، ٢٠٠٣). هذا أدّى إلى إقصاء السكّان المحليين من الحيز الذي يعيشون فيه وإخراجهم خارج حلقة الأرباح المترتبة على العقارا الموجودة في الحيز نفسه. كذلك، فإنّ انخراط البلدية في المبادرة والاستثمار في هذه المشاريع، وفي المقابل، النقص في تخصيص الموارد لترميم وإقامة بيو سكنية للسكّان المحليين داخل الأحياء التقليدية، يزيد من الشعور بالإقصاء لدى السكّان العرب.

«إن سياسة البلدية واضحة: يافا للبيع! يافا في السوق الحرّة لكلّ من يدفع أكثر. البلدية تدعو المال للقادم إلى يافا، ولا يهمّ إن كان من مقاول يهودي، سمسار عربي أو مستثمر أجنبي... انظري إليّ، لقد تمّ إغلاق بيت والدتي منذ عشرين عاماً وأعلنت البلدية عنه كغير لائق للسكن. الآن، من الدار التي أستأجرها هنا من عميدار، أشاهد كيف أن هذا المقاول اليهودي يربح بالدولارا من بيت والدتي المرمّم.»

«... حرب ضد البلدية. حرب ضد أصحاب المبادرا الخاصة والخمّنين. هذا هو الجو الذي نريد أن يكون في يافا، حتى يفكّر كل مبادر غني جيداً جداً قبل أن يأتي لشراء عقارا في يافا.» (لقاء مع رجل عربي من سكان يافا، ٤٥ سنة)

مخطّط منحدر يافا يغذّي الخشية الشديدة من تجدد الإخلاء الجماعيّة من المنطقة، أشبه بتلك التي كانت في السبعينيات والثمانينيات. تجري الإخلاء بشكل قانوني، سواء عبر الإعلان عن مبنى كمعدّل للهدم، أم بواسطة مصادرة ساحا وأقسام من بيو لأغراض الجمهور أم عبر إغراء ماليّ كبير. إنّ التعويض الماليّ الذي يُعرض مقابل البيو



يؤدّي إلى تجاهل الخلفية التاريخية أو السما الثقافية المحليّة. هناك شوارع بأكملها، بتميّزها المعماري والثقافي، بأسمائها الأصليّة، اختفت من دون رجعة. لكن في هذه الأيام أيضاً، التي تُعطى فيها تعريفاً للحفظ، تعليماً تصميميّة وتعهّداً بأنّ المخطّط يقوم على «الخير العام» المشترك، بدرجة متساوية لجميع المواطنين، يبدو أنّ الأمر الأساس قد بقي طيّ النسيان: المجتمع الأصليّ-العربي نفسه. فمؤسّسات التخطيط بمصمّميها ومخطّطيها تخطئ حين تقوم بخلق يافيّة محلية متخيّلة، تجذب أشخاصاً أثرياً يعبّون الحزينة العامّة، وتخلق ديكوراً غالباً بنمط يافيّ^٨، بينما يتضرّر ويختفي جوهر الحيز اليافيّ وهويّته. هكذا سيكون لدينا العجمي بدون عجميين، منحدر يافا بدون صيادين وبيو يافيّة زائفة مع قاطنين غربيين. لقد أحسن مزأوي ومخول (١٩٩١) في وصف نسيان الجوهر الإنساني الذي يمنح المكان معناه، وهو ما يميّز، في رأيي، بنى مؤسسية ومثليها على الأرض؛ مصمّمين معماريين ومخطّطين يصمّمون حيّزنا:

«... يافا مدينة «قديمة» مغتربة عن ماضيها، مزروعة كعضو غريب على أجنحة التاريخ؛ مدينة تعرض الصيغة الرسمية والمسّلعة لزمّن لم يكن، لسكّان لم يكونوا موجودين. إنّ الخصوصيّة التاريخية والأصالة الحيزيّة-الثقافية تُستبعد إلى ركن قصيّ وتُقدّم على مذبح صراع الحضارة. لا شيء عاد يذكر بيافا العربية، حتى ولا صورة رتّة في غرفة جانبيّة من المتحف المحليّ، ولا حتى اسم شارع أو اسم زقاق. الزمّن يختفي كأنّه لم يكن بينما يروح حاضر زائف يتحدّث باسمه بلغة جديدة... إنّ مشروع يافا القديمة يستوحى إلهامه من فكرة سياسيّة-اقتصاديّة، «غير اليهود» فيها كما لو أنّهم «لاقوميّة»، «لائقافة»،

كسكّان كهوف لم يتركوا ولو تسجيلاً واحداً يستحقّ تسميته لتضمّنه سيرة حياة المكان...».

نتيجة لسياسة التخطيط في البلدية، سيرك يافا غالبية السكّان الأصليين-العرب المحسوبة على الطبقة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة الدنيا، لأنّه ليس بمقدورها التنافس في السوق الحرّة على شراء دور في الأحياء العربيّة التقليديّة وعلى دفع مدفوعاً الأرئونا العاليّة. في نهاية السيرة، ستظلّ في هذه الأحياء شريحة مقلّصة من السكّان الأصليين-العرب من أبناء الطبقتين الاجتماعيّتين-الاقتصاديّتين الوسطى والعليا، تكون قادرة على تحمّل أعباء التكاليف. منذ الآن يمكن رؤية بيو فاخرة بزغت خلال السنتين-الثلاث الأخيراً كالفطرّاً بعد المطر، والتي تعود إلى عائلات عربية مقتدرة في يافا. هذه البنية الحيزيّة الآخذة بالتشكّل أمام أعيننا، هي أضعف الشرور من ناحية السياسة العامّة-التخطيطيّة لدى البلدية. السكّان العرب القلائل الباقون في يافا كأقلية صغيرة في محيط يهودي جديد، سوف يزيّنون كنقاط ملوّنة أصليّة المحيط اليافيّ المتخيّل مجدّداً، ولا يلبّطخونه بقطع ملوّنة واسعة.

تخلق سياسة التخطيط الحاليّة في يافا محيطاً لا يشجّع على الانفتاح على المحيط الأصليّ، بل يعزّز من التنافس على الهويّة الإثنيّة-القومية، ويساهم بذلك في مفاجمة الفصل الحيزي في يافا. أسوة بتل أندروميديا، فإنّ مشاريع شبيهة بجوهرها يجري تخطيطها في المحيط، ستزيد من الاعتراّب والغربة بين مجموعتي السكّان، على الرّغم من أنه لا يُتوقع نشوء ثغرة طبقيّة حادة بين المجموعتين، بما أن السكّان العرب الباقين سيكونون من الأغنياء نسبياً. لكنّ الفصل العنصري الحيزي في الحياة اليومية

ملاحظا

- ١ للتدقيق أكثر، يجري اليوم في حيّ العجمي والجبلية تطبيق الهيكلية المحلي رقم ٢٦٦٠ المتفرّع عن خطة المنحدر ٢٢٣٦ .
- ٢ للتسهيل، سوف أعتد اسم «مخطّط المنحدر» خلال التطرّق إلى الأحياء العربية، أيضاً .
- ٣ تمّ في إطار محاولا إخلاء السكان من شمال العجمي في السبعينيات بناء عدة عمارة شقق في الجزء الجنوبي من حيّ الجبلية على حدود بايام. لكن استجابة السكان لعروضا اقتناء الدور في هذه العمارة كانت ضئيلة. وكانت أسباب ذلك هي كثافة البناء، الدور الصغيرة لعائلا وفيرة الأولاد، الأسعار العالية، غياب الخدمة العامة الملائمة، وعلى الأخصّ البعد عن المؤسسة العامة للمجتمع في العجمي (مور، ١٩٩٤).
- ٤ تعني سيرورة البرجزة (gentrification) تحوّل أحياء متدهورة، تقطنها مجموعا سكانية ذا معايير اجتماعية-اقتصادية منخفضة، إلى أحياء ذا مكانة اجتماعية-اقتصادية أعلى نتيجة تسكّل مجموعا سكانية من «البيابيز» (yuppies) والدينكيز (dinkies) (غونين وكوهين، ١٩٨٩). هذه المجموعا، التي ينتمي إليها أبناء الطبقة الوسطى والوسطى-العليا، تتسلّل إلى أحياء أبناء الطبقة الدنيا، تحسّن الجودة البيئية وتخلق نمط حياة يعكس ذوق وقيم تلك الطبقة. نتيجة لذلك، إنّ الأحياء المتدهورة مادياً «تتسلّل إلى الأعلى» في سوق السكن، بحيث يطرأ ارتفاع على قيمة الإيجار فيها. سيرورة التبرجس هي جزء من سيرورة أشمل، متعدّدة الأبعاد، من توسّع مجال السكّن لدى الطبقة الوسطى. تتمّ هذه السيرورة في مدن العالم الغربي وهي تميّز إسرائيل، أيضاً. يتمّ هذا التوسّع، أساساً، بسبب زيادة صفوف الطبقة الوسطى في العقود الأخيرة، نتيجة الارتفاع الاقتصادي في مستوى الحياة.
- ٥ يمكن أن نلمس أحد التجليا الحادة لسخط المجتمع العربي، في مفا الاعتراضا التي قدمها سكان حي العجمي بشكل منظم ضد «مخطّط المنحدر». هناك تجلّ آخر هو نشاط الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا، التي تنظم نشاطا احتجاجية تعترض على أخلاقية المخطّط الحيزية في يافا وتشدّد على الغبن التاريخي الذي تعرضت اليه يافا؛ تتوجه إلى الرأي العام والصحافة؛

سيتواصل، فالمجموعة العربية ستظلّ خلف جدار «الإسرائيلية النقيّة» وسيعيش العرب في الحيّ الجديد كأفرادٍ وحيدين في حيّ يهودي، وسيكونون منعزلين عنه (غولدهابر، ٢٠٠٤).

للتلخيص، تقف خلف تطبيق مخطّط منحدر يافا مصلحة واضحة ومُعلنة للبلدية بترميم مديني-اجتماعي وكذلك مصالح خفية في أساسها منطق إثني لتهويد وخصخصة الحيّ. إنّ كشف المصالح الأخرى والاعتراف بوجودها يشيران إلى المتضررين منها. يرافق تطبيق المخطّط خطاب مؤسسي، يُمجّد الترميم المديني-الاجتماعي. أمّا الخطاب العربي المحلي فيشير إلى المصالح الخفية لتهويد الحيّ وخصخصته، بوصفها تهدّد استمرار وجود هذا المجتمع في الأحياء التقليدية. خلافاً لمونترسكو وفابيان (٢٠٠٣)، اللذين يشيران إلى ضعف القومية كمؤشّر على أنّ المشروع القوميّ اكتمل في يافا، وتطلّ بدلاً منه قوى نيوليبرالية، ففي اعتقادي، إنّ المصلحة التهودية لا تزال قائمة، قوّة القومية لم تضعف، بل يتمّ تصريفها إلى حصون تكنوقراطية من اللجان والمناقصا التي تخفي حضورها.

إنّ الشعور بالخطر الوجودي الذي يلفّ المجتمع العربيّ في يافا حقيقي، آخذين بالاعتبار حقيقة أنّ تطبيق مخطّط منحدر يافا لا يشمل، أيضاً، بناءً ملائماً لأغلب السكّان العرب في يافا. فهؤلاء السكّان سيضطرون، في خاتمة المطاف، إلى نقل مكان سكّانهم إلى خارج الأحياء التقليدية، والانتشار في أرجاء يافا أو في مدن عربية أخرى. إنّ توزيع المجتمع العربيّ في الحيّ هو بمثابة حكم بالإعدام على المجتمع.



- وتلتزم الى المحكمة العليا. وهي توفر للسكان مساعدة مهنية، اقتصادية وتقنية، حتى لا يبيعوا بيوتهم.
- ٦ تباع الدار المطلّة على البحر، وفقاً للتقدير، بمبلغ مشابه لدار بنفس الحجم في مناطق فاخرة من المدينة. أمّا في مناطق أخرى من يافا، فالأسعار منخفضة بنحو ١٠٠,٠٠٠ دولار من السعر في العجمي (قائمة أسعار الدور لدى ليفي يتسحاق، ٢٠٠٠). من المهم الإشارة الى أنّه تمّ نشر القائمة قبل أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، التي توقّف في أعقابها الطلب من قبل أناس من خارج يافا على الدور في العجمي لمدة تقارب السنة، وانخفضت أسعار الدور إلى النصف على الأقل (شيفر، ٢٠٠٣).
- ٧ تمّ، على السلم الاجتماعي-الاقتصادي لأحياء المدينة، تدرّج العجمي والجيلية في المكان الرابع من بين ١٠٠ (حداد وفديدا، ١٩٩٣).
- ٨ نشرَ طاقم مديرية الهندسة كراسة ارشادا تصمّم مفصّلة لأسلوب تصمّم يافيّ، وهو ملزم لكلّ بناء في يافا (بلدية تل أبيب-يافا، ١٩٩٥).
- المصادر
- أور سبوراي، يونا، ١٩٩٨. **جوانب بيئية في تخطيط شطآن البحر، أمثلة على قسم من مخطّط «منحدر يافا»، مخطّط بناء المدينة / ٢٢٣٦**. مؤلّف لنيل شهادة ماجستير، تل أبيب: جامعة تل أبيب، (عبري).
- إيزر، تمار، وكرمون، نعموي، ١٩٩٦. **الإحياء المدني - مسح لأدبينا ومعينة لحالة حيّ فلورنتين**. حيفا: سلسلة أبحاث مركز أبحاث المدينة والمنطقة، التخنيون، (عبري).
- بار-غال، يورام، ٢٠٠٢. **الخرائط والقومية: قراءة مجدّدة في «أطلس إسرائيل»، آفاق في الجغرافيا ٥٥**، ص ٢٩-٨ (عبري).
- بن أرتسي، يوسي، وشوشاني، مكسيم، ١٩٨٦. «عرب حيفا ١٩٧٢-١٩٨٣: تغيّرا ديمغرافية وحيوية»، في **أنماط السكن والهجرة الداخلية لدى عرب اسرائيل**، محرر أرنون سوفر، حيفا: سلسلة نصوص في بحث الشرق الأوسط ٤، المركز اليهودي العربي، جامعة حيفا (عبري).
- بنبنستي، ميرون، ١٩٩٧. «الخارطة العبرية»، **نظرية ونقد** ١١، ص ٢٩-٧ (عبري).
- بن شيمش، يعقوب، ٢٠٠٣. «لغة محلية، لغة عالمية: التماس عدالة بشأن وضع اللافتا البلدية»، **نظرية ونقد** ٢٢، ص ٢٠٤-١٩٩ (عبري).
- بلدية تل أبيب-يافا، ١٩٩٣. **سجل الإحصاء السنوي** (عبري).
- بلدية تل أبيب-يافا، ١٩٩٥. **نظرة على العجمي: صورة معمارية**. تل أبيب: دائرة الهندسة (عبري).
- بلدية تل أبيب-يافا، ١٩٩٧. **ترميم وتجديد في يافا: بلورة السياسة ووسائل تطبيقها**. تل أبيب: دائرة الهندسة، طاقم يافا الجنوبية، مسح داخليّ (عبري).
- بلدية تل أبيب-يافا، ٢٠٠٣. **مركز البحث الاقتصادي-الاجتماعي** (عبري).
- حداد، منشي، وفديدا، ميخائيل، ١٩٩٣. «فجوا اقتصادية اجتماعية في مناطق تل أبيب يافا»، في **أبحاث تل أبيب يافا، محرران دافيد نحماي وغيلا منحيم**، تل أبيب: جامعة تل أبيب، رمو، ص ٦١-٨٤ (عبري).
- حدان، هناء، ٢٠٠٦. «نتسير عيليت كمدينة مختلطة: هجرة الفلسطينيين إليها ومساكن في سلوكيا حيّزية واجتماعية»، في **مدينة إسرائيلية أو مدينة في إسرائيل؟**، محرران توفى فنستير وحاييم يعقوبي، القدس: معهد فان لير، إصدار هكيبوتس همئوحاد، ص ١٣٤-١١٠ (عبري).
- رودد، باتيا، ٢٠٠٦. «أطراف تنفّسي»، مقال لم يُنشر بعد، **بئر السبع**، جامعة بن غوريون في النقب (عبري).
- شقر، نسيم، ١٩٩٦. **المجتمع العربي في يافا على مفترق طرق وجودي**. يافا: الرابطة لرعاية شؤون عرب يافا (نشرة داخلية) (عبري).
- شلو، ميخائيل، ٢٠٠٦. «اقتصاد سياسي»، في **لا/ مساواة**، محرران أوري رام ونيتسا بيركوفيتش، بئر السبع: دار كتب جامعة بن غوريون، ص ٢٠٤-٢١١ (عبري).
- شنل، يتسحاق، وغرايتسر، ايريس، ١٩٩٤. **عائدون إلى تل ابيب**. حيفا: إصدار مركز أبحاث المدينة والمنطقة، التخنيون (عبري).
- شنهاف، يهودا، ٢٠٠٦. «الائنية»، في **لا/ مساواة**، محرران أوري رام ونيتسا بيركوفيتش، بئر السبع: دار كتب جامعة بن غوريون، ص ٦٣-٥٥ (عبري).
- شيفر، أرييه، ٢٠٠٣. «أجنّت كي تشتري في يافا»، يافو شيلي (يافا خاصتي) (عبري).
- غولدهابر، رفيت، ٢٠٠٤. **أنماط فصل في ظروف إقصاء نحو الهامش - حالة السكان العرب في يافا**. وظيفة لنيل شهادة دكتوراة في الفلسفة، تل أبيب: جامعة تل أبيب (عبري).

«مخطّط منحدر يافا»

- غونين، عميرام، وكوهين، جاد، ١٩٨٩. «التبرجس متعلّد الأوجه لأحياء في القدس»، *مدينة ومنطقة* ١٩-٢٠، القدس: معهد القدس لبحث إسرائيل، ص ٩-٢٧ (عبري).
- غونين، عميرام، وخمايسي، راسم، ١٩٩٢. **اتجاها في توزيع السكّان العرب في إسرائيل**. القدس: معهد فلورسهايم لأبحاث السياسة (عبري).
- غينزبرغ، يونا، ١٩٩٣. «تجدّد أحياء بلدية في تل أبيب: نفيه تسيديك وقلب تل أبيب»، في **أبحاث تل أبيب يافا**، محرران دافيد نعمياس وغيليا مناحيم، تل أبيب: جامعة تل أبيب، رمو، ص ١٦٦-١٤٧. (عبري).
- كرك، رو، ٢٠٠٣. **يافا: بزوغ مدينة، ١٧٩٩-١٩١٧**. القدس: أريغيل (عبري).
- كرمون، نوعمي، ١٩٩٣. «ترميم مدني: ثلاثة أجيال من السياسة وتجليها في أحياء تل أبيب-يافا»، في **أبحاث تل أبيب يافا**، محرران دافيد نعمياس وغيليا مناحيم، تل أبيب: جامعة تل أبيب، رمو، ص ١٣٨-١٠٥ (عبري).
- كرمون، نوعمي، ١٩٩٧. **سياسة ترميم لمناطق مدنيّة متدهورة**. حيفا: مركز أبحاث المدينة والمنطقة، التخنيون (عبري).
- ليفني، يتسحاق، ٢٠٠٠. **قائمة أسعار الدور والبيو**. أيلول (عبري).
- مزاي، اندريه إلياس، ومخول، مكرم خوري، ١٩٩٩. «السياسة الحيزية في يافا ١٩٩٠-١٩٤٨»، في **مدينة ويوتوبيا: مجموعة مواد - ثمانون عامًا على تل أبيب-يافا**، محرر حاييم لوسكي، الشركة الإسرائيلية للنشر، ص ٧٤-٦٢ (عبري).
- مناحيم، غيليا، وشبيرو، شمعون، ١٩٩٢. **سياسة بيروقراطية وإشراك السكان في مشروع ترميم الأحياء: حالة حي العجمي**. تل أبيب: مركز التطوير على اسم بنحاس سبير (عبري).
- موري، ي. ١٩٩٤. «إستراتيجية للتعايش المشترك في مناطق سكنية مختلطة من يهود وعرب: تمثيل على مخطّط لإحياء وتطوير العجمي وقلب يافا في تل أبيب»، *مدينة ومنطقة* ٢٣، ص ٥٤-٢٩ (عبري).
- مونترسكو، دنيغيل، وفبيان، روعي، ٢٠٠٣. «القفص الذهبي: البرجزة والعمولة في مشروع تل أندروميديا في يافا»، *نظرية ونقد* ٢٣، ص ١٧٨-١٤١ (عبري).
- هداس، أورلي، وغونين عميرام، ١٩٩٤. **يهود وعرب في حيّ مختلط في يافا**. القدس: معهد فلورسهايم
- لأبحاث السياسة (عبري).
- يعقوبي، حاييم، ٢٠٠٦. «حول الحقّ في المدينة: (لا) تخطيط واحتجاج حيزي في مدينة اللد المختلطة»، في **مدينة إسرائيلية أو مدينة في إسرائيل؟**، محرران توفي فنستير وحاييم يعقوبي، القدس: معهد فان لير، إصدار هكيبوتس همئوحاد، ص ١٠٩-٧٨ (عبري).
- يعقوبي، حاييم، وتسفاديا، إيرز، ٢٠٠٤. «حول بلورة هويّة مناطقيّة: القوميّة والحيز لمدى مهاجرين في اللد»، *نظرية ونقد* ٢٤، ص ٧١-٤٥ (عبري).
- يفتحييل، أورن، وكيدار، ألكسندر، ٢٠٠٣. «حول القوّة والأرض: نظام الأراضي في إسرائيل»، في **حيز، أرض، بيت**، محرر يهودا شنهاف، تل أبيب: معهد فان لير وهكيبوتس همئوحاد، ص ٥١-١٨ (عبري).
- Aharoni, Yair (1998) *The Changing Political Economy of Israel*, *Annals of the American Academy for Political and Social Sciences* 55: 127-146.
- Boal, Frederick Wilgar (1976) *Ethnic Residential Segregation*, in Herbert, D. T. and Johnston, R. J. (eds) *Social Areas in Cities* 1. London: John Wiley, pp. 41-79.
- Falah, Ghazi (1996) *Living Together Apart: Residential Segregation in Mixed Arab/Jewish Cities in Israel*, *Urban Studies* 33: 823-857.
- Hall, Peter (1988) *Cities of Tomorrow*. U.K: Basil Blackwell.
- Kipnis, Baruch and Itzhak Schnell (1978) *Changes in the Distribution of Arabs in Mixed Jewish-Arabs Cities in Israel*, *Economic Geography* 54(2): 168-180.
- Lefebvre, Henri (1991) *The Production of Space*. Oxford and Cambridge: Blackwell.
- Lefebvre, Henri (1996) *Writing on Cities*. London: Blackwell.
- Ley, David (1992) *Gentrification Recession: Social Change in Six Canadian Inner Cities, 1981-1986*, *Urban Geography* 13: 230-256.
- Portugali, Juval (1991) *An Arab Segregated Neighborhood in Tel-Aviv: The Case of Adjami*, *Geography Research Forum* 11: 37-50.



- Relph, Edward (1976) *Place and Placelessness*. London: Pion.
- Schnell, Izhak (1994) *Perceptions of Israeli Arabs: Territoriality and Identity*. Aldershot: Aldershot.
- Short, John Rennie (1989) Yuppies, Yuffies and the New Urban Order, *Transactions of the Institute of British Geographers* 14: 173-188.
- Sibley, David (1995) *Geographies of Exclusion: Society and Difference in the West*. London: Routledge.
- Suttles, Gerald D. (1972) *The Social Order Construction of Communities*. Chicago: University of Chicago Press.
- Yiftachel, Oren (1999) 'Ethnocracy': the politics of Judaizing Israel/Palestine, *Constellations* 6(3): 364-390.
- Yiftachel, Oren (2006) *Ethnocracy*. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.
- Yiftachel, Oren and Haim Yacobi (2003) Urban Technocracy: Ethnicization and the production of space in an Israeli 'mixed city,' *Environment and Behavior D: Society and Space* 21: 673-693.



إعادة «برمجة» من خلال «التحديث»

المحرّرتان

«قرية خشم زنه تقوم على أرضها.. أحد أقاربي يبلغ الـ ٨٦ من العمر. وهو يقطن في المكان نفسه منذ ولادته، قبل أن تقوم الدولة بكثير. فهو يحرق، يزرع، يربي القمح والماشية في المكان نفسه. هذا هو المكان الوحيد الذي يعرفه، هذه أرضه، ولا يمكن لأحد أن يأتي ليأخذ هذا المكان، هذا ظلم.. أن يأتي أحدهم في صبيحة أحد الأيام ليأخذ كل هذا ويمحو ما هو قائم هو أمر غير معقول. أن يأتي أحدهم في صباح واحد ويأخذ كل هذا ويمحو كل ما هو موجود، هذا مستحيل. أن يأتي أحدهم ليمحو تاريخ إنسان وخلفيته ويقول إنه ستنم إعادة برمجة ليكون آخر هو أمر غير معقول. لقد ترعرعتُ على هذه التقاليد وأريد لأولادي أن يتربوا عليها. أريد لقريتي أن تُدار بهذه الصورة. أنا أيضاً أريد أن تكون قرية زراعية عصرية، ولكن هذا هو الأساس الذي أريد الحفاظ عليه».

(من أقوال السيد رياض العثامين من قرية خشم زنه غير المعترف بها في النقب، في جلسة سماع الاعتراضات على مخطّط متروبولين بئر السبع الذي عقد أمام المحقّقة التي عينت لسماع الاعتراضات من قبل المجلس القليمي للتخطيط والبناء، ص ٢٠-٢١ من بروتوكول الجلسة، بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢).

كلما السيد رياض العثامين تمثّل كيف يرى القاطن في القرية غير المعترف بها خشم زنه السياسة الحالية التي تمارسها حكومة إسرائيل بغية تهجير السكان البدو في النقب وتركيزهم داخل بلدا «عصرية». الرواية التي يستخدمها العثامين جاء بهدف الاحتجاج على مخطّط متروبولين بئر السبع، الذي يفرض على عشرين ألف السكان البدو في القرى غير المعترف بها في النقب مصيراً يتجسّد بفقدان البيت، الأرض والنسيج الاجتماعي. لقد نجح الكثير من هذه القرى خلال احتلال العام ١٩٤٨ وبقيت العشائر تعيش على أراضي أجدادها المتوارثة منذ أجيال طويلة. القسم الآخر هو قرى أقيمت على أثر أوامر أصدرها الحكم العسكري في منطقة النقب والذي سلب، عملياً، أراضي قسم من العشائر في منطقة النقب الغربي، ونقلهم إلى ما يُسمّى منطقة السياج، بمحاذاة الحدود مع الأردن في ذلك الحين. الاقتباسا التي سيتم إيرادها، فيما يلي، تشكّل مثلاً على الفجوة شديدة العمق بين رواية





السكان العرب البدو في النقب، الذين ينظرون إلى أنفسهم كسكان أصلايين ذوي ميزا خاصة ويرغبون في القيام بجزء مركزي في تقرير مستقبل تطوّرهم، وبين الرواية المؤسسية الإسرائيلية التي يُنظر إلى سكان النقب البدو وفقها على أنّهم يفتقرون إلى أي تميّز، يفتقرون إلى أيّ تاريخ، ويفتقرون إلى أية روابط بالمكان. وفقاً لمفهوم الدولة، فإنّ إجراء «العصرنة» جيّدة لأولئك السكان، بما يناقض إرادة السكن البدو ويخالف الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية (United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples) (في ما يلي: «الإعلان»).

بعد سنوا طويلة من النضال لأجل الاعتراف بحقّها في نيل الاعتراف بها وباحتياجاتها كمجموعة وكأفراد، داخل الدول التي تعيش فيها، نجحت الشعوب الأصلية في الدفع إلى بلورة الإعلان حول حقوقها. في اجتماع عقدته بتاريخ السابع من أيلول ٢٠٠٧، أعلنت الهيئة العامة للأمم المتحدة تبنّي الصيغة النهائية للإعلان الذي ينصّ في بنده الأول على حقوق الشعوب الأصلية في «التمتّع الكامل، جماعاً أو أفراداً، بجميع حقوق الإنسان والحريّات الأساسية المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان».

إنّ الاقتباس الواردة في ما يلي، من جلسة سماع الاعتراضا لمخطّط متروبولين بئر السبع المنعقدة في يوم ٢/٧/٢٠٠٨، تشير إلى الفجوة الهائلة بين خطاب السكان العرب البدو وبين خطاب المؤسسة الإسرائيلية. السيد يونس الأطرش، من سكان قرية سعوة غير المعترف بها، يؤكّد في روايته الحياة اليومية لدى سكان البلدة وعلاقتهم الاجتماعية، الثقافية والتاريخية بالمكان. في المقابل، فإنّ طال فوديم، الذي يمثّل المؤسسة الإسرائيلية في هذا السياق، يتجاهل تماماً طموحا أهل المكان، لا يتطرّق إلى سياقهم الثقافي والتاريخي في أرضهم، ويخطّط لنقلهم إلى مكان آخر. وتتعامل مؤسسة التخطيط بشكل مشابه مع أبناء عشيرة أبو القيعان، إذ تقترح نقلهم من موقعهم، للمرة الثانية، على الرغم من رغبتهم وطموحهم في البقاء في المكان الذي وُلدوا فيه ويعيشون فيه. في ما يلي الأقوال:

«بلدة [سعوة] قائمة منذ ١٥٠ عاماً، أكبر أهلها عمراً ولد هنا في العام ١٩٣٣... تُستخدم الأرض للسكن، هناك ١٥٥ وحدة سكنية، مسجدان، أربع آبار مياه قديمة قائمة منذ ما يزيد عن ١٠٠ عام... (أقوال يونس الأطرش، من سكان قرية سعوة غير المعترف بها، في بروتوكول جلسة سماع الاعتراضا ، في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨، ص ٣).

«أبناء قبيلة الأطرش الذين يسكنون اليوم في سعوة، مخطّط لهم بأن يُنقلوا إلى بلدة مولدة التي يفترض أن تُقام جنوبي شارع رقم ٣١». (أقوال طال بوديم، المسؤول عن التخطيط والبرامج، مكتب التخطيط اللوائي - لواء الجنوب، بروتوكول جلسة سماع الاعتراضا المنعقدة في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨، ص ٥).



«مع إقامة الدولة في العام ١٩٤٨ عاشت قبيلة أبو القيعان في شوباليم [وادي زباله] بجانب رهط. في تاريخ ٢٧/٦/١٩٥٦ عقد الحكم العسكري اتفاقية مع رئيس القبيلة، الشيخ فرهود أبو القيعان، تُقام بموجبها بلدة عتير/ أبو الحيران.. كان الموقع صحراء، دون شوارع، ماء، بيو، ودون خدمات. أقمنا البلدة، استثمرنا في البيو، في الشوارع وفي خطوط المياه... أنا ولد في العام ١٩٥٦، وعمري اليوم ٤٩ عاماً، وقد وُلد هناك.»

(أقوال الشيخ خليل أبو القيعان، من سكان قرية عتير/أم الحيران غير المعترف بها. بروتوكول جلسة سماع الاعتراض المنعقدة في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨، ص ٦).

«الحلّ الذي تقدّمه الدولة لقبيلة أبو القيعان، الواقعة في موقعي أم الحيران وعتير، هو في بلدة حورا، في الحيّ رقم ٩، حيث يوجد مخطّط مفصّل، وفي الحيّ رقم ١٢، حيث لم يتمّ تقديم خارطة للإيداع بعد.»

(أقوال طلال بوديم، المسؤول عن التخطيط والبرامج، مكتب التخطيط اللوائي - لواء الجنوب، بروتوكول جلسة سماع الاعتراض المنعقدة في تاريخ ٢/٧/٢٠٠٨، ص ٦).

يُشار هنا إلى أنّ البند ٨ (٢) (أ) للإعلان يلزم الدول بحماية الشعوب الأصلية التي تعيش داخل حدودها من أي أعمال تهدف أو تؤدّي إلى حرمانهم من قيمها الثقافية وهويّتها الإثنية. ولهذا الهدف، ينصّ البند ٨ (٢) (ب) على منع الدول من أيّ عمل يهدف أو يؤدي إلى نزع ملكية الشعوب الأصلية في أراضيها أو أقاليمها أو مواردها. كذلك، فإنّ البندين ٨ و ١٠ للإعلان يحظران النقل القسريّ لأبناء الشعوب الأصلية من المكان الذي يعيشون فيه إلى أماكن أخرى، بطريقة تقوّض حقوقهم. بناءً على البند ١٠: «لا يجوز أن يحدث النقل إلى مكان جديد دون إعراب الشعوب الأصلية المعنية عن موافقتها الحرّة والمسبقة والمستنيرة...». علاوة على ذلك، ينصّ البند أعلاه على أنه في حال حدوث النقل، فذلك يحدث بعد التوصل إلى اتفاق حول تعويض منصف وعادل يحافظ على خيار العودة للشعوب الأصلية، قدر ما أمكن القيام بذلك.

في هذا القسم من العدد يتمّ إيراد فقرات مختارة من الاعتراض الذي قدّمه مركز عدالة على المخطّط الهيكليّ متروبولين بئر السبع، حول كلّ ما يتعلّق بالقري غير المعترف بها في النقب وحقوق سكّانها. كذلك، يشمل هذا القسم فقرات صلة من ردّ اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، لواء الجنوب، والتي قدّمت شفهيّاً خلال الاستماع إلى الاعتراض أمام المحقّقة التي تمّ تعيينها لهذا الغرض من قبل المجلس القطري للتخطيط والبناء. لم يجز التطرّق في ردّ اللجنة اللوائية على الاعتراض إلى حقوق السكّان البدو في النقب كسكّان أصليين، إلى تمييز هؤلاء السكّان، إلى ما تعنيه السيرورا التاريخية قبل إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨



وبعدها (بما في ذلك تحويل قسم من السكان إلى لاجئين داخل الدولة)، إلى مطالب السكان ورؤيتهم بخصوص الوضع القائم ومستقبلهم، على المدينين القريب والبعيد . يعكس ردّ السلطا بهذا الشأن، مرّة أخرى، رواية تتميز بالوصاية، والتي بموجبها تعرف الدولة ما هو مفضلّ للسكان أكثر منهم، وهي تنوي تطبيق رؤيتها هذه على طريقتهما . فالسيّدة أليسيا سيبر (مخطّطة اللواء، لواء الجنوب)، على سبيل المثال، قالت ما يلي : « أنا لا أعتقد أنّه من الصحيح إعادة السكان [البدو] إلى الزراعة والتشديد على مساحا زراعية... فعلى مستوى اللواء انشغلنا في هذا بما يكفي، وتمّ إجراء دراسة قبل تقديم المخطّط، حيث تمّ فحص الموضوع فيه . ولذلك، فقد دمجتنا السكان البدو في مناطق التشغيل المتروبولينيّة... » (بروتوكول الجلسة من يوم ٢/٧/٢٠٠٨، ص ٣٥) . وبطبيعة الحال، فإنّ السكان البدو وممثليهم لم يكونوا جزءاً من ذلك الفحص، ولم يشاركوا في عمليّة اتخاذ القرار الحاسمة هذه، بما يتناقض مع البند ١٨ للإعلان والذي ينصّ على حقوق الشعوب الأصليّة « المشاركة في اتخاذ القرار المتعلقة بالمسائل التي تمسّ حقوقهم من خلال ممثلين تختارهم هي بنفسها... » هذا البند يخصّ حق الشعوب الأصليّة في « حفظ وتطوير مؤسساتها الأصليّة الخاصّة بها التي تقوم باتخاذ القرارا » . بالإضافة إلى ذلك، يفرض البند ١٩ للإعلان على الدول واجب إشراك الشعوب الأصليّة التي تعيش فيها، قبل أن تمرّ أو تطبّق أيّ تشريع أو قرار إداريّ يحمل تأثيراً على الشعوب نفسها . وهو ما لم يتمّ القيام به في هذه الحالة .



مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية
اللوائى الجزئى لمتروبولين بئر السبع
م.م. ١٤/٤ تغيير رقم ٢٣

مقدمّة

[...]

States should undertake, at the national level, all necessary measures for the realization of **the right to development and shall ensure**, inter alia, equality of opportunity in their access to basic resources, education, health services, food, **housing, employment and the fair distribution of income**. Effective measures should be undertaken to ensure that women have an active role in the development process. **Appropriate economic and social reforms should be carried out with a view to eradicating all social injustices.**

Article 8(1) of the UN Declaration on the Right to

Development

(التشديد ليس في الأصل)

١. تنظّم قوانين التخطيط والبناء في الدولة أهداف واستخداما الأرض في المجالا الحيزية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية والبيئية، وكذلك على مختلف المستويات، قطرياً، لوائياً ومحلياً. وفي السنوا الأخيرة، تحوّلت قوانين التخطيط والبناء إلى المحرك الأساس للتطوير الاقتصادي والاجتماعي على مختلف المستويات. [...]

[...]

٣. من هنا، للتخطيط اللوائى أهمية وتأثير حاسم على مستقبل وجود حياة مواطني





المقدمة

اللواء في المجالا المختلفة، على تقسيم الموارد في اللواء، وعلى تطوير المجموعا السكانية المختلفة فيه. فالتخطيط، يُفترض به أن يُطبّق مبادئ العدالة الاجتماعية والحيزية، وأن يضمن المساواة والعدالة التخطيطية بين المجموعا السكانية المختلفة، وأن يكون بمثابة مُحرك للتطوير الاجتماعي، الاقتصادي والحيزي. وتظهر هذه المبادئ كقيمة مركزية في أجهزة التخطيط المتنوّرة في العالم [...]]

٤. إنَّ المخطّط الهيكلية اللوائي الجزئي لمنطقة بئر السبع (متروبولين بئر السبع) م. م. ١٤/٤ تغيير رقم ٢٣ (في ما يلي: «المخطّط» أو «مخطّط المتروبولين») يتجاهل وجود نحو نصف السكان العرب البدو في لواء الجنوب، ولا ينظّم، عملياً، المكانة التخطيطية للبلدا العربية غير المعترف بها في النقب، التي بعضها قائم من قبل قيام دولة إسرائيل والبعض الآخر منها أُقيم على أثر أوامر الحاكم العسكري في المنطقة في السنوا الأولى لقيام الدولة، إذ سعت إلى إخلاء قرى السكان العرب القائمة ونقلها إلى مواقعها الحالية. [ينظر خارطة رقم ١، ص ٦٥]

٥. هذا المخطّط الذي يبدو كما لو أنّه يقترح جهازاً للاعتراف بـ («إقامة») بلدا عربية جديدة، إنّما يواصل فعلياً سياسة تركيز السكان العرب البدو في البلدا المعترف بها القائمة، من خلال تجاهل طابع ونمط حياة سكانها العرب، حقّهم في اختيار نمط حياتهم ومسكنهم، كما لا يوفّر إمكانياتاً مختلفة ومتنوّعة من أشكال السكن. لقد تجاهل ذلك المخطّط تماماً حقّ السكان العرب التاريخي في المكان، حقوقهم كسكان المكان الاصلانيين وحقّهم في سكن لائق. ويواصل هذا المخطّط المساس الفظّ بحقّ السكان العرب في النقب، مواطني الدولة، في المساواة، السكن اللائق، الكرامة وحقّهم في التطوّر.

[...]

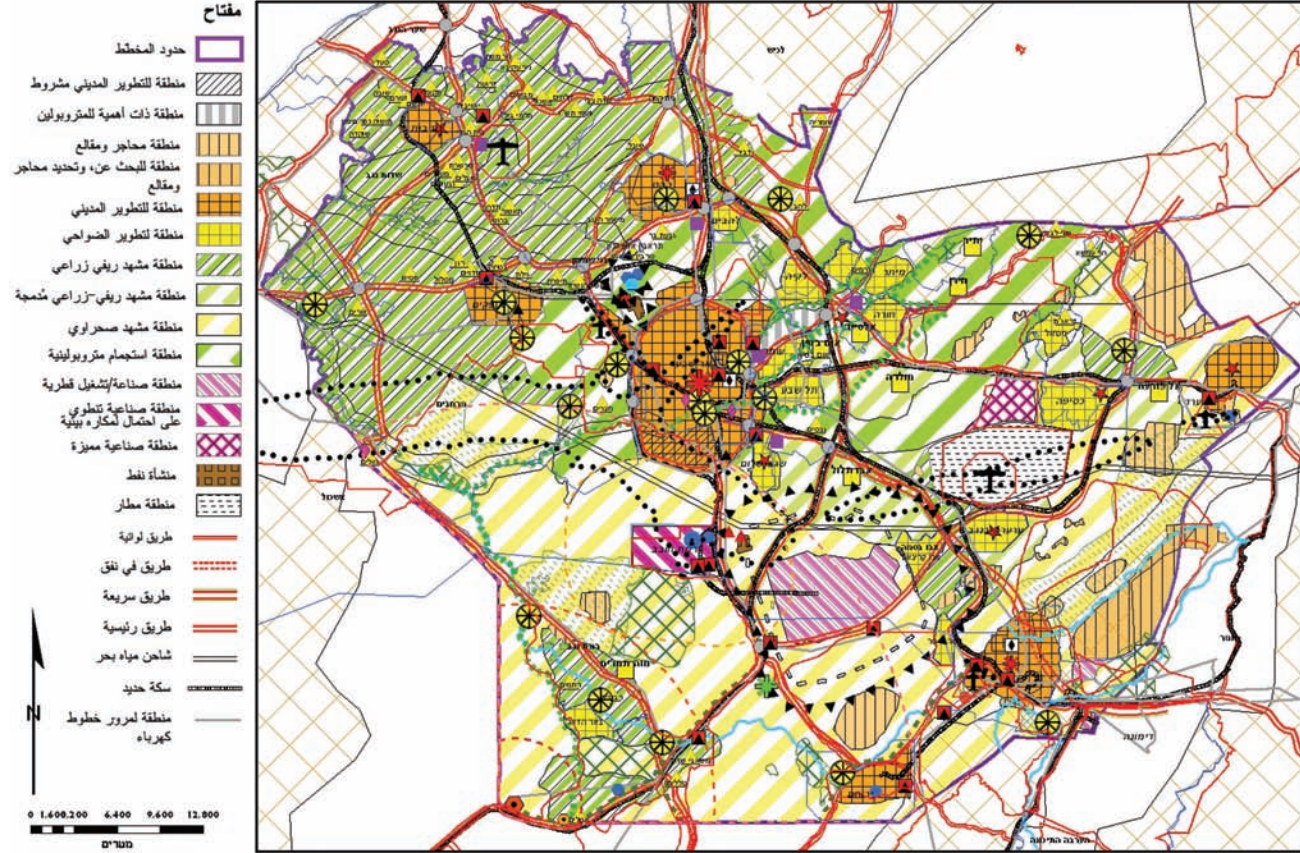
توطئة، والوضع القائم ميدانياً

١١. يصل تعداد السكان العرب في النقب إلى ١٥٦.٤ ألف نسمة، وهم يشكّلون ٢٧,٧ بالمئة من سكان النقب (منطقة بئر السبع، سنة ٢٠٠٦)^١. ويعيش نحو نصف هؤلاء السكان في عشرا القرى والمواقع غير المعترف بها، وهم يعانون من غياب الخدم الأساسية كالماء والكهرباء، وكذلك من غياب خدما الصحة والتعليم. وتقدر مساحة السكن في القرى والمواقع غير المعترف بها في منطقة بئر السبع بنحو ٣٠٦,٠٠٠ دونم^٢. [ينظر خارطة رقم ٢، ص ٦٦]

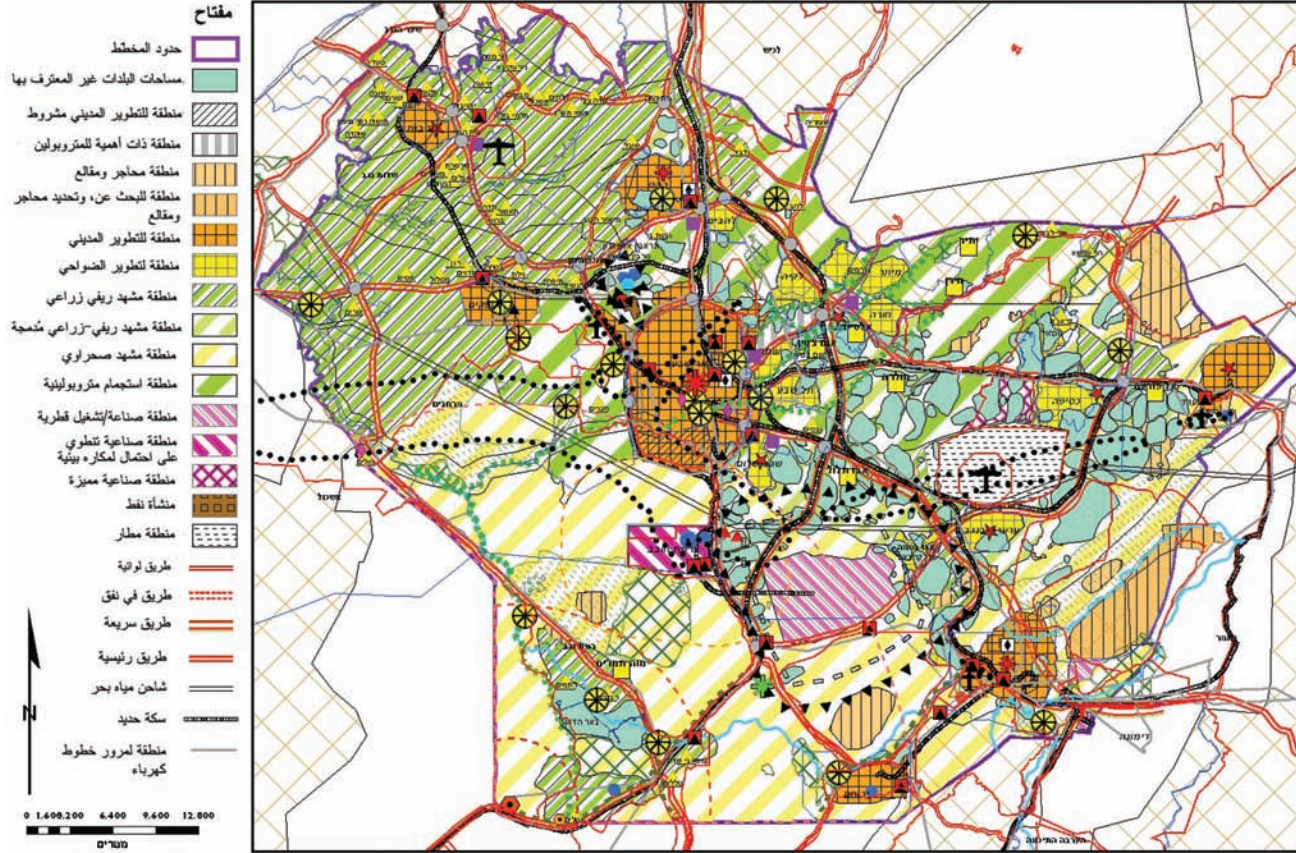




خارطة رقم 1: المخطط الهيكلى 4/14 تغيير رقم 23



خارطة رقم 2: مساحات البلديات غير المعترف بها على خلفية المخطط الهيكلي 4/14 تغيير رقم 23



مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلي اللواتي الجزئي لمتروبولين بئر السبع

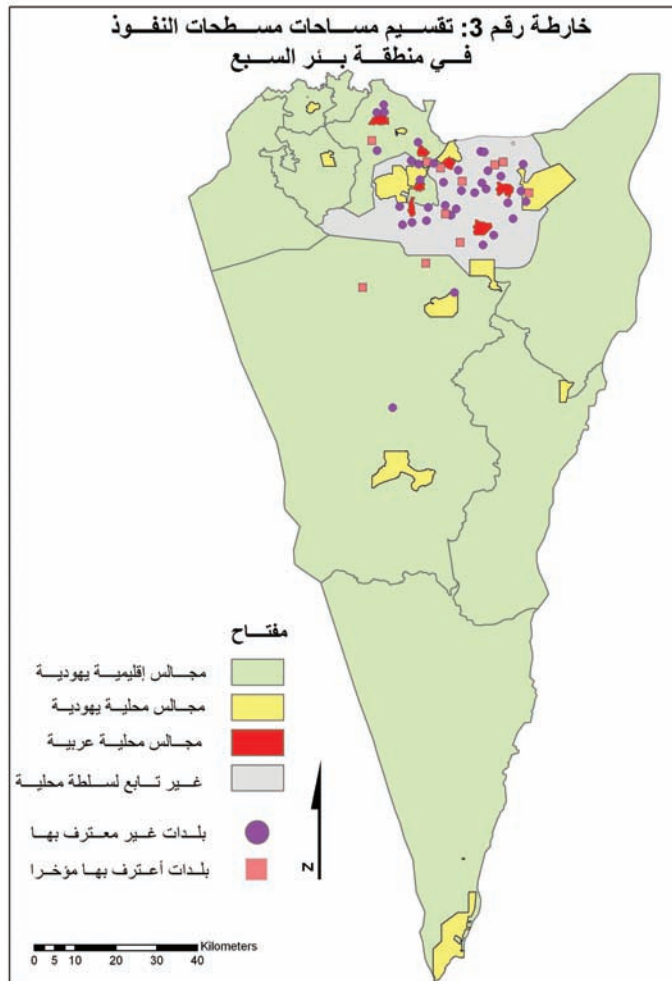
١٢. يُشار إلى أنّ الهدف الصريح الذي يقف من خلف إقامة البلدا المعترف بها، أو من خلف الاعتراف بها، هو تركيز وتقليص مساحة السكن والعيش لدى السكان العرب في النقب إلى أقلّ ما يمكن، وذلك من خلال التجاهل التام للوضع القائم، احتياجاً للسكان العرب الفورية، الفجوا القائمة بين البلدا العربية واليهودية في المنطقة واحتياجاً التطوير المستقبلية للسكان العرب فيها.

١٣. عملياً، تدير دولة إسرائيل ومؤسّسا التخطيط فيها جهازّي تخطيط. الأوّل لمواطني الدولة اليهود والذي يتميّز بخلق حيّز عيش متنوّعة (بلدا تعاونية، بلدا، بلدا زراعية، بلدا جماهيرية، بلدا ضواح، بلدا قروية، بلدا مدينية وما شابه) وبحيّا عيش واسعة تنطوي على إمكانيا تطوير مستقبلية مع الحفاظ على طابع البلدا. إنّ الهدف من هذه السياسة هو ضمان استعمال يهودي حصريّ لأقصى ما يمكن من الحيّز. الجهاز الثاني مخصّص لمواطني الدولة العرب ويتميّز بتقليص حيّز تطوير هؤلاء السكان إلى أدنى حدّ وغياب التنوع في إمكانيا العيش. لقد باتت البلدا العربية، مع مرور الوقت، أكثر اكتظاظاً، حيث أنها لا تتمكّن من عرض حيّا عيش معقولة.

١٤. أد هذه السياسة إلى تقسيم غير عادل للحيّز، بين السلطا المحلية اليهودية وتلك العربية في النقب. كما ذكر، فإنّ هذه التقسيمة غير العادلة والمميّزة تؤدّي إلى مشاكل خطيرة في البنية التحتية، وإلى غياب إمكانيا التطوير وما شابه. فمثلاً، مساحة منطقة نفوذ البلدا العربية السبع [التي تم الاعتراف بها في سنوا السبعين] الواقعة في منطقة بئر السبع التي تمتدّ على مساحة ١٢,٩٤٥ كم مربع، تبلغ ٥٩,٩٥٧ كم مربع، وهي تشكّل ٠,٥٪ من مساحة المنطقة. ٣ مساحة بلدا المجلس الإقليمي أبو بسمة [يشمل البلدا التي اعترف بها في السنوا الاخيرة] تبلغ نحو ٠,٢٪ فقط من مساحة المنطقة. أي أن مساحة البلدا العربية المعترف بها في منطقة بئر السبع تمتدّ على أقلّ من ١٪ من مساحة المنطقة، وفي المقابل يشكّل السكان العرب في المنطقة نحو ٢٨٪ من مجمل السكان. ٤ [ينظر خارطة رقم ٣، ص ٦٨]

[...]

١٦. بالإضافة إلى ذلك، أد هذه السياسة إلى فصل حيّزي بين السكان العرب والسكان اليهود. فمثلاً، نشأ بلدا يُحظر سكن العرب فيها لكنها مُتاحة لليهود فقط، أي نشأ حيّا «متجانسة» تُخصّص فيها تلك المناطق لسكن اليهود، فقط.



مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمتروبولين بشر السبع

١٧. وفقاً لهذه السياسة، مثلاً، لا يستطيع العرب البدو السكن في نحو ٩١ بالمئة من البلدا اليهودية القروية الـ ١٠٧ الواقعة في منطقة بئر السبع.^٥ المقصود هنا بلدا ، بلدا تعاونية، قرى تعاونية وبلدا جماهيرية، يُشترط الانتقال إليها بلجان قبول تشكّل الوكالة اليهودية مُركّباً فعّالاً فيها. إنّ الهدف المُعلن لهذا الإجراء هو فحص ملاءمة المتقدمين اجتماعياً، ولكن يؤدي هذا عملياً، أيضاً، إلى إقصاء مواطني الدولة العرب عن تلك البلدا.^٦

تأييد مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب

١٨. يؤيد مخطّط المتروبولين، قولاً وفعلاً، مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب، بكونها تتجاهل وجود هذه القرى، حقوق السكان العرب الأصليين في المنطقة، احتياجاتهم الحيزية والثقافية، كما أنّه لا يعرض حلولاً مُلائمة ومقبولة لمشكلة هذه القرى. في المقابل، إنّ الدولة ومؤسساتها المختلفة تعرض وتقيم بلدا جديدة للسكان اليهود، وقسمٌ منها على مقربة من، أو مكان البلدا غير المعترف بها ذاتها، إضافة إلى إقامة مستوطنا فردية.^٧

١٩. صحيح أنّ إحدى مُركّبات المخطّط، كما يتّضح من وثائقه، تظهر وكأنّ هناك توجّهاً جديداً لتنظيم البلدا العربية، انطلاقاً من انتشار البلدا القائم والحاجة في تبني تطوير نوعي مختلف البلدا ، لكنّ هذا لا يُترجم في المخطّط الذي تمّ إيداعه.

٢٠. فمثلاً، يتجاهل المخطّط تماماً وجود البلدا غير المعترف بها ولا يُحدّد هذه البلدا على خرائط المخطّط. بل إنّ المخطّط يقترح نقل سكان تلك البلدا وتركيزهم في عدد ضئيل من البلدا . لمزيد من الدقّة، وكما سيُفصّل في ما يلي، يقترح المخطّط حلاً جزئياً جداً لا يمكنه أن يشكّل إجابة تخطيطية للسكان العرب في البلدا غير المعترف بها، لدرجة أنّه يشكّل حلاً وهمياً لا يمكنه تغيير الوضع القائم ميدانياً. علاوةً على ذلك، فإنّ «الحلّ» المقترح يعمّق الفجوة الحيزية والاجتماعية بين السكان العرب في النقب وبين السكان اليهود.

٢١. يتّضح من الأطلّاع على خارطة ووثائق المخطّط المختلفة، أنّه يعرض الحلول الحيزية التالية لتنظيم البلدا العربية في النقب:

أ. بلدتان جديدتان: أبو تلول والفرعة.^٨

ب. أنماط البلدا محدودة: بلدة مدينية واحدة؛ ١٥ بلدة ضواح وبلدتان قرويتان.



المراجع

- ج. منطقة مشهد طبيعي قروي-زراعي مُدمجة: وفقاً لتعليما المخطط يُفترض أن تشكّل هذه المنطقة منطقة بحث لإقامة بلدا قروية/بلدا ضواحٍ، منشأ سياحة واستجمام.
- د. توزيع سكّان البلدا غير المعترف بها في الحيز: يقترح المخطط أن يقسّم سكان البلدا غير المعترف بها حيزياً كالتالي: ٤٠٪ في البلدا السبع القائمة؛ ٣٥٪ في البلدا الجديدة المُخطّطة؛ المخطّط القائمة تهدف إلى توفير حلول محتملة لـ ١٥٪ من السكّان في البلدا غير المعترف بها. بالنسبة لـ ١٠-٥٪ من السكّان أنفسهم ليس هناك حلول محدّدة في المخطّط.^٩

تجاهل البلدا القائمة وتلك غير المعترف بها

٢٢. يهدف مخطّط المتروبولين، أيضاً، ولأوّل مرّة، إلى فحص ومعاينة احتياجا السكان العرب في البلدا غير المعترف بها، من ناحية تخطيطية، وبلورة إجابة تخطيطية «لحلّ مشكلة البلدا البدوية في هذه المنطقة»، كذلك أُلقيت على عاتق المخطّطين مهمّة «فحص شكل البلدا القروية كأحد الحلول لتوطين السكّان».^{١٠} (التشديد ليس في الأصل)
٢٣. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أحد المبادئ التخطيطية التي توجّه بلورة مخطّط متروبولين بئر السبع هو تنظيم بلدا السكان العرب البدو ودمجهم التام في التطوير [..] واقتراح طريقة بديلة تأخذ بالاعتبار الانتشار القائم للسكّان.
٢٤. على الرغم من ذلك، فلا يجتهد المخطّط للقيام بكل هذا، وبدلاً من اقتراح حلّ شامل يأخذ بالاعتبار الانتشار القائم للبلدا والمواقع غير المعترف بها، فهو يقترح بلدين جديدين فقط، بالإضافة إلى البلدا التسع التي اعترفت حكومة إسرائيل بها في السنوا الأخيرة، وهو يتجاهل عشرا البلدا غير المعترف بها المتبقية.
٢٥. وهذا ليس كل شيء، فالمخطّط يتيح أو يخطّط استخداما متنوّعة على حساب البلدا غير المعترف بها، أو بكلمة أخرى يتعاطى مع الحيز كحيز فارغ لا يعيش فيه آلاف السكان العرب المقيمين في ذلك الحيز منذ عقود طويلة بل أكثر. وهكذا، فإنّ المخطّط يؤبّد مشكلة القرى غير المعترف بها ويصدّ معظم الإمكانات لتوفير حلّ لائق ومقبول لهذه المشكلة.

مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمتروبولين بشر السبع

٢٦. مثلاً، الأراضي التي تقع عليها بلدة عتير / أم الحيران، مُخصّصة وفقاً للمخطّط لإقامة بلدة يهودية جديدة، حيران؛ حرش وتحريش؛ ومنطقة استجمام متروبولينية. أمّا بلدة السرة غير المعترف بها، والقائمة من قبل إقامة الدولة، فتُخصّص أرضها لمنطقة صناعية تسمّى «كدا هنيغف».

انعدام حيّز اختيار حرّ ومتنوّع لأشكال البلدا

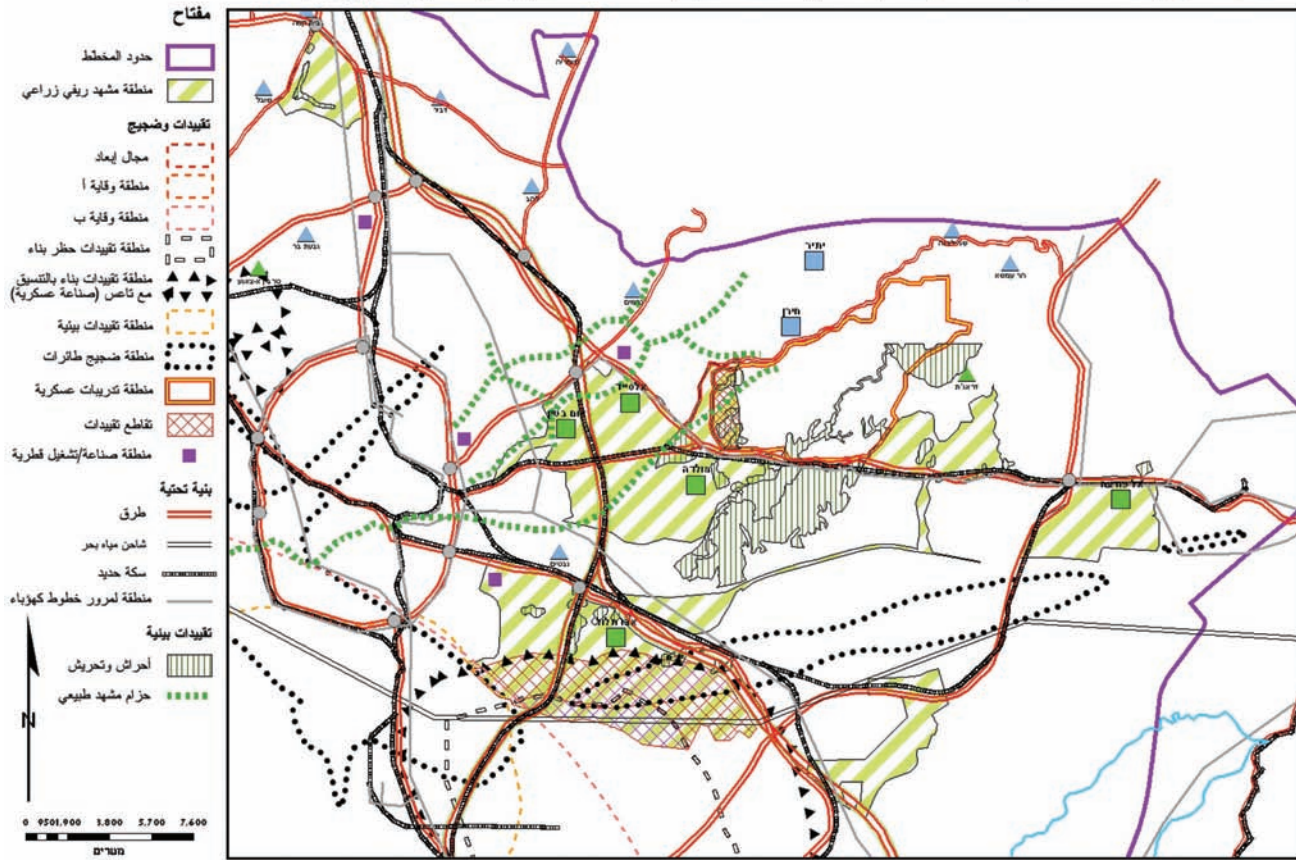
٢٧. كما ورد، حُدّد في أهداف المخطّط الحاجة في توفير أشكال سكن متعدّدة للسكان العرب في النقب، ومما تقرّر أنّ عليه تحديد «موقع وقواعد لتخطيط بلدا بمختلف النماذج لغرض تنظيم البلدا البدوية»^{١١} (التشديد ليس في الأصل)

[...]

٢٩. على الرغم من ذلك، يتبيّن من التمعّن في خارطة تخصيص الأراضي في المخطّط أنّ معظم البلدا العربية (البلدا المعترف بها إضافة لتلك التي اعترفت بها الحكومة في السنوا الأخيرة، وأضافها المخطّط) تنتمي من حيث أنماط البلدا إلى «منطقة تطوير الضواحي» «بلدا الضواحي». وكما ذكر، فإنّ ١٥ بلدة (٨٣٪) تمّ تعريفها كبلدا ضواحي، وبلدتين فقط كبلدا قروية، مثلما توضّح القائمة التالية:^{١٢}

توزيعة البلدا العربية وفقاً لطابع البلدة		
نوع البلدة	عدد البلدا	أسماء البلديات
بلدا قائمة		
منطقة لتطوير المديني	١	رھط
منطقة لتطوير الضواحي	٦	حورة، كسيفة، اللقية، عرعة النقب، شقيب السلام وتل السبع
بلدا اعترّف بها في السنوا الأخيرة بالإضافة إلى تلك التي أضافها المخطط		
منطقة لتطوير الضواحي	٤	مكحول-كحلة، أبو قرينات، قصر السرّ، وبير هداج
بلدة ضاحية	٥	مولدا، السيّد، الفرعة، أم بطين، وأبو تلول
بلدة قروية	٢	لدرجا وطرابين الصانع

خارطة رقم 4: منطقة البحث على خلفية التقييدات التخطيطية للمخطط الهيكلي 4/14 تغيير رقم 23





مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمتروبولين بشر السبع

٣٠. يتّضح من القائمة أعلاه أن المستقبل الحيزي للغالبية الساحقة من البلدا العربية البدوية هو حيز ضواحٍ وليس حيزاً قروياً أو زراعياً أو آخر يتلاءم مع نمط وطابع حياة السكان أنفسهم. إن هذا الوضع عبثي، في إزاء التقسيمة الحيزية القائمة اليوم. كما ذُكر، يوجد في منطقة بئر السبع اليوم ١٠٧ بلدا قروية يهودية على اختلافها ويشكّل سكانها نحو ٦,٧٪ من مجمل سكان المنطقة (العرب واليهود).
٣١. هذا التوجه التخطيطي إشكاليّ وخطير جداً، وذلك في ضوء التجربة التاريخية (تخطيط البلدا السبع الأولى) التي يُستدلّ منها أن فرض تخطيط «من فوق» لا يتلاءم مع احتياجا ونمط حياة السكان العرب البدو، يؤدّي في خاتمة المطاف إلى حيز فقير ومُهمل لسكان يعانون بشدّة من مشاكل اجتماعية واقتصادية.
٣٢. ونضيف، إنه بسبب الإجراء القائم المتمثّل بلجان القبول، يتمّ إقصاء السكان العرب البدو عن الدخول إلى معظم البلدا القروية اليهودية القائمة. وفي ضوء ما ذُكر، فإنّ الحقّ في اختيار شكل السكن القرويّ يكاد يكون معدوماً بالنسبة إلى السكان العرب في الجنوب.
٣٣. إنّ الوضع أكثر عبثية في ضوء تقسيمة أشكال البلدا المقترحة في المخطّط. بموجب البند رقم ٦.٦.١ من مبادئ التخطيط،^{١٣} ستكون تقسيمة البلدا في حيز المتروبولين كما يلي: ٨٣٪ بلدا مدينية، ١١٪ بلدا ضواحٍ، و ٦٪ بلدا قروية. بما أنّ المخطّط لا يقترح تغيير أو جعل تلك البلدا القروية اليهودية بلدا ضواحٍ أو أخرى، فإنّ هذا الشكل من البلدا سيظلّ في الظروف القائمة حصرياً، تقريباً، للسكان اليهود في المنطقة.
٣٤. وكذلك، فالمخطّط المقترح يتناقض مع مبادئ أساسية من المعقولة، المساواة والعدالة التوزيعية، حيث أنه يتيح، حصرياً، للسكان اليهود الموجودين اليوم في المنطقة، وآخرين يُفترض أن ينتقلوا إلى هذا المكان، تنويعاً من إمكانيات السكن والبلدا [...]]
٣٥. تجدر الإشارة إلى أنّ المخطّط لا يوضّح الفرق بين مميّزا البلدة القروية وبين مميّزا بلدة الضواحي، وكذلك، ليس واضحاً ما هي المعايير التي تمّ بموجبها تحديد نوع البلدة وطابعها.
٣٦. ينطلق طاقم التخطيط والمخطّط من فرضيّة خاطئة بأن السكان العرب البدو في النقب يعيشون فترة انتقال من «مجتمع تقليديّ زراعي إلى مجتمع مديني حديث». هذه





[...]

الفرضية تتجاهل الواقع الثقافي والحيزي في المكان، وتتجاهل رأي سكان المكان وإرادتهم التي تم عرض قسم منها في إطار مجموعا النقاش الخاصة بالمواضيع. أقيمت هذه المجموعا في إطار عملية تحضير المخطط بهدف «بحث جوانب وصراعا مركزية، تم تشخيصها في مراحل التخطيط الأولى».

«منطقة مشهد طبيعي قروي-زراعي مُدمجة» - حيز مقلص

٣٩. كما ذكر فإن أحد الاقتراحا الحيزية لتنظيم البلدا البدوية في البلدا غير المعترف بها هو تحديد «منطقة مشهد طبيعي قروي-زراعي مُدمجة»، تكون الغايا المسموحة فيه بموجب تعليما المخطط كما يلي:

١. ٤. ٦. غايا مسموحة:

(أ) عمل زراعي، تربية حيوانا ومراع، مبان ومنشأ مطلوبة مباشرة لتلك الأهداف، إقامة بلدا قروية/بلدا ضواح، منشأ سياحة واستجمام دون مبيت»^{١٤}

٤٠. حدود منطقة مشهد طبيعي قروي-زراعي مُدمجة (في ما يلي: «منطقة البحث») المقترحة في المخطط، مقلصة جداً وتستثني من مساحتها الغالبية الساحقة من القرى والمواقع غير المعترف بها. معنى ذلك، تجاهل وعدم توفير حل حيزي وتخطيطي لتلك البلدا والمواقع القائمة خارج حدود المنطقة، نقل الغالبية الساحقة من سكان القرى غير المعترف بها وتركيزهم في عدد مقلص من البلدا.

٤١. يوضّح د. يوسف جبارين في «وثيقة رأي مختص» المرفقة بهذا الاعتراض، أنه بعد تحليل حيزي للمخطط مقابل الوضع القائم ميدانياً، يتبين أن ٢٨٪ فقط من المساحا المأهولة اليوم من قبل سكان البلدا والمواقع غير المعترف بها، تقع داخل حدود منطقة البحث. [...]

٤٢. تجدر الإشارة إلى أن العلاقة والرابط الاجتماعي، الثقافي والتاريخي للسكان بمكان عيشهم قويان جداً. فالسكان العرب في النقب، الموجودون في المنطقة قبل إقامة الدولة، هم أصلانيو المنطقة ويشكلون جزءاً لا يتجزأ منها، وعلى سلطا التخطيط فحص إمكانيا لتنظيم مكانتهم التخطيطية من أجل وقف الظلم وتواصل انتهاك حقوقهم الأساس، كما سيُفصّل فيما يلي.





مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمتروبولين بشر السبع

«منطقة مشهد طبيعيّ قروي-زراعي مُدمجة» - حَيِّز وهميّ

٤٣ . صحيح أنّ المخطّط يحدّد «منطقة مشهد طبيعيّ قروي-زراعي مُدمجة» كمناطق بحث لإقامة بلدا جديدة للسكان العرب، كحلّ لتنظيم البلدا العربية في النقب، لكنه لا يحدّد عدد وموضع البلدا التي سيُعترف بها/ستُقام. يمكن من خلال قراءة ودراسة خارطة تخصيص الاراضي في المخطّط، أن نرى، بوضوح، أنّ هذا الحيز هو عملياً حيز وهمي لا يوفّر إجابة حقيقية لتنظيم البلدا العربية البدوية في النقب. ولا يتماشى هذا مع مبادئ التخطيط، بل يناقضها، كما حدّد في المخطّط بشأن احتياجا السكان العرب البدو في المتروبولين.

٤٤ . مثلما يتّضح من «وثيقة رأي مختص» التي اعدّها د. يوسف جبارين،^{١٥} فمنطقة البحث ممتدة على مساحة تقارب ١٤٥,٢١٦ دونماً. ليس فقط أنّ هذا الحيز مقلّص جداً، بل تسري عليه تقييدا تخطيطية كثيرة لا تسمح بالاعتراف بالبلدا القائمة فيه ولا بإقامة بلدا جديدة. ويتّضح من وجهة النظر المذكورة أنّه:

على أثر التقييدا والإكراها الكثيرة التي يضعها المخطّط، فحتى المناطق المخصّصة للبحث لغرض إقامة بلدا جديدة (بالأحرى الاعتراف ببلدا قائمة) تتقلّص بشكل جديّ. تبين [الخارطة رقم ٤، ص ٧٢] منطقة البحث على خلفية التقييدا التخطيطية فيها، مثل مجال تقييدا حظر البناء، مجال تقييدا البناء بالتنسيق مع الصناعا العسكرية، مناطق التدريبا العسكرية ومجال ضجيج الطائرا. وإذا ما أضفنا إلى هذه التقييدا تقييدا البنى التحتية في منطقة البحث، كالشوارع وسكك الحديد، وكذلك المناطق الخضراء والمناطق الصناعية، كما تظهر في [الخارطة رقم ٤]، يتّضح أنّه حتى ذلك القليل الذي يقترحه مخطّط المتروبولين لحلّ مشكلة القرى غير المعترف بها في النقب ليس كما جرى التنبؤ به. نحن أمام حيز مقلّص جداً تكاد تنعدم فيه إمكانيا الحلّ الملائمة للقرى غير المعترف بها، حتى القائم منها في منطقة حيزا البحث.

٤٥ . وهكذا، فإن التمعّن في خارطة التخصيصا للمخطّط يوضّح أنه توجد في منطقة البحث تقييدا تطوير كثيرة تشمل، أيضاً:

- أ. شبكا بنية تحتية قطرية: مثل سكك حديد (شمال-جنوب، وغرب-شرق)؛ طرق على اختلافها؛ منطقة لمدّ خطوط كهرباء، خطوط وقود وغيرها.
 - ب. مساحا خضراء: مناطق أحراش وتحريش؛ مقطع شاطئ ومقطع وادٍ. ويحظر بموجب أوامر المخطّط البناء والتطوير على تلك الأراضي.
- . تقييدا بيئية مختلفة: توجد في منطقة البحث نفسها تقييدا بيئية





المراجع

- مختلفة تقيّد، بل تمنع، أحياناً، بناء وإقامة بلدا . وتشمل:
 - مجال تقييدا بناء بالتنسيق مع الصناعا العسكرية - وفيه « لا يُسمح بأيّ بناء... إلا بعد نيل موافقة الصناعا العسكرية »^{١٦}.
 - مجال تقييدا حظر البناء - يُحظر أي بناء في حدود هذا المجال .
 - مجال ضجيج لطائرا - تشترط تعليما المخطّط إيداع أيّ مخطّط تقع حدوده في مجال ضجيج الطائرا ، بتشخيص « تأثيرا الضجيج المحتملة من المطار المحاذي بما في ذلك التقييدا التي تسري على الأراضي التي يشملها المخطّط »^{١٧}.
 - أراضٍ أمنيّة، والتي يُحظر بموجب تعريفها البناء المدني في نطاقها .
- ث . منطقة صناعية: حدّد شمالي شقيب السلام مساحة مخصّصة لمنطقة صناعية / تشغيل، وهي أيضاً تنتقص من مساحة المنطقة المخصّصة للبحث لغرض إقامة بلدا جديدة .

٤٦ . بالإضافة إلى تلك التقييدا ، فإنّ منطقة مشهد طبيعيّ قروي-زراعيّ مُدمجة، تشمل خمس بلدا عربية اعترّف بها في السنوا الأخيرة، وهي السيّد، أم بطين، مولدا، أبو تلول والفرعة . حدود هذه البلدا تُنتقص هي، أيضاً، من المنطقة المخصّصة للبحث للاعتراف ببلدا جديدة أو إقامتها .

[...]

٤٨ . يتّضح من كل ما ذكر أعلاه أنه يمكن الاستنتاج بأنّ الحيز الحقيقيّ المخصّص لإقامة بلدا جديدة للسكان العرب، في حال أنّه قائمٌ فعلاً، هو حيزٌ مقلّصٌ جداً، لا يتيح إقامة، أو للدقّة، الاعتراف بالبلدا غير المعترف بها القائمة في نطاقه . بكلّما أخرى، هذا الحيز هو حيزٌ وهميٌّ لا يوفّر إجابة لتنظيم البلدا البدوية، مثلما يزعم المخطّط أنه يقترحه .

[...]

إجراء اعتراف إشكالي وغير ممكن

٥٠ . يقترح المخطّط إجراءً طويلاً ومعقّداً لـ «إقامة» بلداً جديدة [...]

٥١ . كما ذكر، فيفترض بالمخطّط توفير حلّ تخطيطي لتنظيم البلدا العربية البدوية في



مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمتروبولين بشر السبع

النقب، في حين أنّ ذلك الإجراء يحدّد أنّ مجرد إقامة، أو للدقة الاعتراف، ببلدا عربية قد أجّل إلى عملية تخطيطية طويلة ولانهائية، تكون بصلاحيّة اللجنة اللوائية وبمصادقة المجلس القطريّ.

٥٢. معنى تأجيل الاعتراف بالبلدا العربية القائمة منذ عشرين السنين هو تأييد مشكلة القرى غير المعترف بها، واستمرار معاناة سكانها اليومية، وهو ينطوي على مواصلة المساس الفظّ بحقوقهم الأساس.

٥٣. إنّ قرار إقامة بلدة جديدة، في ضوء القرار والأنظمة المؤسسية المختلفة، منوط بمراحل واشتراطات كثيرة، ما يجعل عملية إقامة/الاعتراف بالبلدا العربية البدوية مسألة صعبة جداً، بل مستحيلة.

[...]

٥٧. كذلك، فهذا الإجراء لا يوفر حلاً عاماً لجميع البلدا غير المعترف بها حتى في نفس منطقة المشهد الطبيعي القروي-الزراعي المدمج، بل يبدو أنه يفترض أن يوفر حلاً عينية لعدد مقلص جداً من البلدا [...] على إهدار لعملية تخطيط لوائية، يمكن في إطارها توفير حلّ شامل لمشكلة القرى غير المعترف بها.

٥٨. علاوة على ذلك، فالإجراء المقترح غير واضح ويشير مخاوف كثيرة، خصوصاً أنّ المخطّط يشترط إقامة بلدا بدوية بإخلاء سكان، كما يلي:
[...] يمكن ترخيص إقامة بلدا بدوية جديدة أو أحياء جديدة بمحاذاة بلدا قائمة، حين يشكّل إخلاء مساحا فيها مجموعا سكان منتشرة، شرطاً واضحاً لإقامة البلدا [...] ^{١٨} (التشديد ليس في الأصل)

٥٩. كذلك، فالمخطّط لا يحدّد معايير واضحة لاختيار البلدا المعدة للاعتراف في إطار منطقة البحث. هذه الحالة عبثية وإشكالية جداً، خصوصاً في ضوء ما ورد أعلاه، من أنّ الحديث يدور حول منطقة صغيرة نسبياً لا تشمل جميع البلدا غير المعترف بها، وهي منطقة تشمل تقييدا تخطيطية كثيرة [...]]

٦٠. [...] هذا الإجراء الذي يواصل في «أفضل» الأحوال معاناة السكان العرب الذين يعيشون في تلك البلدا، لفترة غير معروفة، يؤدّي في أسوأ حالة إلى إخلاء وهدم



القرى، ويفرض على السكّان حلولاً غير مقبولة وغير لائقة ستؤدّي إلى مشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة معقّدة جدّاً.

٦١. من المهمّ هنا الإشارة إلى أنّ المخطّط لا يتيح تطويراً في مناطق غير محاذية لبلدا ضواح أو بلدا قروية. [...] [...]

[...]

٦٣. هذا الشرط للتطوير / التوسيع المحاذي لمناطق مبنية في بلدا ضواح وبلدا قروية، يمنع إمكانية الاعتراف بـ، وتخطيط بلدا / تجمّعا عربية (غير معترف بها) تقع على مقربة من البلدا العربية المعترف بها و/أو التي تتواجد الآن في إجراء التخطيط، ولكن ليست محاذية لها.

[...]

عدم المعقولية والعشوائية في «التوزيع المجدّد» لسكّان القرى غير المعترف بها العرب

٦٥. [حسب ما ذكر أعلاه في بند ٢١ (د)] يقترح المخطّط حلولاً تخطيطية لسكان البلدا غير المعترف بها من خلال ثلاث طرق حيزيّة [...] ولا توجد حلول محدّدة بالنسبة إلى ١٠-٥٪.

٦٦. معنى هذه التوزيعة، أوّلاً، نقل وتركيز السكّان العرب في عدد صغير نسبياً من البلدا ، وهدم معظم البلدا غير المعترف بها القائمة، من خلال تجاهل حقّهم التاريخي في مواقع عيشهم، حقّهم في السكن، حقّهم في المساواة والكرامة وحقّهم في اختيار موقع سكنهم.

٦٧. بالإضافة إلى ذلك، يواصل هذا المخطّط تجاهل إرادة السكّان العرب في النقب بالعيش في محيط قرويّ زراعيّ ويقترح نقلهم إلى محيط مديني أو شبه مديني فقير يعاني من نقص في البنى التحتية والحدما ، ومن نقص في التطوير الاقتصادي، عبر تجاهل الأهمية الاجتماعية والثقافية للعيش في محيط قروي وزراعي بالنسبة لأولئك السكان . كذلك، فالمخطّط يتجاهل أنّ نقل السكان المقترح إلى تلك البلدا يمسّ باقتصادهم وبمصادر رزقهم، حيث أنّ جزءاً منهم يعتاش من الزراعة وتربية المواشي وما شابه ذلك .





مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمتروبولين بشر السبع

عملياً، إنّ هذا الاقتراح ليس سوى استمرار لسياسة مؤسّسا التخطيط ومختلف السلطا الرامية إلى تركيز السكان العرب في النقب في حين مقلّص.

٦٨. إنّ التركيز المذكور، وسط تجاهل الجوانب الاجتماعية والثقافية لدى السكان العرب البدو في النقب، من شأنه المسّ بالنسيج الاجتماعي والثقافي القائم. لقد وثقت أبحاث ودراسا عدّة وانتقد السياسة والممارسة التخطيطيتين اللتين تجاهلتا الاحتياجا المختلفة لدى أصلايين ومجموعا أقلية إثنية، وساهمتا في إقصاء متواصل لتلك المجموعا في أماكن عدة في العالم، كما في كندا، الولايا المتحدة وإسرائيل.^{٢٠}

[...]

٧١. يشار إلى أنّ سياسة تخطيطية تمييزية، قوامها النقل والتركيز، لم تخفّ عن أعين لجان الأمم المتحدة المختلفة. ففي آخر تقرير للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (CERD) بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٧، عبّر اللجنة المذكورة عن قلقها بشأن نقل سكّان البلدا غير المعترف بها وتركيزهم في بلدا قائمة، كما يلي:^{٢١}

25. The Committee expresses concern about the relocation of inhabitants of unrecognized Bedouin villages in the Negev/Naqab to planned towns. While taking note of the State party's assurances that such planning has been undertaken in consultation with Bedouin representatives, the Committee notes with concern that the State party does not seem to have enquired into possible alternatives to such relocation, and that the lack of basic services provided to the Bedouins may in practice force them to relocate to the planned towns. (Articles 2 and 5 (d) and (e))

٧٢. أوصت اللجنة دولة إسرائيل، بشكل واضح وصريح، بالاعتراف بالبلدا غير المعترف بها، الاعتراف بحقوق سكان تلك القرى في ملكية الأرض، وبحقّهم في تطوير الأرض واستخدامها، كما يلي:^{٢٢}

The committee explicitly recommended that the State of Israel recognize the unrecognized villages, and respect the land ownership rights of their residents and their right to develop and use the land:
The Committee recommends that the State party enquire into





possible alternatives to the relocation of inhabitants of unrecognized Bedouin villages in the Negev/Naqab to planned towns, in particular through the recognition of these villages and the recognition of the rights of the Bedouins to own, develop, control and use their communal lands, territories and resources traditionally owned or otherwise inhabited or used by them. It recommends that the State party enhance its efforts to consult with the inhabitants of the villages and notes that it should in any case obtain the free and informed consent of affected communities prior to such relocation. (التشديد في الأصل)

٧٣. كذلك، طالبت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بشكل صريح، في استنتاجاتها في أيار ٢٠٠٣ بالاعتراف بتلك القرى، وتوفير خدمات أساسية لها فوراً: ٢٣

The Committee further urges the State party to recognize all existing Bedouin villages, their property rights and their right to basic services, in particular water, and to desist from the destruction and damaging of agricultural crops and fields, including in unrecognized villages. The Committee further encourages the State party to adopt an adequate compensation scheme that is open to redress for Bedouins who have agreed to resettle in “townships”.

[...]

عدم مشاركة الجمهور في عملية التخطيط

٨١. يوجد للتخطيط، عموماً، وللتخطيط اللوائي، خصوصاً، تأثير كبير على الحياة اليومية للسكان الذين يعيشون في حيز التخطيط، حيث أنّ التخطيط يحدّد مختلف الاستخدامات في حيز العيش لمدى زمني معيّن، وفي حالة التخطيط قيد البحث حتى العام ٢٠٢٠. وعليه، فإنّ مشاركة الجمهور في عملية التخطيط هي أداة هامة وحيويّة تتيح تخطيطاً أفضل وأكثر نجاعةً يلائم احتياجات وطابع حياة سكان الموقع المخطّط. ويكتسب هذا قوّة أكبر حين يدور الحديث حول مجموعة أقلية أصلائيّة تختلف عن مجموعة الأكثرية من ناحية ثقافية واجتماعية، واحتياجاتها ومطالبها مختلفة حقاً.



مقتطفاً من اعتراض عدالة على المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمتروبولين بشر السبع

٨٢. لقد كُتِبَ الكثير عن مشاركة الجمهور، وليس كأداة ديمقراطية فحسب، بل أيضاً كأداة بمقدورها أن تجسّد، بشكل صحيح وحقّقي، الاحتياجا والمطالب المختلفة لدى مجموعا سكانية مختلفة، بكونها جزءاً لا يتجزأ من الحيز الذي تعيش فيه، ولذلك يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ في تخطيط وتصميم الحيز نفسه. ضمن عملية مشاركة الجمهور، سكان الحيز ومستخدميه، يُفترض إسماع صوتهم من أجل التأثير على حيز عيشهم، وحتى يعبر تصميم الحيز الذي يعيشون فيه عن إراداتهم.

٨٣. ستفاد من التجربة الدولية، أيضاً، أنّ مشاركة الجمهور في عملياً التخطيط تقدّمت، بشكل جديّ، في الدول الغربية، وهي تلعب دوراً هاماً في الثقافة السلطوية القطرية والمحلية في تلك الدول.^{٢٤}

[...]

٨٥. في ضوء ما ذكر أعلاه، من حقّ سكان النقب، العرب واليهود، أن يكونوا جزءاً في تصميم الحيز الذي يعيشون فيه، ومن واجب مؤسّسا التخطيط ومعدّي المخطّط تمكينهم من المشاركة وأخذ رأيهم بالاعتبار في عملية تخطيط الحيز ومستقبله.

٨٦. على الرغم من كل ما قيل أعلاه، لم يجد معدّو المخطّط أنّه من الصواب مشاركة الجمهور العربي في النقب في عملية التخطيط بشكل لائق. صحيح أنّ هناك ممثلين عرباً شاركوا في لجنة التوجيه وفي لجان المخطّط المختلفة، لكنّ هذه «المشاركة» لم تؤخذ بالاعتبار، وهي بالتالي لا تعبّر في الحاصل النهائي عن مطالب أولئك المشاركين، ولا تُعتبر مشاركة جمهور لائقة وصحيحة.

[...]

٨٨. لقد اكتسبت العملية، فعلياً، معنًى أبعد من أن يشكّل مشاركة حقيقية للجمهور. فعلى سبيل المثال، في مجموعة النقاش حول «تنظيم البلدا البدوية»، دُعي وشارك عدد من الممثلين العرب ومثلي تنظيمات مختلفة. أحد المواضيع التي طرحت في تلك النقاشا كان تحديد معايير لتنظيم البلدا البدوية في النقب، وقد اقترح المشاركون سلسلة من المعايير، منها: السكّان المتواجدون، أي أنّ وجود سكان في مكان دائم هو «شرط حاسم لمجرّد البحث في مستقبلها»، ومعيار آخر هو الرابط الاجتماعي لمجموعا سكانية.



٨٩ . صحيح أنّ طاقم التخطيط جمع مجموعة أشخاص، ممثلي سكان وتنظيمًا مختلفة، بالإضافة إلى ممثلي وزارا حكومية مختلفة، ولكن في الحاصل النهائي لم يؤخذ بالاعتبار المعياران المذكوران أعلاه، واللذان اقترحهما المشاركون. فالتخطيط لم يعترف بكل البلدا البدوية القائمة والتي تستوفي المعيار الأول، كشرط حاسم لتنظيم مسألة البلدا العربية. كذلك، فالتخطيط لم يتطرق إطلاقاً إلى المعيار الثاني، حيث اقترح تركيز مجموعا مختلفة في حيز واحد، وهي مجموعا لا يوجد بينها رابط اجتماعي وعائلي، وهو تركيز سبق له أن فشل في الماضي.

٩٠ . بالإضافة إلى ذلك، كان في لجنة العمل ممثلان عربيان، وفي طاقم التخطيط الذي ضمّ ٢٤ مختصاً كان هناك مختصان عربيان. هؤلاء المختصون هم جزء من طواقم كبيرة، عملوا في مسائل عينية فقط، ولم يكونوا جزءاً من التخطيط الشامل، وكانوا بعيدين عن مكانة اتخاذ القرار بخصوص التخطيط.

٩١ . إنّ غياب التمثيل اللائق لمختصين عرب في طاقم التخطيط ولجنة العمل، وهما هيئتان تنتج عبرهما الحاصل النهائي لعملية التخطيط، أدى إلى عدم التعبير عن مواقف واحتياجا السكان العرب في النقب في التخطيط المقترح.

٩٢ . كذلك، بما أننا أمام سكان يعانون من التمييز ضدهم منذ إقامة الدولة، وبما أنّ الحديث يدور حول سكان أصلايين مختلفين ثقافياً واجتماعياً فقد كان يتوجب على مؤسسا التخطيط أن تبذل جهداً أكبر وأن تمكّن من مشاركة أولئك السكان بشكل لائق، بحيث يكونون جزءاً لا يتجزأ من اتخاذ القرار في ما يخص حيز عيشهم.

بناءً على كل ما ذكر أعلاه، يثير تطبيق التخطيط صراعا إثنية واضحة بين يهود وعرب، وخصوصاً بفعل التمييز في تقسيم موارد التخطيط والتطوير في اللواء. وعليه، نطلب من المجلس القطري قبول هذا الاعتراض وإصدار أمر بإلغاء إيداعه وإعادة التخطيط إلى التخطيط من جديد، وهذه المرة من خلال الحفاظ على مبادئ التخطيط، ومن ضمنها مبدأ مشاركة الجمهور، المساواة، المعقولة، النسبية، الشفافية، التمثيل اللائق وكذلك أوامر القانون. قبل كل شيء، يتوجب على التخطيط إيجاد حلّ لائق ومقبول لمشكلة القرى غير المعترف بها في منطقة النقب، وتجسيد رغبا وطموحا السكان العرب في هذا الشأن.

سهاد بشارة
محامية

هناء حمدان
مخططة مدن ومناطق



ملاحظا

- ١ معطيا كتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل رقم ٥٨، ٢٠٠٧، جدول رقم ٢٠٧.
- ٢ من الوثيقة «رأي مختص»، د. يوسف جبارين، والتي أرفقت بهذا الاعتراض بهذا الاعتراض. (محافظة في ملفا عدالة).
- ٣ قائمة أ٤: بلدا مختارة بموجب منطقة نفوذ ونقاط تحديد مركزية. معلوما إحصائية عن النقب، سلطة تطوير النقب <http://www.negev.co.il/statis/ch1.asp>.
- ٤ ينظر ملاحظة رقم ١ أعلاه، جدول رقم ٢٠١٠.
- ٥ ينظر ملاحظة رقم ١ أعلاه، جدول رقم ٢٠٩.
- ٦ يفتاحيل، أورن، ٢٠٠٠. «أراض، تخطيط وعدم مساواة: تقسيم الحيز بين اليهود والعرب في إسرائيل»، ورقة موقف، تل-أبيب: مركز أدفا.
- ٧ المستوطنا الفردية هي المستوطنا التي أقيمت من أجل ضمان السيطرة اليهودية الحصرية على الأراضي ومن أجل منع تطوير البلدا العربية. نذكر ان هذه المستوطنا يسكنها عائلة واحدة او فرد.
- ٨ عمليا هاتان البلدتان قائمتان وذلك بالرغم من ان المخطط يتطرق اليهم كجديدين.
- ٩ م م ٤/١٤/٢٣، مبادئ سياسة التخطيط، صيغة رقم ١، نيسان ٢٠٠٥، ص ١١١.
- ١٠ بلاغا من الأطراف بتاريخ ٩/٧/٢٠٠١ (محافظة في ملفا عدالة).
- ١١ ينظر ملاحظة رقم ١٠ أعلاه، ص ١١٧.
- ١٢ ينظر خارطة تخصيصا الأرض في م م ٤/١٤/٢٣ تغيير رقم ٢٣.
- ١٣ ينظر ملاحظة رقم ١٠ أعلاه، ص ٢٦.
- ١٤ ينظر المخطّط الهيكلية اللواتي الجزئي لمنطقة بشر السبع (متروبولين بشر السبع) تعليما المخطّط. نسخة رقم ٣-٢٢٠٧.٤، ص ٦.
- ١٥ محاضر كبير في التخطيط المدني والمنطقي في التختيون، المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا.
- ١٦ ينظر ملاحظة رقم ١٤، أعلاه، البند ٦.١٤.٣، ص ١٦.
- ١٧ ينظر ملاحظة رقم ١٤، أعلاه، البند ٧.١٣، ص ٢٥.
- ١٨ ينظر ملاحظة رقم ١٠ أعلاه، ص ١٢٠.
- ١٩ ينظر ملاحظة رقم ١٠ أعلاه، ص ١١١ و ١٢١.
- ٢٠ نظر مثلاً:
- Sandercock, Leonie (2002) When Strangers Become Neighbors: Managing Cities of Difference, *Planning Theory and Practice* 1(1): 13-20; Yiftachel, Oren, and Haim Yacobi (2003) Urban Ethnocracy: Ethnicization and the Production of Space in an Israeli 'Mixed City,' *Society and Space* 21: 673-693; Fenster, Tovi (1999) Space for Gender: Cultural Roles of the Forbidden and the Permitted, *Environment and Planning D: Society and Space* 17: 227-246.
- ٢١ يُنظر:
Concluding Observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination: Israel (June 2007), para. 25. Available at: <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G07/424/79/PDF/G0742479.pdf?OpenElement>.
- ٢٢ يُنظر ملاحظة رقم ٢١ أعلاه
- ٢٣ يُنظر:
Concluding Observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights:



Israel (May 2003), para. 27. Available at: [http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/\(Symbol\)/b313a3503107f1e6c1256d33002cea38?Opendocument](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf/(Symbol)/b313a3503107f1e6c1256d33002cea38?Opendocument).

٢٤ يُنظر: جبارين، يوسف ٢٠٠٣. «مشاركة جماهيرية معترضة: تنظّم البلدا غير المعترف بها في النقب»، في المشاركة طريقك للتأثير، محررا أرزه تشرتشان وسدان وأليشييع، القدس: كاف أدوم (خط أحمر)، إصدار «هكيوتس همئوحاد»، ص ٢٣٠-٢٤٦ (عبري).



مقتظفا من ردّ سلطا التخطيط الشفهيّ على اعتراض عدالة من جلسة الاعتراضا في تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢

السيد طال بوديم [مسؤول عن التخطيط والبرامج، لجنة التخطيط والبناء، لواء الجنوب]:
لا شكّ في أنّ أماننا اعتراضاً مفصلاً، مُسوِّغاً، يشمل الكثير من التفاصيل. لا توجد لدينا
نيّة لمواجهة المعلوما التي عرضتها في إطار اعتراضك. جزء كبير من الأمور التي قلتها
صحيحة، لكنّ جزءاً منها غير دقيق.

من جهة أخرى، في الردّ تجاهلّ لعمل مؤسّسا التخطيط الذي تمّ في السنوا الأخيرة،
وصُودق فيه على ما يزيد عن عشر بلدا جديدة. من المحتمل جداً أنّ هذا لا يكفي، وأنّه
لم يُعترف في إطار هذه المخطّطات بجميع البلدا والقرى غير المعترف بها. لكن، بالتأكيد،
جرى القيام بعمل ما، وتمّ دفع أكثر من عشر بلدا جديدة، هي بلدا متنوّعة برأينا.
الحديث هو عن بلدا ثابتة معرّفة في هذا المخطّط برمز أو كبلة ضواح أو كبلة قروية، لكنها
بلدا تتيح تشكيلة واسعة لتخصيص الأراضي واستعمالاتها. إنّ المخطّط المحليّة المشتقة
من تلك المخطّط اللوائية التي وُضعت لغرض إقامة هذه البلدا، هي مخطّط محلية
وُضعت بمشاركة السكّان. صحيح أنّه ليس من السهل دائماً العثور على الجهة التي تمثّل،
بشكل حقيقيّ، البدو الذين يُفترض أنّ يسكنوا هذه البلدا، ولكن العمل قد تمّ، ويمكن
لإليسيا أن تتوسّع أكثر، فهي كانت رئيسة لجان التوجيه. كانت هناك لجان توجيه، مثل مولدة
وأم بطين، التي كان من الصعب عقدها، واستغرق الإجراء عدة سنوا.

تمّ دفع البلدا الجديدة في مخطّط لوائية جزئية وقد دُمجت في هذا المخطّط. في أواخر
التسعينيا ومطلع سنوا الألفين، كانت هناك مشاكل تقنية بخصوص دفع هذا المخطّط.
فلو تمّ دفعها قبل عقد من الزمن لكانت ستشمل في خرائط إستعمالا الأراضي عشر بلدا
جديدة، وعندها ستكون عشر بلدا بدلاً من بلدين جديدين في م.م.

صحيح أنّه كانت هناك نيّة لإضافة بلدا جديدة والاعتراف ببلدا بدوية قائمة، لكن لم
يكن بمقدور المخطّط، لهذا السبب أو ذاك، تحديد هذه البلدا، ولذلك اقترح «نظام البحث»



الذي توجهون إليه النقد الشديد . صحيح أنه في جزء من الأرض لا يمكن تحقيق إقامة البلدا لأن هناك بنى تحتية، لكن هذه البنى تؤثر على لواء الجنوب كله، وليس فقط على إقامة بلدا جديدة أو الاعتراف بها .

تمّ قطع شوط كبير في هذا المخطّط، ويشمل المخطّط اقتراحاً لبلدا جديدة، تمّ كما ذكر دفع قسم منها في مخطّطاً أخرى . البلدتان [أبو تلول والفرعة] الظاهرتان كرمز، طابعهما وعناقيدهما وهلمجرا، ستحدّد في التخطيط المحلي .

هناك بلدة أخرى، مكحول أو مرعيت الكبرى، والتي تعتبر بلدة واحدة، تشمل عدداً من البلدا أو الأحياء المستقلة وكذلك بلدة منفصلة - الدريجا - وجميعها مشمولة في مخطّط مصادق عليه . ثمة نية لإجراء توسيع إضافي لمرعيت باتجاه جنوب-غرب، حيث ستكون عناقيد إضافية من البلدا أو الأحياء المستقلة في بلدا أو قرى واقعة هناك . عملياً، هذا اعتراف بتلك البلدا أو القرى وليس نقلاً لها إلى مكان آخر .

أليسيا سيفر [مخططة اللواء، لواء الجنوب]: إحساسي هو أنه يوجد في السنوات الأخيرة تغيير ما في الفهم، في جهاز التخطيط على الأقل، بخصوص التوجّه نحو البلدا البدوية . لقد دفعت حوالي عشر بلدا في السنوات الثلاث الأخيرة . إن المخطّط الخاصة بمجموعا البدو التي كانت مجموعا متكثلة أكثر وعرفت ما الذي تريده، المجموعا ذا التمثيل القوي جداً والواضح جداً، تمّ دفعها أسرع من المخطّط الخاصة بمجموعا لم تعرف ما الذي تريده . المخطّط الخاصة بالمجموعا التي لم تعرف ما الذي تريده دُفعت بتأخير كبير قياساً ببلدا أخرى . أنا أرى تقدماً ما، وفهماً جديداً ما، حاجة من جهة ونية حسنة من جهة أخرى، لدفع حلول لمشكلة السكان البدو، الذين يتواجد قسم منهم في بلدا منظمّة وقسم في بلدا غير منظمّة .

شخصياً، يهمني جداً أن يصل هذا الأمر إلى حلّ، لأنّه لا يمكن الاستمرار هكذا . يجب أن يكون حلّ واضح . لقد حاولنا بواسطة المخطّط الذي تمّ إيداعه، بقدر ما فهمنا ما يعنيه، توفير الحلّ . ولذلك، ففي المناطق التي لم نعرف أين ستموضع البلدا فيها بالضبط، أين سيكون خطها الأزرق، حدّدنا مناطق البحث . هذه مناطق ملائمة لإقامة بلدا ، واختير من خلال المعرفة بوجود مجموعا في هذه المناطق .

تدعّين أن المخطّط غير قابل للتطبيق بسبب هذه التقييدا أو تلك . بموجب ادّعائك، هناك مجموعا موجودة أصلاً في المناطق المعدّة للبحث ولكن بفعل التقييدا ، دعينا نقول، لن يكون من الممكن دفع مخطّط محلي . أنا لم أفحص الموضوع بعمق، لكننا ننطلق من



فرضيّة أنه في المناطق المخصّصة للبحث، ومن خلال دفع مخطّطاً محلية، سيكون من الممكن دفع مخطّطاً محلية، وإقامة البلدا ضمن شروط معيّنة. ربّما هناك حاجة ومكان لفحص التقييدا التي تحدّثت عنها مجدّداً، لكن هناك تقييدا ، مثل ضجيج المطارا ، لا يمكن تغييرها، لأنّ المطار قائم. التقييدا هي تقييدا ، ونحن، ما العمل، نريد، أيضاً، جودة حياة من ناحية الضجيج لجميع السكان الذين سيكونون هناك. إذاً لو كانت هناك منطقة بحث، فيجب أن نعرف كيف نتعاطى مع هذه التقييدا . وأنا أضع علامة سؤال. هناك تقييدا لخطوط بناء من شارع رئيسي، تقييدا من شارع رقم ٦، يمكن التعاطي معها. شارع رقم ٦ محدّد كمسار بمقياس رسم: ١:١٠٠,٠٠٠، حين نصل للتخطيط المفصل سيكون بمقدورنا أن نعرف بالضبط ما إذا كانت تقييداته قابلة للحل. لكن، من المهم أن يكون المخطّط قابلاً للتطبيق، لا شك في ذلك.

[...]

أنت تتحدّثين عن الزراعة كإمكانية وحيدة، الأكثر أهميّة على الأقل، لتطوير عمل للسكان البدو. ربّما أن طابع السكان، تقليدياً، هو زراعيّ. لست متأكّدة كثيراً من أن هذا هو القسم الأقوى اليوم، وأرى ما يجري في بلدا أخرى، كالموشافيم والكيبوتسا ، التي تحاول الهرب من العمل في الزراعة وتحويل البلدا إلى بلدا تعمل في أعمال أخرى قدر الإمكان. نحن نعرف أن الزراعة تراجعت اليوم من حيث المستوى. لا نريد المساس بالزراعة. أعتقد أن المخطّط لا يجب أن يمسّ بالزراعة لدى السكّان البدو، لكنني لا أعتقد أنه من الصحيح إعادة السكان إلى الزراعة والتشديد على الأراضي الزراعية. لا يجب على المخطّط أن يمنع، بل أن يعطي تشكيلة من الفرص والإمكانيا ، كيلا نتعلق بالزراعة، فقط، لغرض ارتقاء السكان البدو درجة من حيث العمل. إن الزراعة اليوم ليست في الوضع الذي كانت عليه قبل ٢٠, ٣٠ عاماً، والمزارعون يبحثون اليوم عن مصادر عمل أخرى. لذلك، على مستوى اللواء انشغلنا بما يكفي في الموضوع وعملنا على فحص الموضوع قبل ايداع المخطّط. لذلك، دمجتنا السكّان البدو في مناطق العمل المتروبولينية، وسبق أن رأينا هذا، أيضاً، في المخطّط المحليّة لمفترق « شوكت » ومفترق « لهافيم ». في جميع الأحوال، أمل أن يكون المخطّط قابلاً للتطبيق.

شكر

مركز عدالة هو مؤسسة غير ربحية تتلقّى الدعم الماديّ من مؤسّسات وأفراد. بالإضافة إلى الدعم السخيّ الذي يقدّمه عشرا من الأفراد، نخصّ بالذكر الدعم الذي يتلقاه مركز عدالة من المؤسّسات التالية:

- Ford Foundation
- Oxfam Novib
- New Israel Fund
- Open Society Institute Development Foundation
- Evangelischer Entwicklungsdienst (EED)
- European Commission
- Federal Department of Foreign Affairs - Switzerland
- Christian Aid
- Foundation for Middle East Peace
- Naomi and Nehemiah Cohen Foundation
- The Welfare Association

الآراء المُعبّر عنها في مكان تعكس مواقف الكُتّاب، ولا تعكس الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي، كما لا تعكس موقف الداعمين الآخرين لمركز عدالة.

أعداد سابقة من مكان:

Makan, Volume 1, 2006 – **The Right to the City**

مكان، العدد الاول، ٢٠٠٦، الحق في المدينة

מכאן, גיליון 1, 2006, הזכות לעיר